جامعة المصطفى العالمية



خلق الكافر

تأليف:

الفَقيه المحدِّث

الشّيخ محمّدبن الحسن الحرّ العاملي

تصحيح: محمّد كريمي زنجاني أصل

احياء التراث


بسم الله الرحمن الرحيم



عنوان و نام پدیدآور:	خلق‌الکافر / مولف محمدبن‌حسن حرعاملی؛ تصحیح محمد کریمی‌زنجانی‌اصل.
مشخصات نشر:	قم : مرکز المصطفی العالمی للترجمه والنشر، ۱۴۳۸ ق.= ۱۳۹۵.
مشخصات ظاهری:	۱۲۸ ص.؛ ۱۴/۵ x ۲۱/۵ س‌م.
شابک:	۹۷۸-٦٠٠-٤٢٩-١٣٠-٩
یادداشت:	عربی.
یادداشت:	کتابنامه به صورت زیرنویس.
موضوع:	کفر و کافران
موضوع:	Kufr - Islam
موضوع:	کفر و کافران — احادیث
موضوع:	Kufr (Islam) -- Hadiths
موضوع:	قضا و قدر — احادیث
موضوع:	Fate and fatalism -- Hadiths
موضوع:	بداء
موضوع:	*Bada -cancellation
رده بندی دیویی:	۲۹۷/۴۶۴
رده بندی کنگره:	BP۲۲۵/۳/ح۴خ۸ ۱۳۹۵
سرشناسه:	حرعاملی، محمدبن حسن، ۱۰۳۳ - ۱۱۰۴ق.
شناسه افزوده:	کریمی‌زنجانی‌اصل، محمد، ۱۳۵۲ -، مصحح، مقدمه‌نویس
شناسه افزوده:	جامعة المصطفی العالمیة. مرکز بین‌المللی ترجمه و نشر المصطفی
وضعیت فهرست نویسی:	فیپا
شماره کتابشناسی ملی:	۴۵۲۱۲۱۳

خلق الكافر

تأليف
الفَقيه المحدِّث
الشّيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي

تصحيح
محمّد كريمي زنجاني اصل



مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي
للترجمة والنشر

خلق الكافر

تأليف: الفَقيه المحدِّث الشّيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي

تصحيح: محمّد كريمي زنجاني اصل

الطّبعة الأولى: ١٤٣٨ق / ١٣٩٥ش

النّاشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

● المطبعة: نارنجستان ● السّعر: ٩٥٠٠٠ ريال ● عدد النّسخ: ٣٠٠ نسخة

مراكز التوزيع:

● ايران؛ قم، مفترق الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجّتية)، زقاق ١٨.
هاتف: ٣٧٨٣٦١٣٤ ٢٥ ٩٨+ فاكس:(الرقم داخلي ١٠٥)/٣٧٨٣٩٣٠٥ ٢٥ ٩٨+

● ايران؛ قم، شارع محمّد الأمين، تقاطع سالاريّة. هاتف: ٣٢١٣٣١٠٦ ٢٥ ٩٨+

● ايران؛ قم، مجتمع الناشرين، الطابق الثالث، رقم المجتمع ٣٠٨. هاتف: ٣٧٨٤٢٤٠٢ ٢٥ ٩٨+

https://telegram.me/pub_almostafa

http://buy-pub.miu.ac.ir/

miup@pub.miu.ac.ir

http://pub.miu.ac.ir

نشكر أعضاء المركز الذين تابعوا مراحل تنضيد الحروف والمقابلة والطباعة والنشر حتى مراحله الأخيرة.

● مدير مركز النشر: مرتضى محمدعلي‌نژاد شاني

● مدير الإنتاج: جعفر قاسمي ابهري

● المشرف الفني: محمدباقر شكري

● مصمم الغلاف: مسعود مهدوي

● المشرف على الطباعة: نعمت‌الله يزداني

كلمة الناشر

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾.[1]

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين.

لقد شهدت دائرة العلوم الإسلامية على اختلاف موضوعاتها وأغراضها عبر تاريخها الطويل، اتّساعاً واضحاً ونمواً مطّرداً، صاحبَهَا ازدهارٌ مشابهٌ في العلوم الإنسانية، وفي الفكر، والثقافة والتعليم، والفن والأدب.

وقد ازدادت هذه العلوم نشاطاً وحيويّةً وعمقاً وشمولاً بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني قدس سره، وتصاعدت حركة أسلمة العلوم، وتركيز القيم الدينية والروحية والإنسانية ـ بعد تزايد الحاجة الماسّة إلى إيجاد الحلول للمشاكل والاستفهامات الدائرة في شتّى الموضوعات الاجتماعية والسياسية والعقائدية ـ في ظلّ المتغيّرات الحاصلة في مجمل دوائر الفكر والمجتمع، وانتشار شبهات العولمة والفكر الإلحادي، وحتى التكفيري المتطرّف، بخاصّة بعد ثورة الاتصالات الكبرى التي هيّأت للعالم فرصة فريدة للاطلاع الواسع بما يحيط به.

---

١. الكهف: آية ١.

من هنا دعت الحاجة إلى وضع مناهج للبحث والتحقيق، واستخلاص النتائج الصحيحة في كلّ علمٍ من علوم الشريعة: في التوحيد، والفقه، والأُصول، والفلسفة، والكلام، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق والنفس، والاجتماع، وغيرها؛ لتوقّف سعادة الإنسان عليها في الدنيا والآخرة؛ ولتحقيق الغرض العبادي الذي خُلق الإنسان من أجله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.[1]

فقامت في الحوزة العلمية حركة فكرية كبرى بتوجيه من قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنئي (دام ظلّه) وجهود الفقهاء والعلماء والمفكّرين، والعمل الجاد وبذل غاية الوسع، من أجْل بناء صرح علمي ديني رصين، وصياغة مناهج جديدة تُعنى بعلوم الشريعة، وعموم حقول المعرفة الإسلامية والإنسانية.

وأخذت جامعة المصطفى ﷺ العالمية على عاتقها، المساهمة الفعّالة في صياغة كثير من المناهج الدراسية، التي تنسجم مع تطوّر الحركة العلمية والثقافية الحديثة.

فأسست «مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر»، لينهض بنشر هذه الآثار العلمية وتقديمها لطلاب العلم وروّاد المعرفة.

نأمل أن تأخذ هذه الآثار مكانها في المكتبة الإسلامية، وتلقى جميل الأثر، وحسن الردّ من رجال العلم والفضيلة؛ بأن يرسلوا إليها بما يستدركون عليها من نقص، أو خطأٍ يفوّت جهد المحقّق الحصيف، والمؤلّف الحريص.

والكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم تقدّم به فضيلة الأُستاذ محمّد كريمي زنجاني اصل جاء متّسقاً مع أهداف الجامعة، ومفردة من مفردات مناهجها الدراسية المترامية الأطراف.

---

١. الذاريات: ٥٦.

يتقدّم «مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي للترجمة والنشر» بوافر الشكر لكلّ من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب، وتقديمه للقرّاء الكرام.

نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وهو من وراء القصد.

مركز المصطفى صلى الله عليه وآله العالمي
للترجمة والنشر



الفهرس



المقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله المتفضّل بالخلق والإنشاء، الّذي يودع الحكمة فيما يشاء، ويظهر قدرته في سائر الأشياء، ويقضي بما أراد، فيعدل في القضاء، وينعم فيصبغ النّعماء، ويعطي فيجذل العطاء، كلّف العقول والأعشاء بما شاء بعد اعطاء القدرة والاستيلاء، يتنزّه عن ظلم الأقوياء والضّعفاء، والصلاة والسّلام على سيدنا محمّد خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء وعلى آله أشرف الآل والأولياء.

وبعد، فيقول الفقير إلى الله الغني محمّد بن الحسن الحرّ العاملي عامله الله بلطفه الخفي: قد سألني بعض الأصحاب والتمس منّي جماعة من أُولي الألباب بيان الوجه والعلّة في خلق الكافر وإمها له وتكليفه وعدم إهماله، مع علم الله سبحانه بأنّه لا يزال متمادياً في ضلاله، وأنّه لا يرجع عن قبيح أحواله، وإذا استحال انقلاب علم الله جهلاً فكيف يكون مثل هذا التّكليف أهلاً؟! وكيف جاز تسليطه على المؤمنين والصّالحين، بل على النّبيين والوصيين؛ فإنّ كثيراً من الجهّال ينكر ذلك أشدّ الإنكار، ويستقبحه وينفر منه أشدّ النّفار، وينجرُّ منه إلى القول بالجبر، ميلاً إلى اتّباع المتشابهات من الآيات والأخبار نحو أحاديث طينة المؤمن والكافر، وأمثال ذلك ممّا ظاهره مشكل ووجهه

غير ظاهر، وطلب منّي المشار إليهم أن أكتب في ذلك ما يخطر بالبال، ويصلح لحلّ الإشكال، وجواب أهل الجدل، وإسكات ذوي الغي والضّلال.

وقد رأيت في كتاب *كشف المحجة لثمرة المهجة* للسّيد رضي الدّين علي بن طاوس عند ذكر مصنّفاته وتعداد مؤلّفاته، أنّه صنّف كتاباً في ذلك سمّاه *الجواب الباهر في خلق الكافر* غير أنّي لم أطالعه، ولم أطلع عليه، ولم أفن بملاحظته والنّظر إليه.

وأنا أذكر هنا ما يخطر بالبال في تحقيق بعض الأحوال، وما يناسب المقام، وينجر إليه الكلام، وذلك منحصر في اثني عشر فصلاً وخاتمة:

الفصل الأوّل في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر الّتي ظهرت لنا.

الفصل الثّاني في ذكر جملة من الأخبار الدّالّة على بعض العلل السّابقة.

الفصل الثّالث في بطلان الجبر وإثبات الاختيار، وبهذا يظهر أنّه لا فرق بين خلق المسلم والكافر في الحسن.

الفصل الرّابع في ذكر الشّبهات الّتي احتجت بها المجبّرة.

الفصل الخامس في ذكر الجواب عنها.

الفصل السّادس في ذكر نبذة من الأحاديث في إبطال الجبر والتّفويض.

الفصل السّابع في ذكر الأحاديث الدّالّة على ثبوت القدرة والاختيار للعبد.

الفصل الثّامن في ذكر أحاديث الطّينة.

الفصل التّاسع في تأويلها بوجه إجمالي.

الفصل العاشر في الجواب عن إشكالها بوجه تفصيلي.

الفصل الحادي عشر في تأويل مشيئة الله وإرادته لأفعال المكلّفين.

الفصل الثاني عشر في توجيه القضاء والقدر المتعلّقين بالسعادة والشّقاءوالخير والشّرّ.

الخاتمة في ذكر البداء، ومعنى المنزلة بين الجبر والتّفويض.

ولنشرع الآن في تفصيل الفصول، فنقول:

الفصل الأوّل

في ذكر العلل والوجوه في خلق الكافر الّتي ظهرت لنا

فإنّ الحكم الخفي الذي لم نطّلع عليه في أفعال الله سبحانه كثير جدّاً، كما يستفاد من الكتاب والسنّة وغيرهما، فهذا جواب إجمالي عن أمثال هذه المسائل، وهو أنّه قد ثبت بالأدلّة العقلية والنّقلية أنّ الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً، ولا يخل بواجب، وأنّه منزّه عن الظّلم والعبث والنّقص والجهل، فوجب أن نجزم بأنّ جميع أفعاله موافقة للمصلحة والحكمة وإن لم يظهر لنا وجهها، ولا شبهة أنّ تسليم ما لايظهر وجهه وقبول ما لا تعلم حكمته، أعظم ثواباً، وأنّ التّكليف بمثله أشدّ وأوضح في إختيار الطّاعة، والشّواهد السّمعية على ذلك كثيرة. وهذا من جملة الحكم في ورود المتشابهات في الكتاب والسّنّة، وهذا وإن كان علما إلّا أنّه في غاية المناسبة لما نحن فيه.

فعلم أنّ في خلق الكافر حكمة، بل حكماً متعدّدة وإن لم يظهر لنا كلّها أو لم يظهر لنا منها شيء، فكيف وقد ظهرت لنا منها وجوه متعدّدة كلّ واحد منها يصلح جواباً وعلّة لذلك، وجملة ما نذكره هنا اثنا عشر، وإن كان يمكن ذكر أضعاف ذلك لكن لقصد التّبرّك بالعدد لم نزد عليه.

الأوّل: إرادة وقوع العبادة منه باختياره، أو تكليفه بالعبادة كما أنّ هذه

العلّة في خلق المؤمن، وذلك أنّ فعل الله سبحانه يستحيل كونه لغير غرض؛ للزوم العبث والجمل، ويستحيل كونه لغرض يرجع إليه؛ للزوم الحاجة، فتعيّن رجوع الغرض إلى المخلوق، وليس هو الضّرر لقبحه، فتعيّن كونه النّفع، وذلك لا يستحق، بل لا يحسن إلّا بالتّكليف؛ لأنّ هذا النّفع هو الثّواب إلى النّفع غيره لا يصلح علبة لخلق جميع النّاس، فضلاً عن سائر المخلوقات، والثواب يقترن بالتعظيم وتعظيم من لا يستحق قبيح، والاستحقاق موقوف على التّكليف، وهو موقوف على التّمكين من الفعل والتّرك، فوجبت جميع هذه الأُمور بحسب اقتضاء الحكمة، وهذه العلّة مستفادة من القرآن الكريم في عدّة آيات، أوضحها قوله تعالى، ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1]؛ فإنّ الجمع بين الجنّ والإنس وحصر علّة خلقهم في العبادة، شامل للمؤمن والكافر، خصوصاً مع ملاحظة قلّة المؤمنين جداً بالنسبة إلى الكفّار؛ فإنّ أكثر النّوعين كفّار.

فإن قلت: هذا الحصر ينافي ما يأتي وما تقدم من تعدّد العلل والحكم في خلق الكافر وغيره.

قلت: جواب ذلك من وجوه «٢»:

أحدها: إنّ الحصر إضافي بالنّسبة إلى الرّزق ونحوه، بدليل قوله بعدها بغير فصل ما أريد منهم من رزق، وما أريد أن يطعمون، فنفي كون العلّة راجعة إليه تعالى بأن يريد منهم نفعاً، أو بالنّسبة إلى المعصية كما في الحديث الّذي رواه الصّدوق في *التّوحيد*[2] عن أبي الحسن عليه السلام: إنّ الله خلق الجنّ والإنس ليعبدون، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾».

---

١. الذاريات: ٥٦.

٢. انظر: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥٦.

وثانيها: أن يكون الحصر باعتبار الأظهرية والأكملية، كما يقال: الرّجل زيد، وإنّما الرّجل زيد، يعني أوضح العلل وأظهرها وأشدّها تأثير إرادة العبادة.

وثالثها: إنّ العلل الباقية أنواع العبادات، أو أسباب ومعدات لها، أو غايات مترتّبة عليها، ولا قصور في تعدّد العلل الغائية بوجه، فيصدق الحصر في علّة واحدة، ولا ينافيه التّعدّد باعتبار آخر.

فإن قلت: ما إدّعيتموه من العلّة الغائية هنا في خلق الكافر، لم يحصل، ويلزم عدم ترتّب العلّة الغائية على فعل الحكيم، وهو محال، وكون الفعل عبثاً، أو غلطاً، أو خطأ؛ إذ هو لأجل غرض لم يتم، ويلزم ـ أيضاً ـ العجز والجهل، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قلت: التّعريض لهذا النّفع كاف، كما أشرنا إليه مع أعطاء القدرة عليه، وإيجاد الأسباب الموصلة إليه، ولما كان الجبر منافياً للغرض مبطلاً للتّكليف مسقطاً لاستحقاق الثّواب والعقاب، وجبت التّخلية بين العبد وفعله، وتمكينه من الخير والشّرّ، فاختار الكافر ترك العبادة مع قدرته عليها، وعلى رفع موانعها، وتحصيل شرائطها من الإيمان وغيره وعدم منعه من المانع لمانع، وهو ما قلناه، فالتّقصير من العبد واللّوم عليه.

قيل: ويجوز تخصيص الآية ليخرج منها غير المكلّف بأن يكون المراد من الجنّ والإنس في الآية المكلّفين، أو يكون اللّام لشبه التّعليل؛ لأنّ العبادة علّة غائية حقيقية، بل باعث على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾، أو تكون العلّة الغائية التّكليف كما مرّ، وهو شامل للجنّ والإنس على الجملة في الجملة كما في أحاديث تكليف الأطفال ونحوهم يوم القيامة.

أقول: والوجه الأخير هو الصّحيح، لما يأتي إن شاء الله في الحديث التّاسع وغيره.

الثّاني: إرادة كونه دليلاً، من جملة الأدلّة على معرفة الخالق ووجوده ووفور كرمه وإن وجد غيره من الأدلّة، فإنّ في تكثيرها حكمة عظيمة، وتسهيلاً للمعرفة. وهذا الوجه مستفاد من الحديث القدسي المشهور: كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق لأعرف. و من الحديث الّذي رواه الصّدوق في *العلل*[١] عن الحسين عليه السلام: أنّه قال: إنّ الله ما خلق العبّاد إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه. الحديث.

وهذا الحصر لا ينافي الحصر الموجود في الآية؛ لأنّ المعرفة من جملة العبادة، أو لأنّ العبادة مشروطة بها وموقوفة عليها، أو نحو ذلك ممّا مرّ.

ومن دعاء *الصّحيفة الكاملة* كما يأتي نقله إن شاء الله، ويناسبه قول بعض العلماء: الطّرق إلى معرفة الخالق بعدد أنفاس الخلائق.

فإن قلت: كيف تجعلونه دليلاً إلى معرفة الله، وقد جعله بعض الملاحدة دليلاً على ضدّ ذلك؟ ولا قصور في نصب الشّبهات، تشديداً للتّكليف ليزيد الثّواب، فإنّه مأخوذ من الكلفة و المشقّة ومثل ذلك، بل هو أقوى منه موجود، والأدلّة على الحقّ في مقابله واضحة، وإنّما قلنا إنّها واضحة الفساد بأن توهّموا أنّه لو كان الله موجوداً، ولكان للإيمان مريداً، ولو كان للإيمان مريداً لرجّح جانبه، ومنع من خالفه، ولم يقض الكفر ويقدره.

قلت: هذه شبهة ضعيفة واضحة الفساد؛ لأنّ وجود القادر لا ينافي وجود من يعصيه، وإنّما يدلّ ذلك على حمله وكرمه لا على نفيه وعدمه.

وقد جمع العقلاء على مدح الحلم والعفو، وإرادة الخير والإيمان معلوم أنّها قسمان: إرادة وقوعهما على أيّ وجه كان، وإرادة وقوعهما على وجه الاختيار من الإنسان، الأوّل باطل؛ لمنافاته للعدل، فضلاً عن الإحسان، والقضاء والقدر لا ينافي قدرة العبد، كما لا ينافي قدرة الله اتّفاقاً، ويأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

---

١. انظر: الشّيخ الصّدوق، *علل الشّرائع*: ٩/١.

الثّالث: إظهار القدرة الكاملة والحكمة الباهرة، من حيث إنّ الله قد خلق المؤمن والكافر، وما حكمته ظاهرة، وما حكمته خفية، وما تميل إليه الطّباع، وما تنفّر منه، و خلق أصناف المخلوقات مع اختلاف أقسامهم وألوانهم وطبائعهم وألسنتهم وأحوالهم وموادهم وعناصرهم وشهواتهم، ولو خلق الخلق على وجه واحد لظنّ بعض القاصرين عجزه من غير ذلك، ولكان يظنّ فيه الأبحاث دون الاختيار؛ فإنّ الموجبات لا تصدر عنها أفعال متضادّة، وهذا الوجه يستفاد من قوله تعالى: ﴿...خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا...﴾،[١] ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾.[٢]

وهو مروي ـ أيضاً ـ عن الصّادق عليه السلام في الأخبار، ويأتي إن شاء الله تعالى.

وفي الصّحيفة الكاملة[٣] في دعاء طلب العفو والرّحمة: أستوهبك يا إلهي نفسي الّتي لم تخلقها لتمتنع بها من سوء، ولا لتطرّق بها إلى نفع، ولكن أنشأتها إثباتاً لقدرتك على مثلها، واحتجاجاً بها على شكلها.

الرّابع: الإشارة والإيماء إلى بطلان الجبر والإلجاء؛ فإنّ وجود المؤمن والكافر والمطيع والعاصي والخير والشرّ، وكون المؤمن قد يكفر والكافر قد يؤمن، والعادل قد يفسق والفاسق قد يتوب، يدلّ العاقل بأدني توجّه على بطلان الجبر، فإنّه لو كان جابراً أو لازماً، لكان المناسب لحكمة الله أن يجبر الإنسان على الإيمان والخير والطاعة، لا على أضدادها، ويأتي الكلام إن شاء الله تعالى.

الخامس: إظهار تمام الحلم وكمال الرّحمة والبُعد عن الظّلم بإمهال الظّالم والعاصي، وإنظار من صدر منه أكبر الكبائر والمعاصي، ليتوب من

١. الملك: ٣.

٢. الطلاق: ١٢.

٣. انظر: الإمام زين العابدين، *الصحيفة السجادية*: ١٨٩.

تاب، وينيب إليه من أناب، ولو كان من كفر أو فسق هلك، ومن أمن وأصلح غلب وملك، لدلّ ذلك على الحدّة والعجلة وقلّة الصّبر وعدم المهلة، وجميع ذلك مذموم، فإنّه من لوازم العجز والجهل ونتاج الحاجة والضّعف كما ورد في دعاء *الصّحيفة الكاملة*، وإنّما يعجل من يخاف الفوت، وإنّما يحتاج إلى الظّلم الضّعيف، ويأتي إن شاء الله تعالى ما يدلّ على ذلك في حديث إبراهيم لما رأي ملكوت[1] السّموات والأرض.

السّادس: إرادة حصول نفع دنيوي من الكافر للمؤمنين، وهذا مشاهد عياناً؛ فإنّ الإنسان مدني بالطّبع يحتاج في معاشه إلى مشاهدين ومعاينين يستقل كلّ منهم بمباشرة شيء شيء من الأعمال، وكثيراً ما نرى الكفّار ينفعون المؤمنين، ويعينونهم على إقامة نظام معاشهم، ويقولون الخدمة لهم في الصّناعات والزّراعات والتّجارات والأسفار، بل في الجهاد والقتال للكفار كالمؤلّفة قلوبهم وغيرهم، وكذلك ترى الكفّار يحصلون الأموال الجراد وتولّدهم الأولاد الجميلة من البنين والبنات في غاية الجمال وحسن النّيات ثم يغزوهم المسلمون، فيغنمون ذلك، ويحصل لهم غاية النّفع من اتّخاذ الأموال واسترقاق الذّراري وحصول المدد.

وهذا القسم من النّفع لا يحصل من بعض المسلمين لبعض، فإنّه لا يحسن عقده، ولا يجوز شرعاً نهب مال المسلم، ولا استرقاق ولده، ولا استخدامه وانتهاك حرمته واستباحة حريمه، وكثيراً ما يمنع بعض المسلمين، أو أكثرهم من مباشرة بعض الأعمال الدّنية والخدمة الشّاقة، فلا يمكن جبرهم وإلزامهم، بخلاف الكافر مملوكاً كان أو غير مملوك، بل لو جاز جبر المؤمنين على مثل ذلك، لكان وجود كافر يمكن جبره أولى وأرجح وحقّ تعالى، فخلق الكافر كخلق الدّابة، لما فيها من عظيم المنفعة، بل منفعة الكافر أعظم قطعاً، لاختصاصه بالعقل والنّطق وغيرها.

---

١. ملكوت: ملك الموت.

ومع ذلك فترى الدّابة تقتل صاحبها وتتلف راكبها وتهلك من قاربها، ولا ينافي ذلك الحكمة في خلقها، ووجود المصلحة في إيجادها، وكثرة المنافع الحاصلة منها، وكذلك الكافر كثيراً ما ينفع النّاس، وكثيراً ما يضرّهم، والدّابة ـ أيضاً ـ قد تقتل نفسها، أو تقع في ضرر عظيم بسبب فعلها، وكذلك الكافر يضرّ نفسه بكفره، ولا ينافي الحكمة في خلقه، على أنّ الضّرر الحاصل من الكافر والدّابة للمؤمنين، يستلزم الثّواب الجزيل، فيصير نفعاً ومصلحة، وضرر الكافر نفسه لا يقبح التمكين منه مع التمكين من تركه، وهكذا أكثر الموجودات حتّى الحيّات والعقارب والكلاب والخنازير والنّار والحديد وغيرها، لا يخلو شيء منها من نفع وضرر وخير وشرّ، بل من دقق كرة علم أنّ إقامة نظام العالم موقوف على أكثرها إن لم يكن على كلّها، ولها منافع وخواص يطول شرحها بقلم من كتب عجائب المخلوقات وكتب الطّب وغيرها، وما فيها من المضرّة يغتفر، لما فيها من المنفعة مع وجود كثير من الحكم والمصالح السّابقة والآتية فيها، وبطلان الجبر بالشّبه إلى أكثرها، وحصول الثّواب والعوض بإزاء ما يحصل من ضررها.

السّابع: إرادة إظهار حسن الإيمان، أو زيادة حسنة عند ظهور قبح الكفر، وكذا إظهار قدر نعمة الإيمان والهداية، ومنّة اللّطف والتّوفيق والعناية، فإنّ الأشياء تتبين بأضدادها كما قيل وبضدّها تتبين الأشياء، والنّعمة، إنّما يعرف قدرها عند فقرها، أو رؤية فاقدها. إلّا ترى أنّ من داوم على شيء ولازمه وأكثر منه، لم يجد له لذّة، ولا ألماً حتّى يدرك ضدّه كالريحة الطّيبة والخبيثة وغير ذلك.

ولذلك ورد النّهي عن الإفراط في كل شيء حتّى العبادة، لاستلزام الملك وذهاب حسنها ونقصان ثوابها وحصول العجب والرّياء ونحوهما. والحاصل أنّ في تضاد الأُمور ومقابلة كل شيء بنقيضه حكمة عظيمة جداً

تظهر إن فكر فيها، وهكذا لا يظهر قدر النّعمة ما دامت موجودة، وقد قال بعض الحكماء: أربعة لا يعرف قدرها إلّا أربعة قدر الشّباب لا يعرفه إلّا الشّيوخ، وقدر العافية لا يعرفه إلّا أهل البلاء، وقدر الصّحة لا يعرفه إلّا المرضى، وقدر الحياة لا يعرفه إلّا الموتى. ألا ترى أنّك لا تجد أحداً يحمد الله على الوجود إلّا نادراً لا زال نرى المعدومات وغاية ما يحمدون الله على الحاوة، لأنّهم يرون الأموات، ولا تري أحداً يحمد الله على العافية غالباً إلّا إذا رأى أهل البلاد، ولا على الهداية إلى الإيمان إلّا إذا رأى الكافر، فكان خلقه لطفاً للمؤمنين، موجباً لثباتهم على الدّين، وسبباً لعدّة من العبادات الشّرعية كحمد الله على الهداية والعناية رعائه إلى الإسلام وجهاده وغير ذلك.

الثّامن: إرادة كون المؤمن في الدّنيا خائفناً، أو عاملاً بالتّقية، فإنّ ذلك لطف عظيم له، وقد روى الصّدوق في المجالس أنّه كان أحبّ الأشياء إلى رسول الله ﷺ أن يرى خائفاً جائعاً ورواه الكليني كما يأتي إن شاء الله. فيعتبر المؤمن بعقابه له، أو لغيره في الدّنيا وتعيش عليه عقاب الآخرة، ويعتبر بخوفه منه. ومن يعلم أنّ الله أحقّ وأولى بأن يخاف منه، فيدركه الخوف من الله. ألا ترى أن من رأى الأسد أو الظّالم وخاف منه أدركه الخوف من الله، وحصل له الاعتبار، وكذا من حصلت له حرارة زائدة من الحمّام، أو الشّمس تذكر حرّ النّار، ويترتّب على الخوف من الله العمل الصّالح وترك المعاصي، وعلى الخوف من الكافر، العمل بالتّقية، وهي عبادة عظيمة وزوال العجب والامتناع من الظّلم والعدوان لظهور نتج ذلك عند المؤمن أو لخوفه من الكافر، وربّما ترتّب على ذلك قتل الكافر للمؤمن، وهي منزلة عظيمة ودرجة عالية، وقدتشرّف الأنبياء والأوصياء بالشّهادة، وارتفعت مراتبهم في الدّنيا والآخرة، وهو وإن كانت فيه مفسدة عاجلة وجب لأجلها تحريم القتل، ففيه مصالح كثيرة عاجلة، وأجله حسن لأجلها تمكين الكافر من ذلك وإقداره عليه،

وذلك ورد عن جماعة من الأنبياء والأوصياء، أنّهم كانوا في غاية الرّضا بالقتل ونهاية الفرح والسّرور بالأذى الحاصل لهم من أعدائهم.

وقد روي: أنّ أميرالمؤمنين عليه السلام قال لمّا ضربه ابن‌الملجم: الآن فزت وربّ الكعبة. وحديث تخيير الحسين عليه السلام بين النّصرة والشّهادة واختياره للشّهادة مشهور، وأعجب منه قصّة أصحاب الحسين عليه السلام، فإنّه روي أنّهم كانوا سبعين رجلاً وأعداؤهم خمسين ألفاً، وكان الحسين عليه السلام يأذن لهم في الإنصراف ليلاً إلى حيث شاؤوا، فلم ينصرف أحد منهم. وقد قال الصّادق عليه السلام: إنّ الله كشف عن بصائرهم حتّى رأى كلّ منهم مكانه في الجنّة، فلم يهرب أحد منهم.

وما الفرق بين تسليط الكافر على المؤمن، بل على النّبي صلى الله عليه وآله ليقتله، وبين تسليط ملك الموت على إماتته وقبض روحه، إلّا أنّ الأوّل حرام لقبحة بالنّسبة إلى الفاعل، فوجب نهيه عنده وتحريمه عليه، دون الثّاني، لعدم قيام النّظام وتمام التّدبير بدونه، والمانع من منع الكافرين من القتل هنا هو بطلان الجبر كما مرّ.

التّاسع: إرادة المنع من القول بالغلوّ في الأنبياء والمرسلين والأئمّة والصّالحين، فإنّه لما كان لهم أعداء وأضداد يؤذونهم ويقتلونهم، وكانوا تارة غالبين وتارة مغلوبين وتارة قاهرين وتارة مقهورين، ظهر بطلان قول من ادّعى فيهم الرّبوبية، واعتقد لهم الإلهية، ولعلّه لولا ذلك لاعتقاد أكثر النّاس ذلك لاعتقاد الفاسد. وهذا الوجه قد روي نحوه عن مولانا صاحب الزّمان عليه السلام، رواه الصّدوق في كتاب *كمال الدّين وتمام النّعمة* وفي كتاب *العلل*، ورواه الطّبرسي في *الاحتجاج* كما يأتي إن شاء الله تعالى.

العاشر: إظهار وفور الجود والكرم وكثرة الإحسان والنّعم، وبيان أنّ الله أكرم الأكرمين وخير الرّازقين، حيث إنّه ينعم على المستحقّين وغيرهم، ويرزق من يطيعه ومن يعصيه، بل كثيراً ما ترى الكافر أوسع رزقاً وأكثر نعمة

من المؤمن، فيحصل الاعتبار وزيادة الرّغبة والرّجاء من الله، وزيادة التّوكّل عليه، وتفويض الأمر إليه؛ لظهور وفور كرمه، ويكون داعياً إلى ترك القنوط من رحمته والاعتماد على غيره، وهو لطف عظيم للمؤمن.

الحادي عشر: إظهار حقارة الدّنيا ونفاسة الآخرة، فإنّ الدّنيا تقع في يد البرّ والفاجر والمؤمن والكافر، والآخرة مخصوصة بالخواص وأهل العمل والإخلاص، فيكون ظهور ذلك للمؤمن داعياً له إلى الزّهد في الدّنيا والرّغبة في الآخرة. وإلى هذا إشار بقولهﷺ: ولو كانت الدّنيا تساوي عند الله جناح بعوضة لما سقي الكافر منها شربة من ماء، ولا يكفي في تلك الأحاديث والأدلّة الدّالة على حقارة الدّنيا وفضيلة الزّهد، لأنّ المشاهدة بالنّظر أقوى من الخبر، كما قد روي واشتهر: ليس الخبر كالعيان، وقد روي عن أميرالمؤمنين: أنّه سئل: كم بين الحقّ والباطل؟ فقال: أربعة أصابع. قيل: كيف ذلك؟ قال: الحقّ ما رأيته بعينك والباطل ما سمعته بإذنك، وبين العين والإذن أربعة أصابع. وذلك أن كلّ خبر من حيث هو خبر يحتمل الصّدق والكذب بخلاف رؤية العين.

الثّاني عشر: إرادة تكثير النّوع الإنساني الّذي هو أشرف الأنواع السّلفية وتكثير نسل الخليفة المذكور في قوله تعالى: ﴿...إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾[1] وتعريض نسل الكافر للإسلام، فإنّ كثيراً من الكفّار تكون أولادهم مؤمنين في غاية الصّلاح، ويفهم هذا من حديث إبراهيم لما رأي ملكوت السّموات والأرض، ويأتي إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ هذه العلل و إن أمكن المناقشة في بعضها، فلا شك أنّ مجموعها صالح للعلية، ولا قصور في تعدّدها هنا بوجه كما تقدّم. والله أعلم.

---

١. البقرة: ٣٠.

الفصل الثّاني

في ذكر جملة من الأخبار المشتملة على بعض العلل السّابقة

وإنّما أخّرتها للاستدلال بها على ما ذكرته، وأنا أورد ممّا يناسب المقام اثني عشر حديثاً، بل اثني عشر قسماً من الأحاديث، فإن كلّ واحد منها له موافقات كثيرة ربّما أذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

الأوّل: ما رواه الكليني[1] عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن‌محبوب، عن هشام بن سالم، عن حبيب السّجستاني،[2] قال: سمعت أبا جعفرعليه السلام يقول:

إنّ الله تعالى لما أخرج ذرّية آدمعليه السلام من ظهره ليأخذ عليهم الميثاق بالرّبوبية له، و بالنّبوّة لكلّ نبيّ، كان أوّل من أخذ له عليهم الميثاق بنبوّته محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله. ثمّ قال: الله عزّ وجلّ لآدمعليه السلام: انظر ماذا ترى؟ قال: فنظر آدمعليه السلام إلى ذرّيته وهم ذر قد ملأوا السّماء، قال آدمعليه السلام: يا ربّ، ما أكثر ذرّيتي؟! ولأمرّ ما خلقتهم؟ فما تريد فيهم بأخذك الميثاق عليهم؟ قال الله تعالى: يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ويؤمنون برسلي ويتّبعونهم. قال آدمعليه السلام: يا ربّ، فما لي أرى بعض

---

١. راجع: الكليني، *الكافي*: ٢/ ٨ و ٩.

٢. السّجستاني] ← صحـ B.

الـذّرّ أعظـم مـن بعـض، وبعـضهم لـه نـور كثيـر، وبعـضهم نـور قليـل، وبعضهم ليس له نور؟ فقال الله تعالى: كذلك خلقتهم لأبلوهم فـي كـلّ حالاتهم. قال: يا ربّ، فتأذن لي في الكلام فأتكلّم؟ قال الله تعالى: تكلّم فإنّ روحك من روحي وطبيعتك خلاف كينونتي. قال آدمعليه السلام: يا ربّ، فلو كنت خلقتهم على مثال واحد وقدر واحد وطبيعة واحدة وجبلة واحدة وألوان واحدة وأعمال واحدة وأرزاق سواء لم يبغ[1] بعضهم على بعض، ولم يكن بينهم تحاسد، ولا تباغض، ولا اختلاف في شيء من الأشياء؟ قال الله تعالى: يا آدم، بروحي نطقت وبضعف طبيعتك تكلّفت ما لا علم لك به، وأنّ الخالق العالم بعلمي خالفت بين خلقي وبمشئتي يمضي فيهم أمدي، وإلى تدبيري وتقديري صائرون، لا تبديل لخلقي، إنّما خلقت الجن والإنس ليعبدوني، وخلقت الجنّة لمن عبدني وأطاعني منهم واتّبع رسلي ولا أبالي، وخلقت النّار لمن كفرني وعصاني ولم يتّبع رسلي ولا أبالي، وخلقتك وخلقت ذرّيتك من غير فاقة بي إليك وإليهم، وإنّما خلقتك وخلقتهم لأبلوك وأبلوهم أيُّكم أحسن عملاً في دار الدّنيا في حياتكم وقبل مماتكم، ولذلك خلقت الدّنيا والآخرة والحياة والموت والطّاعة والمعصية، وكذلك أردت في تدبيري وتقديري وبعلمي النّافذ فيهم، خالفت بين صورهم وأجسامهم وألوانهم وأعمارهم وأرزاقهم وطاعتهم ومعصيتهم، فجعلت منهم الشّقي والسّعيد، والبصير والأعمى، والقصير والطّويل، والجميل والذّميم، والعالم والجاهل، والغني والفقير، والمطيع والعاصي، والصّحيح والسّقيم، ومن به الزّمانة ومن لاعاهة به، فينظر الصّحيح إلى الّذي به العاهة، فيحمدني على عافيته، وينظر الّذي به العاهة إلى الصّحيح، فيدعوني ويسألني أن أعافيه، ويصبر على بلائي، فأثيبه جزيل عطائي، وينظر المؤمن إلى الكافر، فيحمدني على ما هديته، فلذلك خلقتهم لأبلوهم في السّراء والضّراء، وفيما أعافيهم وفيما أبتليهم وفيما أمنعهم

١. يبغ] يبلغ B.

وفيما أعطيهم، وأنا الله الملك القادر، ولي أن أمضي جميع ما قدرت على ما دبّرت، ولي أن أغيّر من ذلك ما شئت إلى ما شئت، وأقدم من ذلك ما أخّرت، وأوخّر من ذلك ما قدمّت، وأنا الله الفعّال لما اريد، لا أسأل عمّا أفعل، وأنا أسأل خلقي عمّا هم فاعلون.

أقول: هذا الحديث الشّريف القدسي وحده كاف في هذا المعنى، وفيه دلالة على عدّة من العلل السّابقة، وفيه تصريحات ببطلان الجبر كأمثاله، فيجب تأويل ما فيه من خلق الطّاعة والمعصية، وجعل المطيع والعاصي إمّا بخلق الأسباب وإن لم تصل إلى حدّ الجبر، وإمّا بالتّخلية وعدم المنع، أو نحو ذلك، ممّا يأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أوردت هذا الحديث في أوّل كتاب الأحاديث القدسية،[١] وذكرت فيه جملة من الأحاديث الآتية بعده.

الثّاني: ما رواه الصّدوق في *العلل*[٢] بإسناده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: خرج الحسين بن علي عليهما السلام إلى أصحابه، فقال: يا أيها النّاس إنّ الله عزّ وجلّ ما خلق العباد إلّا ليعرفوه، فإذا عرفوه عبدوه، فإذا عبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة ما سواه. فقال له رجل: بأبي أنت وأمّي فما معرفة الله؟ قال: معرفة أهل كلّ زمان بالّذي تجب عليهم طاعته.

أقول: فيه إشارة، بل دلالة على أنّ معرفة الله لا تتم ولا تصح إلاّ بمعرفة حججه عليهم السلام، والأدلّة على ذلك أكثر من أن تحصى.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً ـ في *العلل*[٣] بإسناده عن الصّادق جعفر بن محمّد عليهما السلام: أنّه سئلا لخلق؟ فقال: إنّ الله تبارك وتعالى لم يخلق خلقه عبثاً، ولم يتركهم سدى، بل خلقهم لإظهار قدرته ولتكليفهم طاعته، فيستوجبوا بذلك

---

١. راجع: الحر العاملي، *الجواهر السنية*: ٧ و ٨

٢. راجع: الشّيخ الصّدوق، *علل الشرائع*: ٩/١.

٣. المصدر.

رضوانه، وما خلقهم ليجلب منهم منفور، ولا ليدفع بهم مضرّة، بل خلقهم لينفعهم ويوصلهم إلى نعيم الأبد.

ونحوه ما رواه ـ أيضاً[١] ـ بسنده عن الرّضاعليه السلام: إنّ سائلاً سأله عن التّوحيد، فأملى عليه: الحمد لله فاطر الأشياء إنشاءً ومبتدعها إبتداء بقدرته وحكمته لا من شيء، فيبطل الاختراع، ولا لعلّة، فلا يصحّ الابتداع، خلق ما شاء كيف شاء متوحداً بذلك إظهار حكمته وحقيقة ربوبيته. الحديث.

ورواه الكليني أيضاً.

الرّابع: ما رواه أيضا في *العلل*[٢] بإسناده عن وهب بن منبّه، قال: لما هبط نوح من السّفينة أوحى الله إليه: يا نوح إنّي خلقت خلقي لعبادتي وأمرتهم بطاعتي، فقد عصوني، وعبدوا غيري، واستوجبوا بذلك غضبي، فغرقتهم. الحديث.

الخامس: ما رواه الصّدوق في *العلل*[٣] بسنده عن الرّضاعليه السلام، قال: قلت له: لم خلق الله الخلق على أنواع شتى، ولم يخلقه نوعاً واحداً؟ فقال: لئلاّ يقع الأوهام أنّه عاجز ولا يقع صورة في قلب ملحد إلا وقد خلق الله عزّ وجلّ عليها خلقاً، لئلاّ يقول قائل: هل يقدر الله عزّ وجلّ أن يخلق صوره كذا وكذا، لأنّه لا يقول من ذلك شيئاً إلّا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالى، فيعلم بالنّظر إلى أنواع خلقه أنّه على كلّ شيء قدير.

وفي معناه ما رواه[٤] بإسناده عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبداللهعليه السلام: لأيّ علّة خلق الله آدم من غير أب وأمّ، وخلق عيسى من غير أب وخلق النّاس من الآباء والأمّهات؟ فقال: ليعلم النّاس تمام قدرته وكمالها، ويعلموا أنّه قادر على أن يخلق خلقاً من أنثى من غير ذكر، كما هو قادر على أن يخلق من غير

---

١. راجع: *علل الشرائع*: ٩/١.

٢. المصدر: ٢٩/١.

٣. المصدر: ١٤/١.

٤. المصدر: ١٥/١.

ذكر ولا أنثى، وأنّه عزّ وجلّ فعل ذلك ليعلم أنّه على كل شيء قدير.

وفي بعض الأخبار نحوه. وزاد: وخلق حواء من ذكر من غير أنثى، وجه تلك الرّواية أنّه خلقها من فضلة طينته، فلا يلزم كونها نبتة.

السّادس: ما رواه الطّبرسي في *الاحتجاج*،[1] وروى الكليني مضمونه ـ كما يأتي إن شاء الله ـ عن رسول الله ﷺ في جملة حديث طويل، قال: أما علمت قصّة إبراهيم الخليل لما رفع في الملكوت، قوّى الله بصره لمّا رفعه دون السّماء حتّى أبصر الأرض ومن عليها ظاهرين ومستترين، فرأى رجلاً وامرأة على فاحشة، فدعا عليهما، فماتا، ثمّ رأى آخرين، فدعا عليهما، فهلكا، فأوحى الله إليه: يا إبراهيم، أكفف دعوتك عن عبيدي وإمائي، فإنّي أنا الله الغفور الرّحيم، لا تضرني ذنوب عبادي كما لا تنفعني طاعتهم، ولست أسوسهم بشفاء الغيظ كسياستك، فأكفف دعوتك عن عبيدي، فإنّما أنت عبد نذير لا شريك في المهلكة، ولا مهيمن عليّ وعلى عبادي، وعبادي بين خلال ثلاث: إمّا تابوا إليّ، فتبت عليهم وغفرت ذنوبهم وسترت عيوبهم، و إمّا كففت عنهم عذابي لعلمي بأنّه يستخرج من أصلابهم ذرّيات مؤمنوون فأرفق بالآباء الكافرين وأتأنى بالأمّهات الكافرات، وأرفع عنهم عذابي ليخرج المؤمنون من أصلابهم، فإذا تزايلوا حلّ بهم عذابي وحاق لهم بلائي، وإن لم يكن هذا ولا هذا، فإنّ الّذي أعددته له أعظم ممّا تريد به، فإنّ عذابي لعبادي على حسب جلالي وكبريائي، يا إبراهيم، فخلّ بيني وبين عبادي، فإنّي أرحم بهم منك، وخلّ بيني و بين عبادي، فإنّي أنا الله الجبّار الحليم العليم الحكيم أدبرهم بعلمي وأنفذ فيهم قضائي وقدري.

وفي معناه ما رواه الكليني[2] عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد،

---

١. راجع: الطّبرسي، *الاحتجاج*: ١/٣٦؛ الحرّ العاملي، *الجواهر السّنية*: ٢١.

٢. راجع: الكليني، *الكافي*: ٣٠٥/٨.

عن أبي‌عمير، عن أبي‌أيوب الخرّاز، عن أبي‌بصير، عن أبي عبدالله‌عليه السلام، قال: لما رأي إبراهيم ملكوت السّموات والأرض، التفت، فرأى رجلاً يزني، فدعا عليه، فمات، ثمّ رأى أخر، فدعا عليه، فمات حتّى رأي ثلثة، فدعا عليهم، فماتوا، فأوحى الله عزّة وجلّ إليه: يا إبراهيم، إنّ دعوتك مجابة، فلا تدع على عبادي، فإنّي لو شئت لم أخلقهم إنّي خلقت خلقي على ثلاثة أصناف: عبداً يعبدني لا يشرك بي شيئاً فأثيبه، وعبداً يعبد غيري فلن يفوتني، و عبداً عبد غيري، فأخرج من صلبه من يعبدني.

السّابع: ما رواه الصّدوق في *المجالس*[1] بمستنده عن الرّضاعليه السلام، قال: إنّ إبراهيم لما وضع في كفة المنجنيق غضب جبرئيل، فأوحى الله إليه: ما يغضبك يا جبرئيل؟ قال: يا ربّ خليلك ليس من يعبدك على وجه الأرض غيره، سلّطت عليه عدوّك وعدوّه! فأوحى الله عزّ وجلّ إليه: اسكت، إنّما يعجل العبد الّذي يخاف الفوت مثلك، فأمّا أنا، فإنّي آخذه إذا شئت، فأهبط الله إليه خاتماً فيه ستة أحرف: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله، لا حول ولا قوّة إلّا بالله، فوضت أمري إلى الله، أسندت ظهري إلى الله، حسبي الله، فأوحى الله إليه أن تختم بهذا الخاتم، فإنّي أجعل النّار عليك برداً وسلاماً. الحديث.

الثّامن: ما رواه الصّدوق في كتاب *التّوحيد*[2] في باب السّعادة والشقاء بسند عن الفضل بن شاذان، عن محمّد بن أبي‌عمير، قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفرعليهما السلام عن معنى قول رسول الله‌صلى الله عليه وآله: الشقي من شقي في بطن أمّه والسّعيد من سعد في بطن أمّه؟ قال: الشّقي من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال الأشقياء، والسّعيد من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال السعداء. قلت: فما معنى قوله‌صلى الله عليه وآله: اعملوا فكلّ ميسّر لما خلق له؟ فقال: إنّ الله خلق الجنّ

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *الأمالي*: ٥٤٢.

٢. الشّيخ الصّدوق، *التّوحيد*: ٣٥٦ و ٣٥٧.

والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى.

ونحوه ما رواه في *العلل*[1]: إنّ رجلاً قال للصّادق عليه السلام: إنا خلقنا للعجب. قال: وما ذاك؟ قال: خلقنا للفناء. فقال عليه السلام: بل خلقنا للبقاء وكيف تفني جنّة لا تبيد ونار لا تخمد، ولكن قل إنّما نتحوّل من دار إلى دار.

وفي معناهما ما رواه ـ أيضا ـ في *العلل*[2] عنهم عليهم السلام، قال: ما من يوم إلّا وملك ينادي من المشرق: لو يعلم الخلق لماذا خلقوا؟ قال: فيجيبه ملك آخر: لعملوا لما خلقوا.

التّاسع: ما رواه الصّدوق أيضاً في كتاب *العلل*[3] بسنده عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ فقال: خلقهم للعبادة. قلت: خاصّة أم عامّة؟ قال: لا، بل عامّة.

أقول هذا صريح في الوجه الأوّل الّذي ذكرته *وسائل*، ومثله ما رواه في *العلل*[4] أيضاً بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: في حكمة موسى بن عمران: يا عبادي إنّي لم أخلق الخلق لأستكثر بهم من قلّة، ولا لآنس بهم من وحشة، ولا لأستعين بهم على شيء عجزت عنه، ولا لجر منفعة، ولا لدفع مضرّة، ولو أن جميع خلقي من أهل السّموات والأرض اجتمعوا على طاعتي وعبادتي لا يفترون عن ذلك ليلاً ولا نهاراً ما زاد ذلك في ملكي شيئاً سبحاني وتعاليت عن ذلك.

وفي معناهما ما رواه في *العلل*[5] ـ أيضا ـ بسنده عن أبي‌بصير، قال: سألت أبا

---

١. *علل الشّرائع*: ١١/١.

٢. المصدر: ١/ ١١ و ١٢.

٣. المصدر: ١٤/١.

٤. المصدر: ١٣/١.

٥. المصدر: ١٣/١.

عبدالله عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ: وما خلقت الجنّ والإنس إلاّ ليعبدون؟ قال: خلقهم ليأمرهم بالعبادة، وعن قوله عزّ وجلّ: ﴿...وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ...﴾[1] ولذلك خلقهم؟ قال: خلقهم ليفعلوا ما يستوجبون به رحمته، فيرحمهم.

العاشر: ما رواه الكليني في باب قلّة عدد المؤمنين[2] بسنده عن العبد الصّالح عليه السلام، قال: والله لقد كانت الدّنيا وما فيها إلّا واحد يعبد الله، ولو كان معه غيره لأضافه الله عزّ وجلّ إليه، حيث يقول: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ فصبر بذلك ما شاء الله، ثمّ إنّ الله أنسه بإسماعيل وإسحاق، فصاروا ثلاثة، أما والله إنّ المؤمن لقليل، وإنّ أهل الكفر لكثير، أتدري لِمَ ذاك؟ فقلت: لا أدري، جعلت فداك. فقال: صيروا أنساً للمؤمنين، يبثون إليهم ما في صدورهم، فيستريحون إلى ذلك، ويسكنون إليه.

وفي معناه ما رواه ـ أيضاً ـ في الكتاب المذكور[3] عن أبي‌الحسن عليه السلام، قال: ليس كلّ من قال بولايتنا مؤمناً، ولكن جعلوا أنساً للمؤمنين.

وقريب من هذا المعنى ما رواه ـ أيضا[4] ـ بسنده أن وجده كتب إلى أبي‌الحسن عليه السلام يسأله أن يدعو له أن يجعل الله ممّن ينتصر به لدينه، فكتب إليه: أمّا علمت أن الله ينتصر لدينه بشرار خلقه.

وكذلك ما رواه الشّهيد الثّاني في *آداب المفيد والمستفيد*[5] عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بأقوام لا خلاق لهم. قال: وفي حديث آخر: إنّ الله يؤيّد هذا الدّين بالرّجل الفاجر.[6]

---

١. هود: ١١٨.

٢. راجع: *الكافي*: ٢/٢٤٤ و ٢٤٥.

٣. المصدر: ٢/٢٤٤.

٤. راجع: الحرّ العاملي، *وسائل الشّيعة*: ٧/١٣٨.

٥. راجع: الشّهيد الثّاني، *منية المريد*: ١٤٣.

٦. المصدر: ١٤٤.

أقول: في هذه الأحاديث دلالة على الوجه الّذي ذكر في الحديث السّابق كما لا يخفى.[١]

الحادي عشر: ما رواه الكليني في *الرّوضة*، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبيعمير، عن هشام بن سالم وغيره، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ما كان شيء أحبّ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من أن يظلّ جائعاً خائفاً في الله.[٢]

الثّاني عشر: ما رواه الصّدوق في كتاب *العلل*،[٣] وفي كتاب *كمال الدّين*،[٤] ورواه الطّبرسي في كتاب *الاحتجاج*،[٥] عن الشّيخ أبي القاسم الحسين بن روح رحمه الله: إنّه سأله رجل، فقال: أخبرني عن الحسين بن علي أهو ولي الله؟ قال: نعم. قال: أخبرني عن قاتله أهو عدوّ الله؟ قال: نعم. قال الرّجل: فهل يجوز أن يسلّط الله عدوّه على وليه؟ فقال له أبو القاسم: إنّ الله لا يخاطب النّاس بمشاهدة العيان، ولا يشافههم بالكلام، ولكنّه بعث إليهم رسلاً، فلم يقبلوا منهم حتّى يأتوا بمعجزات، إلى أن قال: فلمّا أتوا بمثل ذلك كان من حكمة الله أن جعلهم مع هذه المعجزات في حالة غالبين، وفي أُخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين، وفي أُخرى مقهورين، ولو جعلهم الله في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين، ولم يبتلهم، ولم يمتحنهم، لأتخذهم النّاس آلهة من دون الله تعالى، ولما عرف فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار، ولكنّه تعالى جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم، ليكونوا في حال المحنة بالبلوى صابرين، وفي حال العافية والظّهور على الأعداء

---

١. في الحديث السّابق كما لا يخفي] ← صحـ صحـ B.

٢. راجع: *الكافي*: ١٢٩/٨.

٣. *علل الشّرائع*: ١/ ٢٤ و ٢٤٣.

٤. الشّيخ الصّدوق، *كمال الدّين*: ٥٠٨.

٥. راجع: الطّبرسي، *الاحتجاج*: ٢٨٧/٢ و ٢٨٨.

شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين، ولا متجبّرين، ولتعلم العباد أن لهمعليهم السلام إلهاً هو خالقهم، فيعبدوه، وتكون حجّة الله ثابتة على من تجاوز الحدّ فيهم وادّعى لهم الرّبوبية. الحديث. قال: وقال أبوالقاسم الحسين بن روح: هذا من الأصل ومسموع من الحجّة صلوات الله وسلامه عليه.

الفصل الثالث

في إبطال الجبر وإثبات الاختيار على وجه الإيجاز والاختصار

وبهذا يظهر أنّه لا فرق بين خلق المسلم والكافر في وجه الحسن، مضافاً إلى ما تقدّم، فيسقط السّؤال السّابق، وتبطل الشّبهة الّتي عرضت للسّائل، إذاً الخير والشّرّ من كلّ منهما جائز، بل واقع، والجبر باطل غير ممكن.

اعلم أوّلاً أنّ مذاهب النّاس في أفعال العباد الاختيارية خمسة:

الأوّل: مذهب جهم بن صفوان ومتابعيه، وهو أن لا فرق بين نحو حركة الماشي ونحو حركة المرتعش، في أنّهما صادران عن الله، وغير مجامعين لقدرة العبد، وأنّه لا يستحقّ العباد عليهما مدحاً ولا ذمّاً، وهو غلوّ عظيم في الجبر.

الثّاني: مذهب الأشاعرة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عن الله تعالى، وأنّ الفرق بينها وبين حركة المرتعش، أنّ الأُولى مجامعة لقدرة في العبد غير مؤثّرة فيها، وعلم الله تعالى أنّها تؤثّر فيها بدون وجوب سابق، لو لم تؤثّر قدرة الله تعالى الّتي هي أقوى منها. وهذا معنى قولهم: إنّها مكسوبات للعباد، وأنّهم لا يستحقّون على أفعالهم الاختيارية مدحاً ولا ذمّاً عقلاً، و أنّ قدرة العبد إنّما تتعلّق بالفعل وحده، أو بالشّرك وحده، ولا تتحقّق قبل وقتهما، وهذا ـ أيضاً ـ

قول بالجبر، وإنكار لقدرة العبد في الحقيقة، وإن كان بطلان ما قبله أوضح من بطلانه، فإنّ بطلان هذا ـ أيضاً ـ واضح لما يأتي إن شاء الله.

الثّالث: مذهب أبي الحسين البصري من المعتزلة ومن تابعه، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم، وواجبة بالوجوب السّابق بالنّسبة إلى القدرة، والدّاعي الّذي هو الإرادة عندهم، وإنّهما فعل الله في العبد ويسمّون هذا بالجبر في صورة الاختيار... عند التّحقيق قول بالجبر والتّفويض معاً.

الرّابع: مذهب الإمامية، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم، وأنّهم يستحقون عليها مدحاً أو ذمّاً عقلاً، وأنّها غير واجبة بالنّسبة إلى القدرة والدّاعي ونحوهما، الّتي هي من فعل الله في العبد، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على التّرك، وأنّ العباد ليسوا بقادرين بالاستقلال على شيء من الفعل والتّرك، فقدرتهم لا تتحقّق قبل وقت الفعل والتّرك، بل هي موقوفة على الإذن بمعنى عدم المنع من الله لهم، وهو شامل للأُمور السّبعة: المشيئة، والإرادة، والقضاء، والقدر، والإذن، والكتاب، والأجل، وأنّ هذه الأشياء من الله لا تصل إلى حدّ الجبر، بل هو بمعنى التّخلية، وهذا هو المذهب الحقّ الّذي يحصل به الجمع بين الآيات والرّوايات الدّالّة بظاهرها على التّفويض.

الخامس: مذهب أكثر المعتزلة، وهو أنّ أفعال العباد الاختيارية صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم بدون وجوب سابق، وأنّهم يستحقّون على بعضها مدحاً وذمّاً عقلاً، وأنّ القدرة على الفعل لا تكون إلّا مع القدرة على التّرك، وأنّهم قادرون على الأفعال والتّروك قبل وقتها، وأنّهم مستقلّون بالقدرة على الفعل والتّرك الاختياريين، و أن أفعال العباد ليست بحيث إن شاء الله وقعت، و إن شاء لم تقع، بل هي واقعة إن شاء، وسواء شاء الله وقوعها أو عدم وقوعها مشيئة جازمة أو غير جازمة. وهذا معنى التّفويض المقابل للجبر، أو معنى من

معانيه الباطلة الآتية إن لم يكن هو القدر المشترك بين الجميع. إذا عرفت ذلك، فلنرجع إلى ذكر بطلان الجبر.

ولنذكر ممّا يدلّ على ذلك اثنا عشر وإن كان يمكن إيراد أضعاف ذلك لما مرّ:

الأوّل: قضاء الضّرورة به، فإن كلّ عاقل يعلم من نفسه قطعاً، ومن غيره ـ أيضاً ـ عند فعل طاعة، أو معصية، أو غيرهما من الأفعال الإرادية، أنّه قادر على الفعل والتّرك متمكّن منهما، ويفرق فرقاً واضحاً ظاهراً بين الاختيار والإكراه، وأنّ المرأة ـ مثلاً ـ إذا أكرهت على الزّنا لم تكن قادرة على التّرك، وأنّ الرّجل قادر حيّ، فلا يتصوّر من عاقلٍ التّسوية بينهما في أصل الفعل، ولا في الحكم، ولذلك كان النّهي متوجّهاً إليه دونها، والإثم مخصوصاً به لا يتناولها، وكلّ من له أدنى شعور يفرق بين حركة السّقوط عن السّطح وحركة النّزول من الدرج بتمكنه في الثّاني دون الأوّل.

والمجبّرة لا يفرقون بينهما، وكذا لا يفرقون بين الكفر والزّنا والشّرب والقتل ونحوها، وبين الطّول والقصر والشّيب والشّباب، فيجعلون القسم الأوّل والثّاني واحداً، وهو ضروري البطلان، ألا ترى أنّه ضرب إنسان إنساناً بسبب طوله، أو قصره، أو كون الكواكب في السّماء، أو نحوها يعدّه كل عاقل ظالماً، ولو ضربه بسبب الكفر والزّنا ونحوهما لم يعدوه ظالماً.

الثّاني: أنا نعلم بالضّرورة حسن المدح على الإحسان وقبح الذّم عليه وحسن الذم على المواساة، ولو لم تكن أفعالنا صادرة عنّا لما صحّ ذلك منّا، والمدح والذّم المذكوران مع حسنهما عقلان واقعان شرعاً في الكتاب في مواضع لا تحصى، وهو أمر شائع بين العقلاء، وهل رأيت أحداً يمدح أحداً على طلوع الشمس، أو يذمّه على غروبها؟ وما أورده من أنّه يحسن ذمّ من ألقى طفلاً في النّار، مع أنّ المحرق غيره. فجوابه ظاهر، فإنّ الذّمّ على الإلقاء

الّذي هو فعله مع علمه بأنّه يستلزم الإحراق على الإحراق الّذي هو فعل غيره.

الثّالث: إنّ أفعالنا لو كانت مخلوقة لله، لما بقي فرق بين حركاتنا وحركات الجماد، مع أنّ البديهة قاضية ببطلانه، والضّرورة قاطعة بفساده، وهل يتصوّر عاقل عدم الفرق بين قاتل الحسين وبين السّيف الّذي قتله به؟ وهل رأيت عاقلاً هدم البيت الّذي مات فيه ولده كما أنّه يقتل من قتله؟

الرّابع: إنّ أفعالنا لو كانت مخلوقه لله تعالى، ولا فعل لنا فيها، ولا اختيار يقبح منه تكليفنا، وكان الأمر والنّهي والوعد والوعيد وإرسال الرّسل وإنزال الكتب عبثاً قبيحاً. وهل يجوز عند عاقل أن يكون الحجر أو الشجر مكلفاً بصلاة أو حج أو نحوهما؟ والتّالي باطل إجماعاً، فالمقدّم مثله، والشّرطية ظاهرة، ولا شك أنّ من أمر جماداً بفعل، أو نهى عنه، استحقّ عند كلّ عاقل الذّمّ والوصف بالسّفه والعبث والخبوت، فكيف يجعل التّكليف كلّه من هذا القبيل، والعجب أنّ بعضهم أثبت الكتب فراراً من إثبات الفعل للعبد، ومن لزوم كون التّكليف كلّه عبثاً، وزعموا أنّه لا أثر له في إيجاد الفعل أصلاً، ولا يخفى على عاقل أنّه غير معقول؛ لأنّ العبد إمّا أن يكون له أثر ما في إيجاد فعله، أولا، فإن كان الأوّل بطل الجبر، وإن كان الثّاني بطل التّكليف، وكيف يختصمون من قول المعتزلة بأنّ العبد إنّما حسن مدحه و ذمّه بالفعل، و لم يحسن مدحه وذمّه باللّون الّذي فيه؛ لأنّ الله تعالى قد خلق مع الفعل قدرة غير مؤتمرة، ولم يخلق مع اللّون قدرة؟

وأيّ عاقل يرتضي هذا القول، أو يستحسن المدح والذّمّ للعبد مع الفعل؛ لأنّه قد خلق فيه فعلان، ولا يستحسن المدح والذّمّ مع أن اللّون لونه خلق فيه فعل واحد، مع أنّ المدح والذّمّ في الحالين على فعل الغير، فينبغي أن يكونا متوجّهين على قول المجبّرة إلى الله.

الخامس: إن ذلك تلزم منه نسبة غاية الظّلم والجور إلى الله، تعالى عن

ذلك علوّاً كبيراً، حيث يخلق فينا الفعل على قولهم، ويذمّنا ويعذّبنا عليه، وتنزيه المخلوقين حتّى إبليس عن كل قبيح وشرّ ومعصية وكفر، ونسبة الجميع إلى الخالق غير معقول ولا مقبول، فكيف إذا أثبتنا حصول العذاب بسبب ذلك من غير تأثير من المخلوقين بوجه على قول المجبّرة.

فإن قلت: للمجبّرة أن يقولوا يتصوّر ذمنا على فعل غيرنا إذا كان مكسوباً لنا، لأنّه تعالى علم أنّه لو لم تجامع قدرتنا قدرته لفعلناه اختياراً كما هو معنى الكسب عنهم، ونظير ذلك ما روي من أحاديث الإمامية من العلّة في دوام عقاب الكافر، من أنّه لو علم أنّه مخلّد في الدّنيا لكان كافراً عاصياً دائماً أبداً، وأنّ العلّة دوام نعيم المؤمنين مثل ذلك.

قلت: أمّا الكسب، فقد عرفت أنّه مفيد، لا مؤثر، و أمّا أوّلاً احتمال كون التّعليل غير، بل هو ذكر أمر مناسب كحسن التعليل المذكور في علم البديع، ومثله في أحاديث العلل كثيرة جداً، وثانياً أن يقال ليست لبيان أن استحقاق زيد العقاب مدّة عمره لكفره التّحقيقي وبعده لكفره التّقديري، لأنّه ظلم بل هي محمولة على بيان استحقاق مجموع ذلك العقاب الدّائم بسبب الكفر والنّية التّحقيقيين معاً، كما يفهم من بعض أحاديث النّية، وإن كانت النّية وحدها لا عقاب عليها، كما روي. على أنّ تلك الرّواية تخصيص بغير الكافر، لما ورد في حديث آخر: نية المؤمن خير من عمله، ونية الكافر شرّ من عمله.

السّادس: إنّ أفعالنا توجد وتحصل عند دواعينا وإرادتنا، وتنتفي عند صوارفنا وكراهتنا، فلولا استنادها إلينا لجاز أن تقع منّا وإن كرهنا، وأن تقدم وإن أردنا وأن تقع الأفعال عند إرادتنا لخلافها، وهو باطل بالضّرورة، وهل رأيت أحداً يريد الأكل، فتحصل منه الكتابة؟ وبهذا يظهر جواب قول الأشاعرة: ما الفرق بين ما أحدثتموه عقيب دواعيكم، وبين ما يخلفه الله عندها، فإنّك قد عرفت وعرف كلّ من أنصف أنّ الفرق ضروري وجداني

كمن أراد النّزول من السُّلَّم، ثمّ نزل منه، أو سقط من غيره، فهذا فرق واضح، وكذلك سائر الصّور، مضافاً إلى الأدلّة السابقة والآتية.

السّابع: إضافة الفعل إلى العبد، وإسناده إليه في الكتاب والسنة، وكلام جميع العقلاء في مواضع لا تعدّ ولا تحصى. والقرآن مشحون بذلك مملوّ به من قوله: ﴿إياكَ نَعْبُدُ وَإياكَ نَسْتَعِينُ﴾[١] إلى قوله: ﴿...يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾،[٢] كقوله تعالى: ﴿...فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾،[٣] ﴿...إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾،[٤] ﴿...بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا...﴾،[٥] ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ...﴾،[٦] ﴿يا أَيهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ ﴿يا أَيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ وغير ذلك ممّا هي كثيرة جدّاً.

وحقيقة الإسناد للفعل أن يكون إلى الفاعل، والحمل على المجاز لابدّ له من دليل وقرينة، وإلّا وجب وتعيّن الحمل على الحقيقة.[٧]

الثّامن: إنّه تعالى مدح المؤمن على إيمانه وذمّ الكافر على كفره، ووعد بالثّواب على الطّاعة، وتوعّد بالعقاب على المعصية، وحكم بثبوتهما للمطيع والعاصي بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...﴾،[٨] ﴿...الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾،[٩] ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ ﴿... لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا

---

١. الفاتحة: ٥.

٢. الناس: ٥.

٣. البقرة: ٧٩.

٤. الرعد: ١١.

٥. يوسف: ١٨ و ٨٣.

٦. المائدة: ٣٠.

٧. وحقيقة الإسناد للفعل أن يكون ... وإلاّ وجب وتعين الحمل علي الحقيقة] ← صحـ B.

٨. غافر: ١٧.

٩. الجاثية: ٢٨.

تَسْعَى﴾،[1] ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾،[2] ﴿...هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾،[3] ﴿...فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا...﴾،[4] ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[5] ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾. وغير ذلك من الآيات الكثيرة والأحاديث المتواترة والإجماع على ذلك، ولا يتصوّر مدح الإنسان أو ذمّه على فعل غيره.

التّاسع: إنّه تعالى نزه نفسه عن أفعال المخلوقين من الظّلم بقوله: ﴿...وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾،[6] ونسب الكفر والمعاصي إلى العباد بقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ...﴾،[7] ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا...﴾،[8] ﴿...مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ...﴾،[9] ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾،[10] ﴿...لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ...﴾،[11] ﴿...لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ...﴾،[12] وغير ذلك.

ومن المعلوم القطعي أنّه يستحيل أن يخلق في الكافر الكفر وفي العاصي العصيان، ثمّ يوبّخهما عليه، ويستحيل أن ينزّه نفسه عن فعل نفسه وينسبه إلى غيره، ويلزم على قول المجبّرة الكذب الواضح، تعالى الله عنه علوّاً كبيراً.

---

١. طه: ١٥.
٢. الرحمن: ٦٠.
٣. النمل: ٩٠.
٤. الأنعام: ١٦٠.
٥. الزلزلة: ٧ و ٨
٦. فصلت: ٤٦.
٧. بقرة: ٢٨.
٨ النساء: ٣٩.
٩. ص: ٧٥.
١٠. المدثر: ٤٩.
١١. آل عمران: ٧١.
١٢. آل عمران: ٩٩.

العاشر: أنّه تعالى خير العباد، وصرّح في مواضع متعدّدة بذلك، نحو قوله: ﴿... فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ...﴾،[١] ﴿...اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾،[٢] ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾،[٣] ﴿...فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾،[٤] إلى غير ذلك.

الحادي عشر: إنّه تعالى أمر عباده بالمسارعة إلى الخيرات والمسابقة إلى الطّاعات بقوله: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾،[٥] و ﴿...فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ...﴾[٦] وأمرهم بالعبادات بقوله ﴿يا أَيهَا الَّذِينَ﴾ ﴿...اعْبُدُوا رَبَّكُمُ...﴾[٧] ﴿...وَافْعَلُوا الْخَيْرَ...﴾[٨] و ﴿...ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا...﴾[٩] ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[١٠] إلى غير ذلك ممّا لا يحصى، وكذلك ورد في السّنة من الأوامر والنّواهي ما هو كثير جدّاً، وهو حجّة على قول المجبّرة أيضاً. وإن زعموا أن ذلك ليس من فعل الرّسول، لأنّهم يقولون هو من فعل الله وقوله.

ثمّ إنّ النّصّ في الكتاب والسّنة وإجماع الأمة على وجود التّوبة والنّدم على الذّنب معلوم، ووقوع التّوبة والنّدم من العبد وصدورهما عنه لا شكّ فيه، ولا يتصوّر كونهما صادرين من الله أصلاً؛ إذ لا معنى لتوبة الله وندمه على فعل نفسه، ولا فعل غيره بالضّرورة، فعلم أنّهما من فعل العبد، ويلزم العموم لانتفاء القول بالفرق.

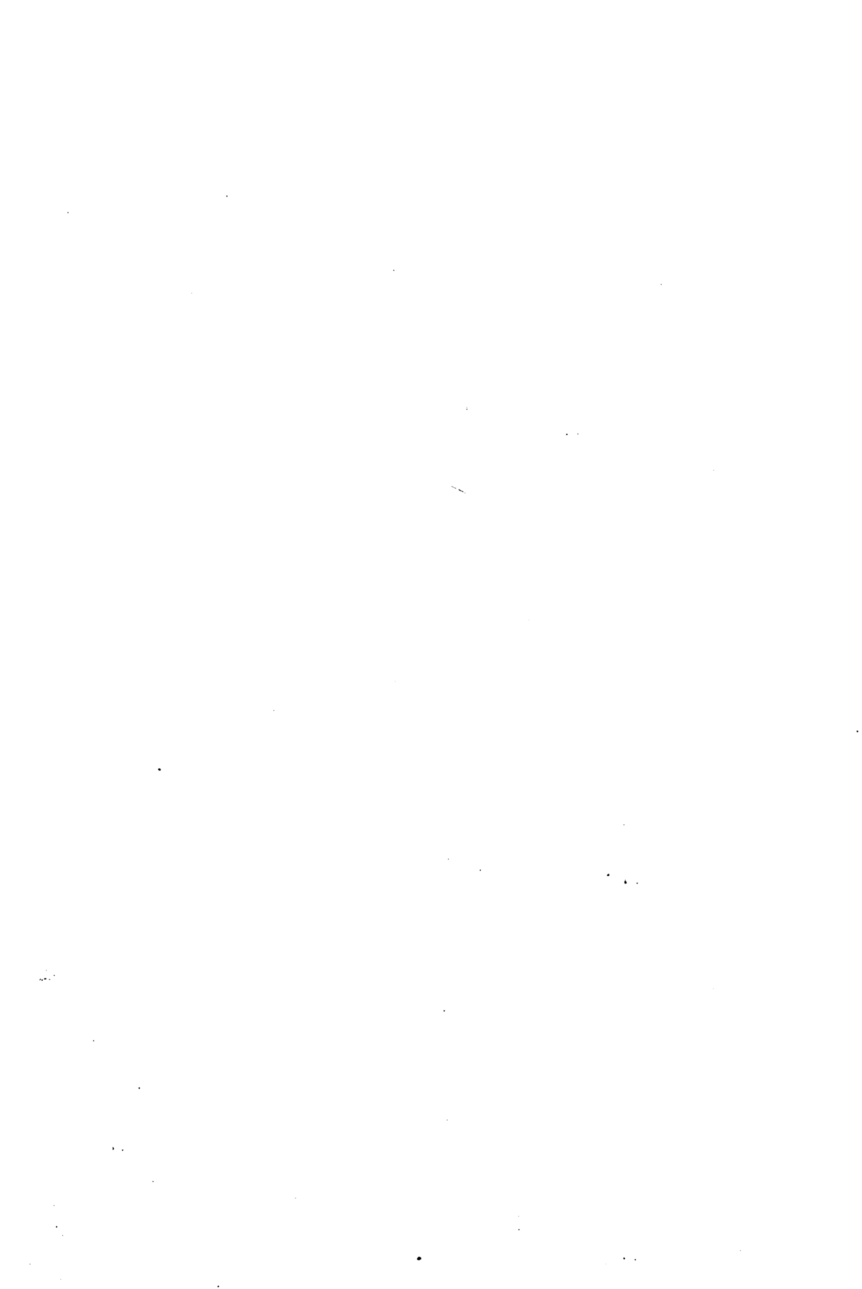
---

١. الكهف: ٢٩.
٢. فصلت: ٤٠.
٣. المدثر: ٣٧.
٤. المزمل: ١٩؛ الإنسان: ٢٩.
٥. آل عمران: ١٣٣.
٦. البقرة: ١٤٨؛ المائدة: ٤٨.
٧. البقرة: ٢١.
٨ الحج: ٧٧.
٩. الحج: ٧٧.
١٠. البقرة: ٤٣.

الثّاني عشر: إجماع جميع الطائفة المحقّة الاثني عشرية على اعتقاد الاختيار وبطلان الجبر وإثبات القدرة للعبد، ولا ريب في حجّية هذا الإجماع هنا للعلم القطعي بدخول المعصوم، بل جميع المعصومين عليهم السلام فيه، فإنّهم قد اجتمعوا على ذلك، ونقل عنهم تواتراً من شيعتهم وأعدائهم أنّهم كانوا يعتقدون ذلك، ويأمرون باعتقاده، ويحتجّون على إثباته وحقيقته، وذلك دليل قطعي لا يقبل التّشكيك، ولا يحتمل التّأويل لما بُيّن في الأُصول ولما رواه العامّة والخاصّة من الأحاديث المتواترة في قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثّقلين ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي». وقوله: «مثل أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك». وقوله صلى الله عليه وآله: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها». وغير ذلك من الآيات والرّوايات والأدلّة العقلية والنّقلية المذكورة في الكتب الأُصولية والكلامية، بل وجود شخص واحد يقول بالعدل وبطلان الجبر كافٍ في الرّد على المجبّرة، وهذا الكلام الأخير دليل إلزامي لهم.

ولو كان المعتقد فاسقاً أو كافراً؛ لأنّه على قولهم من الله، بل يلزمهم كون كل خبر صدقاً، وكل اعتقاد صحيحاً، وكلّ فعل صواباً، والقول بنفي الخطأ والكذب والشّرّ والباطل، إذاً على قولهم من الله، وهو باطل ضرورةً، وقد تقرّر في محلّه ثبوت الحسن والقبح العقليين، والعقل الصّحيح يجزم به.

هذا ما خطر بالبال من وجوه الاستدلال على بطلان الجبر وإثبات العدل، ويأتي ما يدلّ على ذلك ـ أيضاً ـ إن شاء الله تعالى.



الفصل الرّابع

في ذكر الشّبهات الّتي احتجّت بها المجبّرة على مذهبهم الفاسد واعتقادهم الباطل

أذكرها لأجيب عنها، وهي أُمور:

الأوّل: ظاهر بعض الآيات في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾،[1] ﴿...اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ...﴾،[2] ﴿...فَعَّالٌ لِمَا يرِيدُ﴾،[3] وهو يريد الإيمان ﴿...قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾،[4] ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ...﴾.[5]

الثّاني: إنّ العبد إن لم يتمكّن من التّرك، فهو المطلوب؛ وإن تمكن، فإن لم يفتقر ترجيح الفعل إلى مرجّح لزم التّرجيح من غير مرجّح؛ وإن افتقر، فإن كان المرجّح من فعل تسلسل، وإن كان من فعل الله، فإن أمكن التّرك افتقر إلى مرجح آخر، وإلّا لزم الجبر.

الثّالث: إنّه لو كان العبد موجداً لأفعاله لكان عالماً بها والتّالي باطل،

---

١. الصافات: ٩٦.

٢. الرعد: ١٦؛ الزمر: ٦٢.

٣. هود: ١٠٧؛ البروج: ١٦.

٤. النساء: ٧٨.

٥. الإنسان: ٣٠؛ التكوير: ٢٩.

فالمقدّم مثله. بيان الشّرطية أنّ القادر لا يخصّص أحد المقدورين إلّا بالشّعور والقصد، وهما مشروطان بالعلم، وبيان بطلان التّالي ظاهر، فإنّ المتحرّك يقطع مسافةً لا يعلم مقدار أجزائها، ولا يعلم كيفية السّرعة والبطء ألقا عين بالحركة والنّائم فاعل غير عالم.

الرّابع: إنّه لو كان العبد قادراً لكان الله عزّ وجلّ غير قادر على مقدوره، وهو باطل؛ لأنّه قادر على كلّ الممكنات بالدّليل المقرّر في محلّه؛ ولأنّه قادر على مثله، فهو قادر على عينه لتساوي الأمثال، لكن التّالي باطل، وإلّا لزم وقوع مخلوق بقادرين، لأنّا إذا فرضنا أنّ للعبد فعلاً وإراده الله لكونه مصلحة يلزم وقوعه بقادرين، والتّالي باطل؛ لأنّه يلزم استغناء الفعل عنهما وحاجته إليهما. هذا خلف.

الخامس: إنّ فعل العبد إمّا واجب الوقوع، وإمّا ممتنع الوقوع، ولا شيء منهما بمقدور، وذلك أنّه إن تعلّق علم الله بوقوع الفعل صار واجباً، وإن تعلّق بعدمه صار ممتنعاً، والجهل محال على الله اتّفاقاً، فلابدّ أن يتعلّق علمه بأحدهما.

الفصل الخامس

في الجواب عن هذه الشّبهات والوجوه الضّعيفة

أمّا الجواب عن الأوّل، فبأنّ ما أوردناه راجح، بل قطعي، فيجب تأويل ما خالفه لقبله واحتماله للتأويلات الكثيرة، ولأنّ الأفعال لما نسبت إلى العباد هناك نسبت إليهم جميع لوازمها وأحكامها من الوعد والوعيد والثّواب والعقاب والمدح والذّمّ، وغير ذلك، واقتصر هنا على مجرّد الإسناد مع القرائن على كونه مجازياً، وهو ما قلنا، وغيره فيحمل على وجه من وجوه المجاز كإرادة خلق الأسباب والشّهوات والآلات ونحوها، ممّا لا يصل إلى حدّ الجبر، وما أحسن قول أبي‌الهذيل: إنّ الله أنزل القرآن، ليكون حجّة على الكافرين لا لهم، ولو كان المراد من هذه الآيات ظاهرها، لكان النّبيﷺ محجوجاً بها بأن يقول له الكافر: كيف تأمرني بالإيمان، وقد خلق الله في الكفر، وقد صنّف بعض أهل العدل كتاباً سمّاه الموازنة، جمع فيه أدلّة العدل والجبر والآيات القرآنية من القسمين، فوجد آيات العدل تزيد على آيات الجبر بسبعين آية، وهو وجه واضح للتّرجيح، فوجب تأويل آيات الجبر:

أمّا الأولى فبأن يحمل ما تعلمون على الأجسام الّتي كانوا ينحتونها ويعلمونها من الأحجار والأخشاب ونحوهما لنفس العمل لنسبة إليهم، أو المراد بالخلق مجرّد التّقدير من غير جبر.

وأمّا الثّانية، فبأن يخصّ بخلق الأجسام، فإنّه مامن خاص وعام إلّا وقد خُصّ، ولا شكّ أنّ الله منفرد بخلق الأجسام، وكذا في قوله تعالى ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ وهما معارضان بقوله تعالى: ﴿...فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾،[1] وغيرها من الآيات.

وأمّا الثّالثة، فالإرادة قسمان: جازمة وغير جازمة، وبعبارة أخرى جبرية واختيارية، وكثيراً ما يريد الإنسان من عبده فعلاً باختياره، فلا يقع مع صدق الإرادة، ولو شاء لجبره، ومع ترك الجبر لا ينافي الإرادة، على أنّ الدّليل هنا أخصّ من المدعى، وهو معارض بعدم إرادة الكفر، بل إرادة عدمه.

وأمّا الرّابعة، فهي مخصوصة بغير الطّاعة والمعصية، لأنّ أوّلها: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ﴾، ومعلوم أنّهم ما كانوا ينسبون طاعتهم إلى الله ومعصيتهم إلى النّبيﷺ، وإنّما المراد بالحسنة نحو الخصب بالرّخص والعافية والغني ونحوها، والمراد بالسّيئة أضدادها، وذلك ظاهر من التّفاسير والأخبار وكتب العربية ومن الآية الّتي بعدها بغير فصل، وهي قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ فإن آخرها صريح، وأوّلها لا ينافي لوجوب الحمل على التّوفيق للحسنة وأسبابها من الله، ولولاه لزم من ذلك خرق الإجماع.

وأمّا الخامسة، فتحمل على أنّ المراد «وما تشاؤن إلّا أن يشاء الله» التّمكين والتّخلية وعدم المنع، ولولا ذلك لتناقض الكلام، لأنّها صريحة في نسبة المشيئة إلى المخاطبين، فإن الاستثناء من النّفي إثبات، والحمل على إرادة إيجاد الأسباب والتّوفيقات، وسلبها ممكن قريب، وإن لم يصل إلى حدّ الجبر، ونحو ذلك قوله تعالى، ﴿...وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى...﴾،[2] والتّناقض هنا أوضح، ولها وجوه أُخر.

---

١. المؤمنون: ١٤.

٢. الأنفال: ١٧.

وعن الثّاني أنّ القادر المختار يمكنه التّرجيح من غير مرجّح، كما هو مذهبكم ـ أيضاً ـ في واجب الوجود، أو تقول: المرجّح هو الإرادة، ولا تخرج القادر عن كونه قادراً، وترجيح إحدى الإرادتين بالدّواعي والبواعث الّتي لا توجب الإلجاء، ولا يكاد يتصوّر فيها التّساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فترجّح إحدى الإرادتين والاستواء والرّجحان باعتبارين.

ولا يكاد يتصوّر فيها التّساوي، وعلى تقديره، فالعبد له قدرة على تقويتها وتضعيفها وترجيحها، فيرجّح إحدى الإرادتين، مع أنّه يمكن كون كلّ واحد من الفعل والتّرك راجحاً من جهة، ومرجوحاً من أُخرى، فإذا راجح القادرأحدهما كان مرجّحاً للرّاجح، ولعلّ هذا معنى ما نقله صاحب *الملل والنّحل*[1] عن النظّام، أنّه قال: لابدّ من وجود خاطرين يأمر أحدهما بالفعل والآخر بالتّرك، حتّى يمكن التّرجيح.

وكيف يتصوّر استحالة التّرجيح من غير مرجّح، مع أنا نعلم قطعاً ويقيناً أنّ الهارب من الأسد إذا عرض له طريقان متساويان من جميع الوجوه، سلك أحدهما، ولم يقف انتظار المرجّح حتّى يأكله الأسد، وأنّ الجائع جدّاً إذا عرض له رغيفان متساويان أكل أحدهما بغير شك، ولم يصبر حتّى يموت جوعاً، أو يجد مرجحاً، وهذه الشّبهة كما تنفي قدرة العبد بزعمهم، فكذلك تنفي قدرة الله لو صحت، وما أجابوا به أجبنا به وهو ما قلناه.

وعن الثّالث أنّ العلم الإجمالي كاف، ولا شكّ أنّه حاصل. والعجب أنّ جمعاً منهم يقولون: إنّ علم الله إجمالي، ولا ينتفون في علم العبد بالإجمالي، فهذه الشّبهة على قول هؤلاء أوضح فساداً، وجوابها أوضح سداداً.

وعن الرّابع أنّ قدرة الله أقوى، فوقوع مقدوره أولى، على أنّه يمتنع إرادته تعالى لفعل العبد إن كان طاعة أو معصية، للزوم بطلان التّكليف

---

١. راجع: الشهرستاني، *الملل والنّحل*: ٦٠/١.

ونقض الحكيم غرضه. ولا جرح في تجويز غيره، ويكون الفعل حينئذ واقعاً بإرادة الله، ولا يتعلّق به أمر ولا نهي، لكن لابدّ من شعور العبد بذلك، للفرق الضّروري بين الفعل الاختياري وغيره كما مرّ.

وعن الخامس بالمعارضة بفعل الله، فإنّه لابدّ من تعلّق علمه بفعل نفسه، لاستحالة الجهل عليه، فيلزم نفي القدرة عنه تعالى، فكما تعلّق علمه بصلاة زيد تعلّق علمه بوجوده، وكما علم زنا عمرو علم صوته، فظهر أنّ هذه الشّبهة لو صحّت لاستلزمت نفي القدرة والاختيار عن العبد وعن الله معاً، وهو باطل بالضّرورة، وما أجابوا به، فهو جوابنا.

وحلّ الإشكال أنّ العلم تابع للمعلوم ـ تقدّم أو تأخّر ـ ولو لم يطابقه كان جهلاً، وليس المعلوم بتابع للعلم قطعاً. ألا ترى أنّ من علم بقيام زيد كان علمه به تابعاً لقيامه ومسبباً عنه دون العكس، وليس العلم سبباً للقيام ولا علّة له ولا مؤثّر فيه. وكذا علمنا بطلوع الشّمس غداً، وعلمنا بخروج المهدي، وقيام السّاعة، ونحو ذلك. ولا يتصوّر كون العلم مؤثّراً في المعلوم، ولا انقسامه إلى قسمين كما ادّعاه بعضهم، على أنّ علم الله إن كان علّة تامّة ومؤثّراً حقيقياً، لزم قِدَم العالم وعدم تعاقب الحوادث، وإن كان هناك مؤثّر آخر، فهو المطلوب وسقطت الشّبهة.

الفصل السّادس

في ذكر نبذة من الأحاديث في بطلان الجبر والتّفويض

ولنقتصر منها على اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني[1] بسنده عن أميرالمؤمنين عليه السلام: أنه كان رجالاً بالكوفة بعد منصرفه من صفّين، إذ أقبل هو شيخ، فقال له: أخبرنا عن مسيرنا إلى أهل الشّام أبقضاء من الله وقدر؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجل يا شيخ ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن واد إلّا بقضاء من الله وقدر. فقال له الشّيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أميرالمؤمنين؟ فقال له: مه يا شيخ. فوالله لقد عظّم الله الأجر في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليه مضطرين. فقال له الشّيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مكرهين ولا إليه مضطرين وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: وتظن أنّه كان قضاء حتماً و قدراً لازماً؟ إنّه لو كان كذلك لبطل الثّواب والعقاب والأمر والنّهي والزّجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن لائمة للمذنب، ولا محمدة للمحسن، ولكان المذنب أولى بالإحسان من المحسن، ولكان المحسن أولى بالعقوبة من المذنب، تلك مقالة إخوان عبدة الأوثان، وخصماء الرّحمن،

---

١. راجع: *الكافي*: ١٥٥/١ و ١٥٦.

وحزب الشّيطان، وقدريّة هذه الأُمّة ومجوسها. إنّ الله كلّف تخييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يملك من الملك، أو من الأملاك مفوضاً، ولم يبعث النّبيين مبشرين ومنذرين[١] عبثاً، ولم يخلق السّموات والأرض[٢] وما بينهما باطلاً، ذلك ظنّ الّذين كفروا، فويل للّذين كفروا من النّار. فأنشأ الشّيخ يقول:

أنت الإمام الّذي نرجو طاعته يوم النّجاة من الرّحمن غفراناً

أوضحت من أمرنا ما كان ملتبساً جزاك ربّك بالإحسان إحساناً

أقول: هذا الحديث الشّريف وحده كافٍ في هذا الباب كافل بأدلّة الشّك والإرتياب، وهو في غاية الشّهرة بين المحدّثين قد رواه أكثر علماء المسلمين، وهو صريح في أنّ القضاء والقدر في أفعال المكلّفين غير محتومين، فلا ينافيان القدرة والاختيار، ولا يبطلان الثّواب والعقاب، وفيه دلالة على أنّ بعض القضاء محتوم، وبعضه غير محتوم، وإشارة إلى أنّ العلم تابع للمعلوم، ويدلّ على أنّ القدرية هم المجبرة القائلون بتأثير القدر دون القدرة، ويحتمل أن يكون مراده أن المفوّضة هم القدرية، وتكون الإشارة إليهم في آخر الكلام، والله أعلم.

الثّاني: ما رواه ـ أيضاً[٣] ـ عن يونس بن عبدالرّحمن، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: إنّ القدرية لم يقولوا بقول أهل الجنّة، ولا يقول أهل النّار، ولا يقول إبليس، فإنّ أهل الجنّة قالوا: ﴿...الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ...﴾،[٤] وقال أهل النّار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ﴾،[٥]

---

١. والمنذرين] ← صحـ B.

٢. ولم يبعث النّبيين مبشرين ومنذرين عبثاً ولم يخلق السّموات والأرض] ولم يخلق السّموات والأرض وما بينهما باطلاً، ولم يبعث النّبيين مبشرين ومنذرين عبثاً KK.

٣. راجع: *الكافي*: ١٥٧/١ و ١٥٨.

٤. الأعراف: ٤٣.

٥. المؤمنون: ١٠٦.

وقال إبليس ﴿...رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] فقلت: والله ما أقول بقولهم، ولكنّي أقول لا يكون إلّا بما شاء الله وأراد وقدر وقضى. فقال: يا يونس ليس هكذا، ولا يكون إلّا بما شاء وأراد وقدر وقضى، يا يونس تعلم ما المشيئة؟ قلت: لا. قال: هي الذّكر الأوّل، فتعلم ما الإرادة؟ قلت: لا. قال: هي العزيمة على ما يشاء، فتعلم ما القدر؟ قلت: لا. قال: هي الهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء. ثمّ قال: والقضاء هو الإبرام وإقامة العين. قال: فاستأذنته أن أقبّل رأسه، وقلت: فتحت لي شيئاً كنت عنه في غفلة.

أقول: المراد بالقدرية أهل الجبر كما مرّ، وذلك أنّ قول أهل الجنّة «لنهتدي» ـ أي نكتسب الهداية، أو نقبلها ـ صريح في نسبة الفعل إلى أنفسهم، وقولهم «هدانا الله» بمعنى الدّلالة واللّطف لا بمعنى الجبر، وإلّا لتناقض الكلام، بل لو كانت الهداية والاهتداء بمعنى واحد، أو من شخص واحد لما كان للآية معنى ولا فائدة، وفيه إشارة إلى بطلان الجبر والتّفويض معاً. وكذلك قول أهل النّار «غلبت علينا شقوتنا»، فإنّهم أضافوا الشّقوة إلى أنفسهم إضافةَ المصدر إلى الفاعل لا إلى المفعول، لعدم تعدّي الفعل هنا، فلا مفعول يضاف إليه، وأوضح منه وصفهم أنفسهم بالضّلال، فلو كانت الغلبة حقيقةً، وهي من فعل الله، أو غيره بحيث سلبتهم الاختيار لما صدق عليهم أنّهم ضالّون بصيغة اسم الفاعل، أي الفاعلون الأضلال، وفي ذكر الواردون ألفا إشارة لطيفة إلى عدم التّرتّب والسّببية، وقول إبليس ﴿...رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2] موافق لذلك أيضاً، فإنّه أقرّ بأنّه فاعل للتزين والإغواء، فلو كان مجبور الذّكر عذره وبرأ نفسه، وإن منع من ذلك وحكم عليه بالكفر والعذاب، لزم غاية الظّلم، وقوله «أغويتني» لا ينافي ذلك، لاحتماله وجوهاً

---

١. الحجر: ٣٩.

٢. المصدر.

منها: الحمل على الإسناد المجازي، فإنّه لابدّ من تأويل أحد الطّرفين، وذلك راجح لما مرّ فإنّ التخلية من الأسباب إلّا أنّها لا تصل إلى حدّ الجبر. ومنها: إن أغويتني خيبّتني لأنّ غوي بمعنى خاب، قال الشّاعر:

فمن يلق خيراً يحمد النّاس أمره ومن يغو لا يعدم على الغي لائماً

ولا شكّ أنّ الله قد خيّبه من ثواب السّجود الّذي أعطاه الملائكة؛ لأنّه لم يسجد. ومنها أن يكون أغويتني بمعنى وجدتني غاوياً، وهذا معنى صحيح لهذا اللّفظ، ولك أن توجّه الحديث بعكس هذا التّوجيه، فتصير ردّاً على المفوّضة، وأن تجمع بين التّوجيهين، فيكون استعمال القدرية في معنيين بأن يكون نسبة إلى إنكار القدر، وإلى إثبات القدر، على وجهي الإفراط والتّفريط، فيصير ردّاً على الفريقين، والقرينة موجودة، وهي إيراد الآيات الثلاث مشتملة على المعنيين.

وإن نازعت في ذلك وادعيت أنّ الخبر صريح في الجبر، لا يحتمل تأويلاً، لكان أن نحمله على التّقية، حيث إنّ معارضاته أكثر من أن تحصى.

واعلم أنّ التّفويض يطلق على معان كلّها باطلة، منها إقدار الله تعالى العبد في وقتٍ على فعل في ثاني الوقت، فيلزمه أن يكون العبد قادراً بالاستقلال، فلا يقدر أحد على منعه أصلاً.

ومنها إقدار الله العبد على الشيء بحيث لا يكون تعالى قادراً على صرف العبد عن ذلك الشّيء، فيلزم أن يصدر عن العبد، وإن شاء الله أن يصدر عنه.

ومنها أن يكون قد فوّض أمر الخلق والرّزق إلى محمّد وآل محمّد، كما يأتي في حديث صريح.

ومنها منع التّكليف والأمر والنّهي عن العباد في الدّنيا، كما يقول الصّوفية عند حصول الكشف وكمال المعرفة.

ومنها أن يفوّض الله إلى عباده أمر الدّين، حتّى يقولوا فيه بالرّأي والقياس كما يقوله العامّة وبعض الأُصوليين من الخاصّة. وذلك باطل

بالضّرورة من مذاهب أهل البيت عليهم السلام.[1] والله أعلم.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً[2] ـ بسنده عن حماد، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: من زعم أنّ الله يأمر بالسّوء والفحشاء، فقد كذب على الله، ومن زعم أنّ الخير والشّرّ إليه، فقد كذب على الله.

الرّابع: ما رواه ـ أيضاً[3] ـ بسنده عن الوشاء عن الرّضا عليه السلام، قال: سألته. فقلت: الله فوّض الأمر إلى العباد؟ فقال: الله أعزّ من ذلك. قلت: فجبرهم على المعاصي؟ قال: الله أعدل وأحكم من ذلك. قال: ثمّ قال: قال الله: يا ابن آدم، أنا أولى بحسناتك منك، وأنت أولى بسيئاتك مني، عملت المعاصي بقوّتي الّتي جعلتها فيك.

الخامس: ما رواه بإسناده[4] الحسن عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الله خلق الخلق، فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء، فقد جعل لهم السّبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلّا بإذن الله.

السّادس: ما رواه بإسناده[5] عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من زعم أنّ الله يأمر بالسوء والفحشاء، فقد كذب على الله، ومن زعم أنّ الخير والشّرّ بغير مشيئة الله أخرج الله من سلطانه، ومن زعم أنّ المعاصي بغير قوّة الله، فقد كذب على الله، ومن كذب على الله أدخله النّار.

أقول: تنزيه الله عن الأمر بالسّوء يدلّ على بطلان الجبر عليه بطريق

---

١. الظن أن المراد من بعض الأصوليين ... هو ابن‌الجنيد، حيث اعتقد جواز العمل بالقياس تبعاً للعامّة، والمشهور أنّه رجع عن هذه العقيدة، وحاشا من الأُصوليين الخاصّة من أن يقولوا بمثل هذه المقالة.

٢. راجع: الكليني، *الكافي*: ١٥٨/١.

٣. المصدر: ١٥٧/١.

٤. المصدر: ١٥٧/١.

٥. المصدر: ١٥٨/١.

الأولوية، والغرض منه ومن أمثاله إبطال الجبر والتّفويض معاً، كما ذكره الكليني في عنوان الباب.

السّابع: ما رواه ـ أيضاً[١] ـ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال: لا. قلت: ففوّض إليه الأمر؟ قال: لا. قلت: فماذا؟ قال: لطف بين ذلك.

ومثله ما رواه بسند آخر[٢] عنه عليه السلام: إنّه قيل: أجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي، ثمّ يعذّبهم عليها. قيل له: ففوّض الله إلى العباد؟ فقال: لو فوّض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي. قيل له: فبينهما منزلة؟ فقال: نعم، أوسع ما بين السّماء والأرض.

ومثلهما ما رواه عن أبي جعفر عليه السلام[٣] قال: الله أرحم بخلقه من أن يجبرهم على الذّنوب، ثمّ يعذّبهم عليها، والله أعزّ من أن يريد أمراً، فلا يكون. قال: قيل: هل بين الجبر والقدر منزلة؟ قال: نعم أوسع ما بين السّماء والأرض.

الثّامن: ما رواه ـ أيضاً[٤] ـ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سئل عن الجبر والقدر، فقال: لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما، فيها الحقّ والّتي بينهما لا يعلمها إلّا العالم، أو من علمه إياها العالم.

التّاسع: ما رواه ـ أيضاً[٥] ـ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين. قال: قلت: وما أمر بين أمرين؟ قال: مثل ذلك رجل رأيته على معصية، فنهيته، فلم ينته، فتركته، ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك، فتركته كنت أنت الّذي أمرته بتلك المعصية.

---

١. راجع: *الكافي*: ١٥٩/١.

٢. المصدر: ١٥٩/١.

٣. المصدر: ١٥٩/١.

٤. المصدر: ١٥٩/١.

٥. المصدر: ١٦٠/١.

العاشر: ما رواه ـ أيضاً[١] ـ بسنده الصّحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: الله أكرم من أن يكلّف النّاس ما لا يطيقون، والله أعزّ من أن يكون في ملكه ما لا يريد.

وقد روى الصّدوق في *التّوحيد* أكثر الأحاديث المذكورة.[٢]

وروى في *عيون الأخبار*[٣] عن زيد بن عمير الشّامي، قال دخلت على الرّضا عليه السلام بمرو، فقلت له: روي لنا عن الصّادق عليه السلام أنّه قال: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين ما معناه؟ قال: من زعم أنّ الله يفعل أفعالنا، ثمّ يعذبنا عليها، فقد قال بالجبر، ومن زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرّزق إلى حججه عليهم السلام، فقد قال بالتّفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتّفويض مشرك. قلت: فما أمر بين أمرين؟ فقال: وجود السّبيل إلى إتيان ما أمروا به وترك ما نهوا عنه. قلت: فهل لله عزّ وجلّ مشيئة وإرادة في ذلك؟ قال: فأمّا الطّاعات، فإرادة الله تعالى فيها ومشيئته لها الأمر بها والرّضا لها والمعاونة عليها، وإرادته ومشيئته في المعاصي النّهي عنها والسّخط لها والخذلان عليها. الحديث.

الحادي عشر: ما رواه الصّدوق في *التّوحيد*[٤] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ النّاس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أنّ الله أجبر العباد على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه، فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه، فهو كافر، ورجل يزعم أنّ الله قد كلّف العباد ما يطيقون ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ.

الثّاني عشر: ما رواه بإسناده عن الرّضا عليه السلام،[٥] قال: قلت: يا ابن رسول

---

١. راجع: *الكافي*: ١٦٠/١.

٢. راجع: *التوحيد*: ٣٥٩ و ٣٦٢.

٣. راجع: *عيون أخبار الرّضا*: ١١٤/٢.

٤. راجع: *التوحيد*: ٣٦١ و ٣٦٢.

٥. المصدر: ٣٦٣ و ٣٦٤.

الله ﷺ، إنّ النّاس ينسبوننا إلى القول بالتّشبيه والجبر، لما روي في الأخبار في ذلك عن آبائك عليهم السلام. فقال: أخبرني عن الأخبار الّتي رويت عن آبائي في التّشبيه والجبر أكثر أم الأخبار الّتي رويت عن النّبي ﷺ في ذلك؟ فقال الرّاوي: بل الأخبار الّتي رويت عن النّبي ﷺ في ذلك أكثر. قال: فليقولوا: إنّه كان يقول بالجبر والتّشبيه، فقال: يقولون: إنّه لم يقل شيئاً من ذلك وإنّما روي عليه. قال: فليقولوا: إنّ آبائي لم يقولوا شيئاً من ذلك وإنّما روي عليهم. قال: ثمّ قال: من قال بالجبر والتّشبيه، فهو كافر مشرك، ونحن براء منه في الدّنيا والآخرة، إنّما وَضَعَ الأخبار عنّا في الجبر والتّشبيه الغلاة الّذي صغّروا عظمة الله، فمن أحبّهم فقد أبغضنا، ومن أبغضهم فقد أحبّنا، ومن والاهم فقد عادانا، ومن عاداهم فقد والانا. الحديث.

أقول: والأحاديث في ذلك كثيرة جدّاً اقتصرنا منها على هذا القدر لما مرّ.

الفصل السّابع
في ذكر بعض الأحاديث الدّالّة على إثبات القدرة والاختيار للعبد مضافاً إلى ما مرّ

ولنذكر من ذلك اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني[1] عن الرّضا عليه السلام: أنّه سئل عن الاستطاعة، فقال: يستطيع العبد بعد أربع خصال: أن يكون مخلّد السّرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح، له سبب وارد من الله. قال: قلت: جعلت فداك، فسّرلي هذا. قال: أن يكون العبد مخلّى السّرب، صحيح الجسم، سليم الجوارح يريد أن يزني، فلا يجد امرأة، ثمّ يجدها، فإمّا أن يعصم نفسه، فيمتنع كما امتنع يوسف عليه السلام، أو يخلّي بينه وبين إرادته فيزني فيمسي زانياً، ولم يطع الله بإكراه ولم يعصه بغلبة.

الثّاني: ما رواه بسنده[2] عن أبي عبدالله عليه السلام: إنّه قيل له: النّاس مجبورون؟ قال: لو كانوا مجبورين كانوا معذورين. قال: ففوّض إليهم؟ قال: لا. قال: فما هم؟ قال: علم منهم فعلاً، فجعل فيهم آلة الفعل، فإذا فعلوا كانوا مع الفعل مستطيعين.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً ـ بإسناده[3] عن أبي عبدالله عليه السلام: إنّه سئل: هل للعباد من

---

١. راجع: الكليني، *الكافي*: ١٦٠/١ و ١٦١.

٢. المصدر: ١٦١/١.

٣. المصدر: ١٦٢/١.

الاستطاعة شيء؟ فقال: إذا فعلوا الفعل كانوا مستططيعين بالاستطاعة الّتي جعلها الله فيهم. قلت: وما هي؟ قال: الآلة مثل الزّاني إذا زني كان مستطيعاً للزّنا حين زني، ولو أنّه ترك الزّني ولم يزن كان مستطيعاً لتركه إذا ترك. ثمّ قال: ليس له من الاستطاعة قبل الفعل قليل ولا كثير، ولكن مع الفعل والتّرك كان مستطيعاً. قلت: فعلى ماذا يعذّبهم؟ قال: بالحجّة البالغة والآلة الّتي ركّب فيهم، إنّ الله لم يجبر أحداً على معصية، ولا أراد إرادة حتم الكفر من أحد، ولكن حين كفر كان في علم الله أن يكفر، وهم في إرادة الله وفي علمه أن لا يصيروا إلى شيء من الخير. قلت: أراد منهم أن يكفروا؟ قال: ليس هكذا أقول، ولكنّي أقول: علم أنّهم سيكفرون، فأراد الكفر لعلمه فيهم، وليست هي إرادة حتم إنّما هي إرادة اختيار.

ولا ينافي هذا ما رواه الصّدوق ـ في *التّوحيد*[1] عن أبي عبدالله عليه السلام: إنّه سئل عن الاستطاعة، فقال: وقد فعلوا؟ قلت: نعم، زعموا أنّها لا يكون إلّا عند الفعل وأراده في حال الفعل لا قبله. فقال: أشرك القوم؛ ـ لأنّ حديث الكليني وجهه أنّ القدرة قبل الفعل يكون شرط تأثيرها مفقوداً، وهو الإرادة، والمانع موجوداً، وهو عدمها، فيصدق نفيها، ويقال: إيجاد الشّرط وإزالة المانع، فلا منافاة.

الرّابع: ما رواه ـ أيضاً[2] ـ عن حمزة بن حمران، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّي أقول إنّ الله لم يكلّف العباد ما لا يستطيعون، ولم يكلّفهم إلّا ما يطيقون، وإنّهم لا يصنعون شيئاً من ذلك إلّا بإرادة الله ومشيئته وقضائه وقدره. قال: فقال: هذا الّذي أنا عليه وآبائي أو كما قال.

الخامس: ما رواه ـ أيضاً[3] ـ عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ من قولنا إنّ الله

---

١. راجع: *التوحيد*: ٣٥٠.
٢. راجع: *الكافي*: ١٦٢/١.
٣. راجع: *الكافي*: ١/ ١٦٤ و ١٦٥؛ *التوحيد*: ٤١٣.

يحتج على العباد بما آتاهم وعرفهم، إلى أن قال: وإذا[1] نظرت في جميع الأشياء لم تجد أحداً في ضيق، ولم تجد أحداً إلّا ولله عليه الحجّة ولله فيه المشيئة، ولا أقول إنّهم ما شاؤوا صنعوا[2] وما أمروا إلّا بدون سعتهم، وكلّ شيء أمر النّاس به، فهم يسعون له، وكلّ شيء لا يسعون له، فهو موضوع عنهم، ولكنّ النّاس لا خير فيهم.

السّادس: ما رواه ـ أيضاً[3] ـ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الله خلق الخلق، فعلم ما هم صائرون إليه، وأمرهم ونهاهم، فما أمرهم به من شيء، فقد جعل لهم السّبيل إلى تركه، ولا يكونون آخذين ولا تاركين إلّا بإذن الله.

قال الصّدوق في *التّوحيد*: يعني بعلمه.[4]

السّابع: ما رواه الصّدوق في *التّوحيد*،[5] عن أبي عبدالله جعفر بن محمّد عليهما السلام، قال: لا يكون العبد فاعلاً ولا متحرّكاً إلّا والاستطاعة معه من الله، وإنّما وقع التّكليف من الله بعد الاستطاعة، ولا يكون مكلّفاً للفعل إلّا مستطيعاً.

وعنه عليه السلام[6] قال: لا يكون من العبد قبض ولا بسط إلّا باستطاعته[7] متقدّمة للقبض والبسط.

---

١. إلى أن قال: وإذا] ثمّ أرسل إليهم رسولاً وأنزل عليهم الكتاب فأمر فيه ونهي، أمر بالصّلاة والصّيام فنام رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصّلاة، فقال: أنا أنيمك وأنا أوقظك، فإذا قمت فصلّ ليعلموا إذا أصابهم ذلك كيف يصنعون ليس كما يقولون إذا نام عنها هلك، وكذلك الصّيام أنا أمرضك وأنا أصحك، فإذا شفيتك فاقضه. ثمّ قال أبوعبدالله عليه السلام: وكذلك إذا KK.

٢. صنعوا] ثمّ قال: إنّ الله يهدي ويضل. وقال KK.

٣. راجع: الكليني، *الكافي*: ١٥٨/١.

٤. راجع: *التوحيد*: ٣٤٩.

٥. المصدر: ٣٤٥.

٦. المصدر: ٣٥٢.

٧. باستطاعته: باستطاعة B.

الثّامن: ما رواه ـ أيضا ـ فيه[١] عن أبي جعفر عليه السلام، إنّه سئل عما افترض الله علينا في كتابه وما نهانا عنه جعلنا مستطيعين لما افترض علينا مستطيعين لما نهانا[٢] عنه؟ فقال: نعم.

التّاسع: ما رواه ـ أيضا ـ فيه[٣] عن أبي عبدالله عليه السلام: إنّه قيل له: إنّ لنا كلاماً نتكلّم به نقول: إنّ الله أمر ونهى، وجعل فيهم من الاستطاعة لطاعته ما يعملون به ما أمرهم به وما نهاهم عنه، فإذا تركوا ذلك إلى غيره، كانوا محجوجين بما صير فيهم من الاستطاعة والقوّة لطاعته. فقال: هذا هو الحقّ إذا لم يعده[٤] إلى غيره.

العاشر: ما رواه ـ أيضاً ـ عنه[٥] عليه السلام من قوله عزّ وجلّ: ﴿...وَقَدْ كَانُوا يدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾[٦] قال: مستطيعون[٧] الأخذ بما أمروا به والتّرك لما نهوا عنه.

وعنه[٨] عليه السلام في قوله: ﴿...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلًا...﴾[٩] قال: يكون له ما يحجّ به. قلت: فمن عرض عليه الحجّ فاستحيي[١٠]؟ قال: هو ممّن يستطيع.

وفي معناه أخبار كثيرة.

الحادي عشر: ما رواه ـ أيضاً ـ عنه عليه السلام،[١١] قال: لا يكون العبد فاعلاً إلّا

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٤٧.
٢. لما نهانا: لترك ما نهانا KK.
٣. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٤٧.
٤. يعده] تعده KK.
٥. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٤٩.
٦. القلم: ٤٣.
٧. مستطيعون: مستطيعون، يستطيعون KK.
٨. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥٠.
٩. آل عمران: ٩٧.
١٠. فاستحيي: فاستحيا KK.
١١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥٠.

وهو مستطيع، وقد يكون مستطيعاً غير فاعل، ولا يكون فاعلاً أبداً حتّى تكون معه الاستطاعة.

وفي حديث آخر[١]: لا يكون ما كلّف الله العباد كلّفه[٢] فعل، ولا نهاهم عن شيء إلّا جعل لهم استطاعة، ثمّ أمرهم ونهاهم، فلا يكون العبد آخذاً ولا تاركاً إلّا باستطاعة متقدّمة قبل الأمر والنّهي، وقبل الأخذ والتّرك، وقبل القبض والبسط.

الثّاني عشر: ما رواه ـ أيضاً[٣] ـ عن أبي عبدالله عليه السلام في هذه الآية: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[٤] أنّهم لكانوا يستطيعون وقد كان في العلم أنّه لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لفعلوا.

وعنه عليه السلام[٥] في هذه الآية، قال: أكذبهم[٦] الله في قولهم لو استطعنا لخرجنا وقد كانوا مستطيعين للخروج.

أقول: والأخبار في ذلك كثيرة، وفيها بعض التّعارض إشارة إلى بطلان الجبر اللّازم من المبالغة في نفي القدرة والتّفويض اللّازم من المبالغة في إثباتها.

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥٢.
٢. كلّفه: كلّفة KK.
٣. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥١.
٤. التوبة: ٤٢.
٥. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٥١.
٦. أكذبهم: كذبهم B.



الفصل الثّامن
في ذكر أحاديث الطّينة

وهي مشكلة عند من لم يتتبّع الأحاديث حقّ التّتبّع، ولم يتأمّل الأدلّة حقّ التّأمّل وإلّا فتوجيهها يظهر من معارضاتها كسائر الأحاديث المتشابهة، وإنّما أوردتها لأذكر تأويلها، ولنذكرها من اثني عشر:

الأوّل: ما رواه الكليني[1] بسنده عن عليّ بن الحسين ﷺ، قال: إنّ الله خلق النّبيين من طينة عليين قلوبهم وأبدانهم، وخلق قلوب المؤمنين من تلك الطّينة، وجعل خلق أبدان المؤمنين من دون ذلك، وخلق الكفّار من طينة سجّين قلوبهم وأبدانهم، فخلط بين الطّينتين، فمن هذا يلد المؤمن الكافر، ويلد الكافر المؤمن، ومن ههنا يصيب المؤمن السيئة، ومن ههنا يصيب الكافر الحسنة، فقلوب المؤمنين تحن إلى ما خلقوا منه، وقلوب الكافرين تحن إلى ما خلقوا منه.

الثّاني: ما رواه[2] عن أبي عبدالله ﷺ، قال: إنّ الله خلق المؤمن من طينة الجنّة، وخلق الكافر من طينة النّار. وقال: إذا أراد الله بعبد خيراً طيّب روحه

---

١. راجع: الكليني، *الكافي*: ٢/٢.

٢. المصدر: ٣/٢.

وجسده، فلا يسمع شيئاً من الخير إلّا عرفه، ولا يسمع شيئاً من المنكر إلّا أنكره. وقال[١]: الطّينات ثلاثة[٢]: طينة الأنبياء والمؤمن من تلك الطّينة، إلاّ أنّ الأنبياء هم من صفوتها، هم الأصل ولهم فضلهم، والمؤمنون الفرع من طين لازب، كذلك لا يفرق الله بينهم و بين شيعتهم. وقال: طينة النّاصب من حمأ مسنون، وأمّا المستضعفون من[٣] تراب، لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه، ولا ناصب عن نصبه، ولله المشيئة فيهم.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً[٤] ـ عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ الله خلقنا من أعلى علّيين وخلق قلوب شيعتنا ممّا خلقنا منه،[٥] وخلق أبدانهم من دون ذلك، وقلوبهم تهوي إلينا، لأنّها خلقت ممّا[٦] خلقنا منه، ثمّ تلا هذه الآية: ﴿كَلَّا[٧] إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾،[٨] وخلق عدوّنا من سجّين، وخلق قلوب شيعتهم ممّا خلقهم منه وأبدانهم من دون ذلك، فقلوبهم تهوي إليهم، لأنّها خلقت ممّا خلقوا منه، ثمّ تلا[٩] ﴿...إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾.[١٠]

الرّابع: ما رواه بإسناده[١١] عن أبي عبدالله عليه السلام: إنّ الله أخذ طينة من الجنّة

---

١. وقال: قال وسمعته يقول KK.

٢. ثلاثة: ثلاث KK.

٣. من: فمن KK.

٤. راجع: الكليني، *الكافي*: ٤/٢.

٥. منه] فيه منه B.

٦. ممّا] ما B.

٧. ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ KK.

٨ المطففين: ١٨.

٩. تلا: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ * كِتَابٌ مَرْقُومٌ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ KK.

١٠. المطففين: ٧.

١١. راجع: *الكافي*: ٤/٢ و ٥.

وطينة من النّار، فخلطهما جميعاً، ثمّ نزع هذه من هذه، وهذه من هذه فما رأيت في[١] أولئك يعني المخالفين من الأمانة وحسن الخلق وحسن السّمت، فممّا مسّهم[٢] من طينة الجنّة، وهم يعودون إلى ما خلقوا منه، وما رأيت من هؤلاء من قلّة الأمانة وسوء الخلق والزّعارة، فممّا مسّهم[٣] من طينة النّار وهم يعودون إلى ما خلقوا منه.

الخامس: ما رواه ـ أيضاً[٤] ـ عنه عليه السلام: إنّ الله لمّا أراد أن يخلق آدم عليه السلام بعث جبرئيل[٥] فقبض بيمينه قبضة، بلغت قبضته من السّماء السّابعة إلى السّماء الدّنيا، وأخذ من كلّ سماء تربة وقبض قبضة أُخرى من الأرض السّابعة العليا إلى الأرض السّابقة القصوى، فأمر الله كلمته، فأمسك القبضة الأولى بيمينه والأُخرى[٦] بشماله، ففلق الطّين فلقتين، فذرا من الأرض ذرواً، ومن السّموات ذروا، فقال الّذي بيمينه: منك الرّسل والأنبياء والأوصياء والصّدّيقون والمؤمنون والسّعداء ومن أريد كرامته، فوجب لهم ما قال كما قال. وقال للّذي بشماله: منك الجبّارون والمشركون والكافرون والطّواغيت ومن أريد هوانه وشقوته، فوجب لهم ما قال كما قال، ثمّ إنّ الطّينتين خلطتا جميعاً، وذلك قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى...﴾[٧] فالحبّ طينة المؤمنين الّتي ألقى الله عليها محبّته والنّوى طينة الكافرين الّذين[٨] نأوا عن كلّ خير،[٩] وقال تعالى: ﴿...يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ

١. في: من KK.
٢. مسّهم: مستهم KK.
٣. مسّه:] مستهم KK.
٤. راجع: *الكافي*: ٢/٥ و ٦.
٥. جبرئيل: جبرئيل عليه السلام في أوّل ساعة من يوم الجمعة KK.
٦. والأُخرى: والقبضة الأُخرى KK.
٧. الأنعام: ٩٥.
٨. الّذين: الّذي B.
٩. خير: خير وإنّما سمّى النّوي من أجل أنّه نأى عن كلّ خير وتباعد عنه KK.

وَيُخْرِجُ الْمَيّتَ مِنَ الْحَيّ...﴾[١] فالحيّ المؤمن الّذي يخرج طينته من طينة الكافر والميت[٢] الكافر الّذي يخرج من طينة المؤمن، فالحيّ المؤمن والميت الكافر، وذلك قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيتًا فَأَحْيينَاهُ...﴾[٣] فكان موته اختلاط طينته مع طينة الكافر، وكان حياته حين فرق الله عزّ وجلّ بينهما بكلمته، كذلك يخرج الله المؤمن في الميلاد من الظّلمة بعد دخوله فيها إلى النّور، ويخرج الكافر من النّور إلى الظّلمة بعد دخوله إلى النّور، وذلك قوله: ﴿لِيُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيّاً وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾.[٤]

السّادس: ما رواه[٥] عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لو علم النّاس كيف ابتداء الخلق ما اختلف اثنان، إنّ الله قبل أن يخلق الخلق قال كن ماء عذباً أخلق منك جنّتي وأهل طاعتي، وكن ملحاً أجاجاً أخلق منك ناري وأهل معصيتي، ثمّ أمرهما، فامتزجا، فمن ذلك صار يلد[٦] المؤمن الكافر والكافر المؤمن، ثمّ أخذ طيناً من أديم الأرض فعركه عركاً شديداً، فإذا هم كالذر يدبون، فقال لأصحاب اليمين: إلى الجنّة بسلام، وقال لأصحاب الشّمال: إلى النّار ولا أبالي، ثمّ أمر ناراً فأسعرت، فقال لأصحاب الشّمال: ادخلوها، فهابوها، فقال لأصحاب اليمين: ادخلوها فدخلوها، فقال: ﴿...كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا...﴾[٧] فكانت برداً وسلاماً، فقال أصحاب الشّمال: يا ربّ، أقلنا، فقال: قد أقلتكم فادخلوها، فذهبوا فهابوها، فثمّ ثبتت الطاعة والمعصية، فلا

---

١. يونس: ٣١.

٢. والميت: والميت الّذي يخرج من الحي هو KK.

٣. الأنعام: ١٢٢.

٤. يس: ٧٠.

٥. راجع: الكليني، *الكافي*: ٦/٢ و ٧.

٦. يلد: بلد B.

٧. الأنبياء: ٦٩.

يستطيع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا هؤلاء من هؤلاء.

السّابع: ما رواه[١] عن أبي جعفر عليه السلام: إنّه سئل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى...﴾[٢] إلى آخر الآية، فقال: حدّثني أبي أنّ الله قبض قبضته من تراب التّربة الّتي خلق منها آدم، فصبَّ عليها الماء العذب الفرات، ثمّ تركها أربعين صباحاً، ثمّ صبّ عليها الماء المالح الأجاج، فتركها أربعين صباحاً، فلمّا اختمرت الطّينة أخذها، فعركها عركاً شديداً، فخرجوا كالذر عن[٣] يمينه وشماله، وأمرهم جميعاً أن يعقوا في النّار، فدخل أصحاب اليمين، فصارت عليهم برداً وسلاماً وأبي أصحاب الشّمال أن يدخلوها.

الثّامن: ما رواه[٤] عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الله لما أراد أن يخلق آدم أرسل الماء على الطّين، ثمّ قبض قبضة، فعركها، ثمّ فرقها فرقتين بيده، ثمّ ذراهم فإذا هم يدبون، ثمّ رفع لهم ناراً، فأمر أهل الشّمال أن يدخلوها، فذهبوا إليها فهابوها، ولم يدخلوها، ثمّ أمر أهل اليمين أن يدخلوها فذهبوا فدخلوها فأمر الله تعالى النّار، فكانت عليهم برداً وسلاماً، فلمّا رأى ذلك أهل الشّمال، قالوا: يا ربّنا أقلنا، فأقالهم، ثمّ قال لهم: أدخلوها فذهبوا فقاموا عليها ولم يدخلوها، فأعادهم طيناً وخلق منها آدم. قال: فإن يستطع هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء ولا هؤلاء أن يكونوا من هؤلاء. قال: فيرون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوّل من دخل تلك النّار، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾.[٥]

---

١. راجع: *الكافي*: ج ٧/٢.

٢. الأعراف: ١٧٢.

٣. عن: من KK.

٤. راجع: *الكافي*: ٧/٢.

٥. الزخرف: ٨١

التّاسع: ما رواه بسنده[١] عن أبي جعفرعليه السلام، قال: إنّ الله لما[٢] خلق الخلق ماء عذباً وماء مالحاً أجاجاً، فامتزج الماءان، فأخذ طيناً من أديم الأرض، فعركه عركاً شديداً، فقال لأصحاب اليمين وهم كالذر يدبون: إلى الجنّة بسلام، وقال لأصحاب الشّمال: إلى النّار ولا أبالي، ثمّ قال: ألست بربّكم، قالوا: بلى،[٣] ثمّ أخذ الميثاق على النّبيين، فثبتت لهم النّبوّة، إلى أن قال: ثمّ أمر ناراً فأججت، فقال لأصحاب الشّمال: أدخلوها فهابوها، وقال لأصحاب اليمين: أدخلوها، فدخلوها، فكانت عليهم برداً وسلاماً. فقال أصحاب الشّمال: يا ربّ أقلنا، فقال: قد أقلتكم إذهبوا فادخلوها، فهابوها، فثمّ ثبتت الطّاعة والمعصية والولاية.[٤]

العاشر: ما رواه بإسناده[٥] عن أبي عبداللهعليه السلام، قال: إنّ الله لمّا أراد أن يخلق آدم خلق تلك الطّينتين، ثمّ فرقهما فرقتين، ثمّ قال: كونوا خلقا بإذني، ثمّ رفع لهم ناراً، فقال: أدخلوها بإذني، فكان أوّل من دخلها محمّدصلى الله عليه وآله، ثمّ اتبعه أولوالعزم من الرّسل وأوصياؤهم وأتباعهم، ثمّ قال لأصحاب الشّمال: أدخلوها بإذني، فقالوا: ربّنا خلقتنا لتحرقنا؟ فعصوا، إلى أن قال: فأمرهم بالدّخول ثلثاً، كلّ ذلك يعصون ويرجعون وأمر أولئك ثلثاً، كلّ ذلك يطيعون ويخرجون، فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء، ومن كان هؤلاء لا يكون من هؤلاء.

الحادي عشر: ما رواه بسنده[٦] عن أبي عبداللهعليه السلام، قال في قوله تعالى:

---

١. راجع: *الكافي*: ٨/٢

٢. لما: حيث KK.

٣. بلى: بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنّا كنّا عن هذا الغافلين KK.

٤. الطّاعة والمعصية والولاية: الطّاعة والولاية والمعصية KK.

٥. راجع: *الكافي*: ١١/٢.

٦. المصدر: ١٣/٢.

﴿...وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾[1] الآية، قال: أخرج من ظهر آدم ذرّيته إلى يوم القيامة، فخرجوا كالذر، فعرفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه. قال: وقال رسول الله ﷺ: كلّ مولود يولد على الفطرة، يعني على المعرفة بأنّ الله خالقه، وذلك قوله: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...﴾.[2]

وعنه عليه السلام: إنّه سئل: كيف أجابوا وهم ذرّ؟ قال: جعل فيهم ما إذا سألوا[3] أجابوه، يعني الميثاق.[4]

الثّاني عشر: ما رواه الصّدوق في آخر *العلل*[5] بسنده عن أبي جعفر عليه السلام: إنّه سئل عن المؤمن إذا بلغ في المعرفة وكمل هل يزني؟ قال: لا. قيل: أفيأتي بكبيرة أو فاحشة؟ قال: لا. قيل: فيذنب؟ قال: نعم. فقيل له: إنّا نرى من شيعتكم من يشرب، ويقطع الطّريق، ويزني، ويلوط، ويرتكب الفواحش، ويأتي بالكبائر، وأعظم من ذلك نجد من أعدائكم من يكثر الصلاة والصّيام والزكاة والحجّ والعمرة والبرّ والصّلة وحقوق الإخوان ويجتنب سائر الفواحش، ونجد شيعتكم لو أعطي أحدهم ما بين المشرق والمغرب ذهباً وفضّة أن يزول عن محبّتكم إلى مولاة غيركم ما زال ولو ضربت خياشيمه بالسّيوف فيكم، وأرى النّاصب في محبّة أعدائكم كذلك. فقال عليه السلام للراوي: أتدري بالسّبب والعلّة في ذلك؟ أنّ الله لم يزل عالماً قديماً خلق الأشياء لا من شيء، فكان ممّا خلق الله أرضاً طيبة، ثمّ فجر منها ماءً زلالاً، فعرض عليها ولايتنا، فقبلتها، فأجري

---

١. الأعراف: ١٧٢.

٢. الزخرف: ٨٧.

٣. سألوا: سألهم KK.

٤. الميثاق: في الميثاق KK.

٥. الشّيخ الصّدوق، *علل الشّرائع*: ٦٠٦/٢ و ٦١٠.

ذلك الماء عليها سبعة أيام، ثمّ نضب الماء، فأخذ من صفوة ذلك الطّين طيناً، فجعله طين الأئمّة عليهم السلام، ثمّ أخذ ثقل ذلك الطّين، فخلق منها شيعتنا، وترك طينك على حاله لكنّهم ونحن شيئاً واحداً، ولكنّ الله خلق بعد ذلك أرضاً سبخة خبيثة منتنة، فجّر منها ماء أجاجاً آسناً مالحاً، فعرض عليها ولايتنا أهل البيت عليهم السلام، فلم تقبلها، فأجري عليها الماء سبعة أيام، ثمّ أخذ من ذلك قبضة. فقال: هذه إلى الجنّة ولا أبالي، وأخذ قبضة أُخرى، وقال: هذه إلى النّار ولا أبالي، ثمّ خلط بينهما، فما رأيته من شيعتنا من زنا، أو خيانة، أو كبيرة، فهو من طينة النّاصب، وما رأيته من النّاصب من الصلاة والصّيام والبرّ، فهو من طينة المؤمن، فإذا عرضت الأعمال على الله، قال: أنا عدل لا أجور ومنصف لا أظلم، ألحقوا أعمال المؤمن السّيئة بسنخ النّاصب وألحقوا أعمال النّاصب الحسنة بسنخ المؤمن ردّوها كلّها إلى أصلها، فإنّي أنا الله عالم السّرّ وأخفى لا ألزم أحداً إلّا ما عرفته. ثمّ قال: اِقرأ هذه الآية: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ إِنَّا إِذًا لَظَالِمُونَ﴾[1] هو والله في الباطن هذا بعينه، فإذا كان يوم القيامة نزع الله طينة النّاصب مع أثقاله وأوزاره من المؤمن، فليحقها بالنّاصب، وينزع سنخ المؤمن وطينته مع حسناته من النّاصب، فيلحقها كلّها بالمؤمن، هذا والله هو القضاء الفاصل والعدل البين، وما أخبرتك موجود في القرآن كلّه في أكثر من ثلاثين، موصفاً، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ...﴾،[2] وقال تعالى ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾،[3] وقال تعالى:

---

١. يوسف: ٧٩.

٢. العنكبوت: ١٢ و ١٣.

٣. النحل: ٢٥.

﴿فَأُولَئِكَ يبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾[1] يبدّل الله سيئات شيعتنا حسنات، ويبدّل الله حسنات أعدائنا سيئات. والله إنّ هذا لمن عدل الله وإنصافه. الحديث.

وهو طويل أخذنا منه موضع الحاجة وتركنا بعض الألفاظ الّتي لا دخل لها في المطلوب.

---

١. الفرقان: ٧٠.



الفصل التّاسع

في تأويل المشكل من هذه الأخبار بوجه إجمالي

إعلم أنّ تأويل ما يوهم الجبر واجب متعيّن، لما عرفت من المعارضات القطعية وإن كنّا لم نذكرها كلّها فما أمكن تأويله تعين، وإلّا وجب التّوقّف فيه، وردّ علمه إلى الله وإليهم عليهم السلام، كما هو حكم المتشابهات الّتي تعارضها المحكمات، وقد أنكر الشّيخ المفيد حديث الطّينة المنقول عن *العلل* غاية الإنكار في جواب مسائل السّيد المرتضي، حتّى أنه ذكر أنّه موضوع لا يجوز الالتفات إليه. هكذا وجدت منقولاً عنه بخط الشّهيد الثّاني قدّس سرّه في حاشيته على كتاب *العلل*.

ولا يخفى أنّه أشدّ إشكالاً من غيره، وكأنّه اطّلع على أنّه موضوع ولم يطّلع عليه الصّدوق، أو عمل بالحديث الّذي نقلناه من كتاب *التّوحيد*، حيث تضمّن أنّ أحاديث الجبر والتّشبيه موضوعة، فعمل بظاهره وحملة على عمومه، فإن تحقّق ذلك، وإلّا فالموافقات له كثيرة. ويبعد جدّاً إن لم يحصل إلى حدّ الاستحالة أن يكون الجميع موضوعاً، وتأويل هذه الألفاظ ممكن، وليس فيها ما هو صريح في الجبر ليحكم بالوضع، ويعلم دخوله تحت الحديث المشار إليه في حديث التّوحيد، وأيضاً فكثير من تلك الأخبار الّتي

أوردناها رواها الثّقات في جميع الطّبقات، وقد ورد في جملة منها ما يتضمّن التّكليف في عالم الذّر، وقد أنكره السّيد المرتضى في كتاب الغرر والدّرر غاية الإنكار.[١]

فالعجب من السّيد أنّه قال في أوّل البحث ما لفظه: وقد ظنّ من لا بصيرة له ولا فطنة عنده، أنّ تأويل هذه الآية أنّ الله استخرج من ظهر آدم جميع ذرّيته وهم في خلق الذّر، فقرّرهم بمعرفته أشهدهم على أنفسهم، وهذا التّأويل مع أن العقل يبطله ويجعله ممّا يشهد ظاهر القرآن بخلافه، لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ...﴾[٢] ولم يقل من آدم، وقال من ظهورهم، و لم يقل من ظهره، وقال: ذرّياتهم ولم يقل ذرّيته. ثمّ أخبر تعالى بأنّه فعل ذلك لئلاّ يقولوا إنّهم كانوا ﴿...عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾[٣] أو يقتنه ولم يشرك آبائهم، وأنّهم نشوا على دينهم وسنّتهم، وهذا يقتضي أنّ الآية لم تتناول ولد آدم لصلبه، وأنّها تناولت من كان له آباء مشركون، وهذا يدل على اختصاصها ببعض ذرية ولد آدم، فهذه شاهدة ببطلان تأويله، ثمّ ذكر الدّليل العقلي ومآلوها أورده الأخ أيده الله.

وهذا عجيب من السّيد كيف يعول على مثل هذه الظواهر مع ثبوت أنّ للقرآن ظاهراً وباطناً، فيروم النّص بأنّ معنى الآية ما ذهب إليه، فيشنع عليه بعدم الفطنة والبصيرة، وكأنّه على طريقته ردّ الأخبار بكونها آحاد إلّا أن تفيد علماً، لكن هذا المعنى إجماعي لم يخالف فيه غيره، والله أعلم.

وقد استدلّ المرتضى على بطلانه بدليل غير تامّ، وهو أنّ المكلّفين في عالم الذّر لا يخلو إمّا أن يكون عقولهم كاملة، أو لا، فإن كان الثّاني استحال

---

١. الإنكار: الإنكار ولا تحضرني عبارته الآن B.

٢. الأعراف: ١٧٢.

٣. المصدر.

التّكليف، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾[1] وغير ذلك ممّا يدلّ على بطلان تكليف ما لا يطاق، وإن كان الأوّل استحال عادةً نسيان ذلك المقام والكلام والخطاب والعتاب، فإنّ من دخل بلاداً، أو عاشر من أهلها الوفاء، وحصل له اتّصال بسلطان [من] سلاطين تلك البلاد، وجرى بينهما من المحاورات والأمر والنّهي مثل الراوي يستحيل عادة أن لا يخطر ذلك بباله، و إن ينشأه طول عمره، هذا ملخّص[2] استدلاله.

وفيه نظر: لأنا نختار الأوّل بأن يكون لهم عقول غير كاملة، بل بقدر ما إذا سئلوا أجابوا كما تقدّم في الحديث. ومعلوم أنّ كثيراً من الأطفال يعلمون أن للموجودات خالقاً للأثر، ولا يحسن تكليفهم بغير ذلك، لعجزهم وضعف عقولهم، ولنا أن نختار الثّاني، ونمنع استحالة النّسيان عادة لاختلاف الأشياء في ذلك، فمنها ما يستحيل نسيانه في يوم، ويمكن في شهر، ومنها ما يستحيل نسيانه في سنة، ويمكن في عشر سنين أو مئة، فما ظنّك بما إذا مضى ألوف كثيرة من السّنين، ويخلل الموت والعدم بين الوقتين، فكيف يستحيل نسيان ذلك التّكليف الّذي يحتمل أنّ حصوله كان في أقلّ من ساعة، ولعلّ إنكار المرتضى رضي الله عنه لهذه الأخبار، فراراً من إلزام المخالفين له بظاهرها من الجبر، أو لعلّ إنكاره لأخبار أخر غير هذه، وهي أصرح منها، وتضعيفه لها بأنّها أخبار آحاد محمول على مثل ذلك، فإنّ كلامه في هذا المقام معروف منقول في المعالم وغيره، أو مراده أنّها كذلك بالنّسبة إلى معارضها.

إذا عرفت هذا، فتوجيه هذه الأخبار ممكن بوجه، بل وجوه قريبة، فنجيب ذلك بأن نقول: إنّ الخلق من الطّينة الطّيبة والخبيثة من جملة الأسباب والبواعث على صدور الخير والشّر عن العبد باختياره، فإنّهما لا يصلان إلى

---

١. البقرة: ٢٨٦.

٢. ملخّص: ما بقي في خاطري ملخّص B.

حدّ الجبر والإلجاء قطعاً، وهو بديهي ضروري يعلمه كلّ أحد من نفسه، كما مرّ وجه هذا الفعل الصّادر من الله، أنّ ترجيح الخير لطف للمكلّف ليختاره، ويكون عليه يسيراً وإليه قريباً، ولا يجب ذلك على الله، إذ البيان والتّعريف كافيان، والواجب الهداية بمعنى الدّلالة، وقد حصلت، والهداية بمعنى الإيصال إلى الخير، تفضّل من الله غير واجب ولا لازم، وترجيح الشّر من غير إلجاء ولا جبر لطف ـ أيضاً ـ للمكلّف؛ لاستلزام تشديد التّكليف الموجب لزيادة الأجر والثّواب.

وهذا هو السّرّ والحكمة في خلق الشّهوات ونصب الشّبهات وإنزال المتشابهات ونحو ذلك، أو تقول: لعلّه لو خلق الجميع من طينة واحدة لكان فيه مفسدة أو مفاسد أو فات بذلك بعض المصالح الكلّية، وكذا نقول في تخصيص كلّ واحد من القسمين بواحدة من الطّينتين لحكمة لا نعلمها، أو لما ذكرناه ونحوه، أو نقول اختيار خلق زيد من الطّينة الطّيبة، لعلم الله بأنّه يختار الخير البتة ولو لم يخلق منها، فكان ذلك تشريفاً له ولطفاً به وتسهيلاً عليه وإكراماً له، لما علم من حُسن نيته وعلمه، وخلق عمرو ـ مثلاً ـ من الطّينة الخبيثة لعلمه تعالى من حاله ضدّ ذلك، ولعلّ الحكمة في تعريفنا ذلك هي المنع من الإفراط في اللّوم والعتاب والزّيادة على الحكم الشّرعي في العقاب، وبقى التّراحم والتّعاطف ونحو ذلك ممّا يناسبه، والله أعلم.

الفصل العاشر
في الجواب عن هذه الأخبار بوجه تفصيلي

وتأويل الألفاظ الموجودة فيها ممّا يخالف الأدلّة العقلية والنّقلية لنزول الشّبهة بالكلّية، وهي زائلة عمّن تتّبع التّراكيب البليغة العربية، فإنّ المجازات في كلامهم أكثر من الحقائق، وقد أجمعوا على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وعلى وجوب الحمل عليه مع وجود قرينة حالية، أو مقالية، أو دلالة عقلية، فكيف وقد اجتمع هذه الوجوه المتعددة من الأقسام الثّلاثة، فإن حال أهل العصمة عليهم السلام[1] لا يخفى في اعتقاد بطلان الجبر، وتصريحاتهم به أكثر من أن يحصى والأدلّة العقلية عليه كثيرة، قد عرفت بعضها. إذا عرفت هذا، فنقول:

أمّا الحديث الأوّل، فلا إشكال فيه بعد التّصريح بخلط الطّينتين الموجب لتدافع الطّبيعتين والوقوف عند حدّ الاعتدال، بحيث يصير المؤمن قادراً على السّيئة، والكافر قادراً على الحسنة، والنّص على إمكان ذلك منهما، بل وقوعه. و«من» في قوله: «ومن ههنا» للتعليل المجازة كما يقول: لما كان وقوع الأمر الفلاني معلوماً لله وقع، ومعلوم أنّ العلم ليس بعلّة حقيقةً للمعلوم، ولا شكّ أنّ الخلق من طينة خاصّة ليس بعلّة حقيقية تامّة للإيمان ولا للكفر، ولا خلط

---

١. العصمة] لعصمة B.

الطّينتين علّة تامّة لصدور الحسنة والسّيئة. وقوله: «تحن إلى ما خلقوا منه» بدل على مجرّد الميل، لا على الجبر ونفي القدرة، بل هو دالّ على القدرة كما لا يخفي، وكلّ أحد يعلم بالضّرورة أنّه قادر على فعل ما يخالف طبعه، وترك ما يوافق هواه وشهوته، وإسناد «يلد» و«يصيب» و«يحسن» إلى ما استند إليه دالّ على ما قلناه، ولا ضرورة إلى تأويله، ولا مانع من حمله على حقيقته.

وأمّا الثّاني، فقريب من الأوّل، ولا يخفى أن تطيب الرّوح والجسد لا يصل إلى حدّ الإلجاء المانع للتّكليف، والّذي يدلّ على ذلك هنا إسناد «عرفه» و«أُنكره» الدّال على الاختيار، ولا إشكال فيه إلّا في قوله: «لا يتحوّل مؤمن عن إيمانه ولا ناصب عن نصبه ولله المشيئة فيهم»، وهو يحتمل وجوهاً:

أحدها: إنّ المؤمن لا يختار التّحوّل عن إيمانه وإن كان قادراً، وكذا النّاصب، فليس كلّ مقدور يجب وقوعه بالفعل.

وثانيها: أن يكون إخباراً عن الغالب، فإنّ التّحوّل وإن كان ممكناً كثيراً، لكنّه قليل بالنّسبة إلى ثباتهما ودوامها على حالهما.

وثالثها: أن يكونا قضيتين دائمتين، أي لا يتحوّل مؤمن عن حكم إيمانه من استحقاق الثّواب مادام مؤمناً، وكذا الكافر في الكفر، يعني أنّ كلّ واحد منهما وإن كان مخلوقاً من طينة مخصوصة، لا يتحوّل عن حكمه، لأنّه المختار بحاله الّتي هو عليها.

ورابعها: أن يكون المراد إنّهما وإن كانا مخلوقين ممّا ذكر لا يتحوّل المؤمن عن إيمانه، أي لا يخرج عن استحقاق الوصف بالإيمان، على أنّه فاعل المؤمن اسم فاعل، وكذا الناصب يعني أنّ خلقهما من الطّينتين لم تسليمها الاختيار ولم ينف الفعل عنهما حتّى لا يصدق وصفها باسم الفاعل حقيقةً، فصار دالاً على نفي الجبر، وهذا الوجه ليس ببعيد.

وخامسها: أن يكون المراد بالمؤمن الكامل الإيمان، والنّاصب الكامل النّصب، فيكون التّنوين للتعظيم، ولا ينافي الواقع والدّليل السّابق، ويظهر أنّ الطّينة لم توجب الجبر.

وسادسها: ولعلّه الأقرب أن يكون الواو في قوله: ولله المشيئة حالية، ويكون النّفي راجعاً إلى القيد، ومعنى المشيئة هنا الجازمة الّتي يمتنع تخلف الفعل عنها الموجبة للإلجاء والجبر، لا المشيئة الّتي تطلق كثيراً على مجرّد التّخلية وعدم المنع، وقد روي الكليني ما يدلّ على المعنيين كما يأتي إن شاء الله. وعلى هذا، فمعنى الكلام أنّه قد يتحوّل المؤمن عن إيمانه والنّاصب عن نصبه، ولكن لا يتحوّل أحدهما عن حاله، والحال أنّ المشيئة الله غالبة وملجية إياه بطريق الجبر، بل يتحوّل باختياره.

وسابعها: أن يكون المراد أنّ المؤمن الحقيقي لا يزول عن إيمانه، ولا يتحوّل عنه في آخر عمره، وكذا النّاصب الحقيقي لا يزول عن نصبه في آخر عمره، وفي وسط العمر قد يصير المؤمن الحقيقي كافراً رسمياً بمشيئة الله وتخليته، وكذلك النّاصب وفي آخر العمر يرجع كلّ واحد منهما إلى حاله ذكر بعض الأفاضل المعاصرين.

وثامنها: أن تكون لا ناهية، ونهي المؤمن عن التّحوّل لا إشكال فيه، ونهي النّاصب عن ذلك على طريق التّهديد، مثل قوله تعالى: ﴿...اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾،[1] وقوله ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾[2] والقرينة قوله ولله المشيئة فيهم، كما يقول السّيد لعبده لا تعطني وانظر ما اصنع، أو لا ترجع عن معصيتي ولي الاختيار في أمرك.

وأمّا الثّالث، فلا إشكال فيه، وقوله تهوي كقوله في السّابق تحنّ، يفهم منه مجرّد الميل من غير جبر، بل يفهم منه نفي لجبر، ونسبة الفعل إلى العبد، والأصل في الأسناد الحقيقة.

وأمّا الرّابع، فكذلك، وقوله ممّا مسّهم لا ينافي القدرة، بل المراد أن ما مسّهم من جملة الأسباب والبواعث و إن لم يكن علّة تامّة للفعل، والمراد أن

---

١. فصلت: ٤٠.

٢. الكهف: ٢٩.

ما مسّهم مستلزم لطبع خاصّ وخلق صالح أو فاسد، والطّبع والخلق قابلان للتّغيير والكسب قطعاً ألاّ تري أنّه ورد الأمر بحسن الخلق والتّرغيب فيه، والنّهي عن سوء الخلق، والتّرهيب منه، والعود إلى ما خلقوا منه ظاهر أنّه باختيارهم، فهو باعث على الاختيار لا الجبر مع إمكان حملة على الأغلبية.

وأمّا **الخامس**، ففيه ما يحتاج إلى التّأويل إلّا قوله: منك الرّجل والأنبياء، ومنك الجبّارون والمشركون، وله وجهان:

أحدهما: إنّ العلم تابع للمعلوم كما مرّ، فعلمه صريح باختيارهم لما سوف يختارونه مسبّب عن اختيارهم أو تابع له وبعده قال هذا القول، ولا يلزم الجبر.

وثانيهما: أنّهما طينتان لم ينكر أن أحديهما طيبة والأُخرى خبيثة، فلعلّهما متساويان سلّما، فلعل هذا القول قبل خلط الطّينتين، ولولاه لما كان لأحد قدرة على الفعل والتّرك، وبعد الخلط وتساوي الأمران، وتوقّف التّرجيح على الإرادة الفاعل المختار.

وأمّا **السّادس**، فقريب ممّا تقدّم، بل آمل إشكالاً لتصريحه بتكليفهم، ونصّه على اختيارهم، ونسبة الأفعال إليهم، وقوله: فلا يستطيع الخ، فتستقيم فيه جملة من الوجوه السّابقة، ويمكن جملة على أنّه بعد التّكليف وصدور الطّاعة على استحقاق العقاب، ولا صاحب المعصية عنهم باختيارهم لا يقدر صاحب الطّاعة على استحقاق العقاب، ولا صاحب المعصية على استحقاق الثّواب مادام كذلك. وقوله: فيه ما اختلف اثنان كما يحتمل نفي الاختلاف في صحة الجبر، كذلك يحتمل نفي الاختلاف في بطلان الجبر لإسناد الفعل والقول إلى العبد، ويحتمل نفي الاختلاف في بطلان التّفويض للنّصّ على الأمر والنّهي والحكم بالطّاعة والمعصية، وهو صريح في نفي التّفويض.

وأمّا **السّابع**، فلا حاجة إلى تأويل شيء من ألفاظه، بل هو دالّ على بطلان الجبر.

وأمّا الثّامن، فكذلك إلّا في قوله: «فلا يستطيع» الخ، وقد عرفت معنى ما يمكن توجيهه به.

وأمّا التّاسع، فقريب من ذلك، بل أقلّ إشكالاً، وفيه تصريحات ببطلان الجبر.

وأمّا العاشر، فلا إشكال فيه أيضاً إلّا في قوله: «فمن كان من هؤلاء لا يكون من هؤلاء»، ويأتي فيه جميع ما مرّ من الوجوه ونفي التّحوّل، أو أكثرها.

وأمّا الحادي عشر، فهو ظاهر، و لا إشعار له منافاة الاختيار.

وأمّا الثاني عشر، فلا يخلو من إشكال، وقد عرفت طعن الشّيخ المفيد وغيره فيه، وعلى تقدير عدم تحقّق ذلك الكلام، أو كونه موجّهاً إلى غيره ممّا هو أصرح منه، فتوجيهه بنحو ما مرّ ممكن، وأوّله دالّ على أنّه لو تركت طينة على حالها، لما قدروا على المعاصي، ولو تركت طينة الكفّار على حالها، لما قدروا على الطّاعات، وأنّه بعد خلطهما ومزجهما صار القسمان قادرين على الأمر، فهو دالّ على بطلان الجبر، والإشكال في قوله: «فهو من طينة النّاصب»، وقوله: «فهو من طينة المؤمن».

وحلّ الإشكال: أنّ التّعليل مجازي كقول أهل العدل: لما تعلّق علم الله بهذا الشّيء وقع، فلا يلزم الجبر، وذلك أنّ الخلق من طينة علّيين ومن طين سجّين غير داخل في أجزاء العلّة التّامّة للإيمان والكفر، وخلط الطّينتين غير داخل في أجزاء العلّة التامّة للحسنة والسّيّئة، بل كلّ منهما لمحض المناسبة، كما روي أن ولد الزّنا لا يدخل الجنّة، مع أنّه لا ذنب له، ولا دخل في أبيه وأمّه، بل لمّا علم الله في الأزل أن زيداً يكون سعيداً باختياره، سواء خلقه الله من طينة عليين، أم من طينة سجّين، ومن مادة الحلال أو من مادة الزّنا، وأنّ عمراً يكون شقياً باختياره على سائر الصّور السّابقة، اقتضت الحكم الإلهية ملاحظة المناسبة بخلق السّعيد من طينة علّيين ومادة الحلال، والشّقي من طينة السّجين ومادة الحرام، ولما تعلّقت الإرادة بخلق الأبدان والأرواح من ماء كما

قال تعالى: ﴿...وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍ...﴾[1] دبّر ما دبّر، وقسم الماء والطّين قسمين، فخلق من كلّ قسم ما يناسبه من المخلوقات، من غير أن يكون للماء دخل في الإيمان والكفر والطّاعة والمعصية، وكذا خلط المائين والطّينتين.

فإن قلت: أيَّةُ مفسدة كانت تترتب لو خلق الله الجميع من طينة واحدة، أو خلق المؤمن من طينة سجّين والكافر من طينة علّيين، أو لم يخلط الطّينتين؟

قلت: قد عرفت وجود المصلحة وانتفاء المفسدة فيما فعله الله، وأمّا خلافه، فيحتمل أن تكون فيه مفسدة لا نعلمها ويحتمل انتفاء المصلحة والمفسدة عنه، ويحتمل انتفاء المفسدة عنه وحصول مصلحة فيه تقصر عن المصلحة الّتي هي فيما اختاره الله سبحانه. وعلى كلّ حال، فما اختاره الله راجح، ولا يمكن إثبات رجحان خلافه، فضلاً عن لزومه.

وفيه إشكال آخر في حكمه بإلحاق حسنات النّاصب بالمؤمن وسيئات المؤمن بالنّاصب، لما ذكر وجهه كما يفهم من أوّل الكلام وآخره. ويستفاد من الاستشهاد بالآيات، هو أنّ المؤمن بسبب دعائه النّاصب إلى الطّاعة الخير وإطاعة النّاصب له بقدر ما فيه من طينته أو أقلّ أو أكثر، يكتب له أعني المؤمن مثل ثواب طاعات النّاصب كما ورد في حديث صحيح: من سنّ سنّة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ونحوه قولهمعليهم السلام: الدالّ على الخير كفاعله، وغير ذلك من الأخبار، ولا تقبل طاعات النّاصب، فلا ثواب له،[2] والثّواب الّذي يكتب للمؤمن إنّما هو ثواب عمله، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[3] وغيرها.

---

١. الأنبياء: ٣٠.

٢. فلا ثواب له] ← صحـ B.

٣. النجم: ٣٩.

وكذلك نقول في طرف النّاصب سواء، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ[١] وَازِرَةٌ وِزْرَ[٢] أُخْرَى﴾[٣] وإنّما الوزر الّذي يكتب عليه بسبب أمره للمؤمن بالمنكر، ولا يبعد أن يغفر الله للمؤمن تلك الذّنوب تفضّلاً، أو لكونه غافلاً عن كونها ذنوباً، والغافل غير مكلف حال غفلته، فالإثم على النّاصب وحده، أو محمول على الغالب، أو بعض المؤمنين، لعدم وجوب ذلك التّفضّل على وجه العموم، ويفهم ما قلناه من صريح قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٤] كما مرّ. هذا غاية ما يمكن أن توجّه به الحديث، وهو أولى من طرحه. والله أعلم بحقائق الأُمور.

---

١. وزر] وز B.

٢. تزر] تزروا B.

٣. الأنعام: ١٦٤؛ الإسراء: ١٥؛ فاطر: ١٨؛ الزمر: ٧.

٤. النحل: ٢٥.



الفصل الحادي عشر

في تأويل مشيئة الله وإرادته المتعلّقَيْنِ بأفعال المكلّفين

وحاصله أنّها ليست بجازمة موجبة للإلجاء والجبر لما تقدّم، وأنا أذكر من الأخبار الواردة في ذلك اثني عشر حديثاً، وليس كلّها محتاجاً إلى التّأويل، بل بعضها يفسّر بعضاً.

الأوّل: ما رواه الكليني[1] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يكون شيء في الأرض ولا في السّماء إلّا بهذه الخصال السّبع: بمشيئة وإرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل، فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة، فقد كفر.

الثّاني: ما رواه ـ أيضاً[2] ـ عن أبي الحسن موسى عليه السلام، قال: لا يكون شيء في السّموات ولا في الأرض إلّا بسبعة[3]: بقضاء وقدر وإرادة ومشية وكتاب وأجل وإذن، فمن زعم غير هذا، فقد كذب على الله، أو ردّ على الله.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً[4] ـ عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: لا يكون شيء إلّا ما شاء الله وأراد وقدر وقضي. قلت: ما معنى شاء؟ قال: ابتداء

---

١. راجع: *الكافي*: ١٤٩/١.

٢. المصدر: ١٤٩/١ و ١٥٠.

٣. بسبعة] بسبع KK.

٤. راجع: *الكافي*: ١٥٠/١.

الفعل. قلت: ما معنى قدر؟ قال: تقدير الشّيء من طوله وعرضه. قلت: ما معنى قضي؟ قال: إذا قضي أمضاه، فذلك الّذي لا مردّ له.

الرّابع: ما رواه[١] عن أبي‌بصير قال: قلت لإبي عبدالله‌عليه‌السلام: شاء وأراد وقدر وقضي؟ قال: نعم. قلت: وأحب؟ قال: لا. قلت: وكيف ذلك؟[٢] قال: هكذا خرج إلينا.

الخامس: ما رواه[٣] عن أبي عبدالله‌عليه‌السلام، قال: أمر الله ولم يشأ، وشاء ولم يأمر، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد، ولو شاء لسجد، ونهى آدم‌عليه‌السلام عن أكل الشّجرة، وشاء أن يأكل منها، ولو لم يشأ لم يأكل.

السّادس: ما رواه[٤] عن أبي الحسن‌عليه‌السلام: إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهي وهو يشاء، ويأمر وهو لا يشاء، أو ما رأيت أنّه نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشّجرة وشاء ذلك، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله، وأمر إبراهيم بذبح إسماعيل ولم يشأ أن يذبحه ولو شاء أن يذبحه لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله.

السّابع: ما رواه[٥] عن أبي عبدالله‌عليه‌السلام، قال: شاء وأراد ولم يحب ولم يرض لعباده الكفر.[٦]

الثّامن: ما رواه[٧] عن الرّضاعليه‌السلام، قال: قال الله عزّ وجلّ: ابن آدم بمشيئتي

---

١. راجع: *الكافي*: ١٥٠/١.

٢. وكيف ذلك: وكيف شاء وأراد وقدر وقضي ولم يحب B.

٣. راجع: *الكافي*: ١٥٠/١ و ١٥١.

٤. المصدر: ١٥١/١.

٥. المصدر: ١٥١/١ و ١٥٢.

٦. ولم يرض لعباده الكفر: ولم يرض، شاء أن لا يكون شيء إلّا بعمله وأراد مثل ذلك، ولم يحب أن يقال ثالث ثلاثة، ولم يرض لعباده الكفر KK.

٧. راجع: *الكافي*: ١٥٢/١.

كنت أنت الّذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوّتي أدّيت فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً، بصيراً، قوياً، ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، وذلك[1] أنّي أولى بحسناتك منك وأنت أولى بسيئاتك منّي، وذاك أنّي[2] لا أسأل عمّا أفعل وهم يسألون.

التّاسع: ما رواه الصّدوق في كتاب *التّوحيد*[3] بسنده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه عليهما السلام، قال: قيل لعلي عليه السلام: إنّ رجلاً يتكلّم في المشيئة. فقال: أدعه لي. قال: فدعي له. فقال: يا عبدالله خلقك الله لما شاء أو لما شئت؟ قال: لما شاء. قال: فيمرضك إذا شاء، أو إذا شئت؟ قال: إذا شاء. قال: فيشفيك إذا شاء، أو إذا شئت؟ قال: لما شاء. قال: فيدخلك حيث شاء، أو حيث شئت؟ قال: حيث شاء. قال: فقال علي عليه السلام له: لو قلت غير هذا لضربت الّذي فيه عيناك.

وفي حديث آخر[4] قال: القائل لا يستطيع أن يقول إلّا ما شاء الله، والباسط يده لا يستطيع أن يبسط يده إلّا بما شاء الله.

العاشر: ما رواه ـ أيضاً[5] ـ بسنده عن أميرالمؤمنين عليه السلام قال: أوحى الله عزّ وجلّ إلى داود عليه السلام: يا داود تريد وأريد ولا يكون إلّا ما أريد، فإن أسلمت[6] لما أريد أعطيتك ما تريد، وإن لم تسلم لما[7] أريد أتعبتك فيما تريد، ثمّ لا يكون إلّا ما أريد.

---

١. ذلك: ذاك KK.

٢. أنّي: أنّني KK.

٣. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٣٧.

٤. المصدر: ٣٣٧.

٥. المصدر: ٣٣٧.

٦. أسلمت: سلمت B.

٧. لما: لي ما B.

ونحـوه عـن أميرالمـؤمنينعليه السلام[١]: أنّـه قـال لقنبـر: إنّ أهـل الأرض لا يستطيعون لي شيئاً إلّا بإذن الله من السّماء.

الحادي عشر: ما رواه ـ أيضاً[٢] ـ عن النّبيصلى الله عليه وآله قال: سبق العلم وجفّ القلم وتمّ القضاء بتحقيق الكتاب وتصديق الرّسالة والسّعادة من الله والشّقاوة من الله. قال: وقال الله عزّ وجلّ: ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الّذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبإرادتي كنت أنت الّذي تريد لنفسك ما تريد، وبفضل نعمتي عليك قويت على معصيتي، وبعصمتي وعفوي وعافيتي أدّيت إليّ فرائضي، وأنا أولى بحسناتك[٣] منك وأنت أولى بذنبك منّي، فالخير منّي بما أوليت إليك[٤] بداء، والشّرّ منّي إليك بما جنيت جزاء، وبسوء ظنّك بي قنطت من رحمتي، فلي الحمد والحجّة عليك بالبيان، ولي السّبيل عليك بالعصيان، ولك الجزاء والحسنى عندي بالإحسان، لم أدع تحذيرك، ولم آخذك عند عزّتك، ولم أكلّفك فوق طاقتك، ولم أحملك من الأمانة إلّا ما قدرت عليه، رضيت منك لنفسي ما رضيت به لنفسك منّي، ولن[٥] أعذبك إلّا بما عملت.

الثّاني عشر: ما رواه ـ أيضاً[٦] ـ عن الرّضاعليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا...﴾[٧] يعني على سبيل الإلجاء والإضطرار في الدّنيا، كما يؤمنون عند المعاينة ورؤية البأس في الآخرة، ولو فعلت ذلك بهم لهم لم يستحقّوا منّي ثواباً ولا مدحاً، لكنّي أريد منهم أن يؤمنوا مختارين غير

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٣٨ و ٣٣٩.

٢. المصدر: ٣٤٠ و ٣٤١.

٣. بحسناتك: بإحسانك KK.

٤. إليك بما أوليت: بما أوليت إليك KK.

٥. ولن: قال عبدالملك: لن KK.

٦. راجع: *التوحيد*: ٣٤٢.

٧. يونس: ٩٩.

مضطرين ليستحقّوا منّي الزّلفى والكرامة ودوام الخلود في جنّة الخلد: ﴿...أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾،[1] قال: وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾،[2] فليس ذلك على سبيل تحريم الإيمان عليها، ولكن على معنى أنّها ما كانت لتؤمن إلّا بإذن الله، وإذنه أمره لها بالإيمان ما كانت متكلّفة[3] متعبّدة، وإلجاؤه إياها إلى الإيمان عند زوال التّكليف والتّعبّد عنها.

أقول: قد تقدّم ما يصلح جواباً هنا، وفي هذه الأخبار ـ أيضاً ـ دلالة واضحة على المراد منها، وأُشكل ما فيها الأوّلان، ولهما ولأمثالهما وجوه:

أحدها: أن نقول: إنّ الإرادة والمشيئة هنا من الله لكنّهما لا تصلان إلى حدّ الإلجاء والجبر كما تقدّم، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر لا ينافيان التّكليف، ولا يكونان محتومين فيما يتعلّق به أمر أو نهي قطعاً، وقد تقدّم في هذه الأحاديث ما يدلّ على أنّ لله مشيئتين وإرادتين، وفي أحاديث القضاء والقدر.

وثانيها: أن يخصّص الأشياء المذكورة المنصوص على أنّها لا تكون إلّا بمشيئة الله وإرادته بالأشياء الّتي هي من فعل الله دون أفعال العباد، والمشيئة والإرادة جازمان. وقد اشتهر بين العلماء أنّه ما من عام إلاّ وقد خصّ، وأي مخصّص أقوى من الأحاديث السّابقة والأدلّة المذكورة، وهذا التّخصيص تستقيم في كثير من الأحاديث الّتي أوردتها في هذا الفصل، بل في أكثرها.

وثالثها: أن نقول: المراد بما في الأرض أفعال العباد، وبما في السّماء أفعال الله، و أنّ السّبعة في القسم الأوّل من فعل العبد، وفي الثّاني من فعل الله، وليس شيء من هذه الألفاظ يأبى التّوجيه بهذا الوجه، وحينئذ فحاصل المعنى

---

١. يونس: ٩٩.

٢. يونس: ١٠٠.

٣. متكلّفة: مكلّفة KK.

أنّ الله فاعل مختار متمكّن من الفعل والتّرك، ويرجح أحدهما بهذه السّبعة، وهي من فعله؛ وأنّ العبد كذلك فيما أعطاه الله القدرة عليه والتّمكين منه، فيرجّح أحد الطّرفين بمثل ذلك. وأنّ السّبعة حينئذٍ من فعل العبد. أمّا المشيئة والإرادة، فتظاهر أنّهما ثابتان للعبد كما مرّ. وأمّا القضاء والقدر، فقد قال صاحب القاموس وغيره: إنّهما وردا بمعنى الحكم والحتم والصّنع. ووجود هذه المعاني في فعل العبد وصدورها عنه واضح بعد ثبوت كونه فاعلاً، والقدر ورد ـ أيضاً ـ بمعنى تقدير الشّيء طولاً وعرضاً ونحوهما ورد في الحديث في تفسيره بهذا المعنى وثبوته للعبد أوضح. وأمّا الإذن، فقد صرّح أهل اللّغة بأنّه بمعنى العلم، وبمعنى الإباحة، والمعنى الأوّل ثابت للعبد في فعله تفصيلاً أو إجمالاً كما مرّ. والمعنى الثّاني يمكن إثباته للعبد على بعد، فإنّه إذا فعل شيئاً، فقد أباحه لنفسه، وأجاز لبدنه وأعضائه التّصرّف فيه. وأمّا الكتاب، فقد جاء بمعنى الحتم والإيجاب والإلزام ولو على وجه المجاز. وهذا صادق في فعل العبد، فإنّه إذا فعل شيئاً فقد أوجبه على نفسه وإلزمها به، وأمّا الأجل، فهو أوضح.

ورابعها: أن تبقى الأشياء على عمومها، والسّبعة من فعل الله، لكن إن تعلّقت بفعل الله، كانت متوجّهة إلى نفس الفعل، وإن تعلّقت بفعل العبد، كانت متوجّهة إلى مجرّد التّخلية بعد خلق الأسباب الموقوف عليها، ويبقى الفعل موقوفاً على إرادة العبد، فيصدق أنّ فعل العبد لا يقع إلّا بعد هذه الأشياء السّبعة من فعل الله، فإنّه لولاها لما كان العبد قادراً، والباء لا يتعين كونها للسّببية، فلعلّها للملابسة أو المصاحبة، والّذي فهم من هذا الكلام أنّ وقوع الفعل بدون السّبعة غير ممكن، لا أنّه بعد حضورها يصير واجباً، لاحتمال توقّفه على شرط آخر وزوال مانع.

وخامسها: أن نقول: لو كان العبد غير قادر على شيء بعد هذه السّبعة، لكان الله غير قادر على شيء بعدها، وما أحتم به، فهو جوابنا، وهو أنّ الإرادة

في فعل العبد من العبد، فلا يلزم الجبر.

وقيل: المراد من المشيئة أن يصدر عن الله تعالى فعلٌ أو ترك علم تعالى صدور فعل أو ترك معه عن العبد باختياره في وقتهما، مع قدرته تعالى على ما يعلم معه صدور ضدّ ذلك عن العبد باختياره، والمراد بالإرادة أن يصدر عنه تعالى بعد ذلك فعل أو ترك مؤكّد في القضاء إلى فعل العبد أو تركه اختياراً، مع قدرته تعالى على ما يعلم معه ضد ذلك من العبد اختياراً. والمراد بالقدر أن يصدر عنه تعالى بعد الإرادة قبل وقت الفعل أمر وجودي أو عدمي، مؤكّد للمشيئة والإرادة في القضاء إلى فعل العبد اختياراً. والمراد بالقضاء فعل كذلك يؤكّد المشية والإرادة والقدر في القضاء إلى فعل العبد اختياراً. والمراد بالإذن عدم إحداثه تعالى المانع العقلي من فعل العبد أو تركه في وقتهما. والمراد بالكتاب وجوب خلق كلّ كائن عليه تعالى عقلاً. إمّا خلقَ تقديرٍ كما في أفعال العباد، أو خلقَ تكوينٍ كما في أفعال نفسه تعالى. والمراد بالأجل الوقت المعين الكائن.

وقوله عليه السلام في الأوّل: «فمن زعم أنّه يقدر على نقض واحدة فقد كفر»، لا ريب أنّه مخصوص بفعل الله.

وقوله عليه السلام في الثّاني: «فقد كذب على الله»، لا حاجة إلى تخصيصه، ولا مفسدة في بقائه على عمومه، ويحتمل أن يكون المراد منهما ومن أمثالهما الرّد على المفوضة. ويكون المراد من الإرادة والمشيئة والإذن والكتاب الأمر والنّهي.

وأمّا الثّالث، فلا ريب أنّه مخصوص بما تعلّقت به إرادة الله الجازمة وقضاؤه المحتوم، فإن آخره صريح في ذلك، وقد عرفت امتناع تعلّق ذلك بفعل المكلّف، وأنّه يستلزم بطلان التّكليف.

وأمّا الرّابع، فقد عرفت أنّ المشيئة والإرادة والقضاء والقدر جارية في جميع أفعال الله وأفعال العبد، وأنّها على قسمين: جازمة وغير جازمة، وأن معنى إرادة الله للأفعال التّكليفية، عدم إرادة المنع منها إرادةً جازمةً، فهي

قريبة من قولهم في توجيه قوله تعالى: ﴿...وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[١] من أنّ معناه: ومن حكم بغير ما أنزل الله. وأمّا المحبّة، فلا يمكن الحكم بتعلّقها بجميع الأفعال المذكورة قطعاً، ولا يخفى أنّه عليه السلام أراد إجمال الأمر والحث على التّسليم.

وأمّا الخامس، فظاهر ممّا سبق أنّه يلزم إرادة المشيئة الجازمة في موضع، وغير الجازمة في آخر.

وهكذا. السّادس، مع أنّ أوّله إشارة إلى ما قلناه من التقسيم، ولا ريب أنّ المراد بالحتم اللّازم وبالعزم غيره.

ونحوهما. السّابع وأوضح ما يزول به الإشكال ما هو مصرّح به في الثّامن من اختيار العبد وثبوت المشيئة له، مضافاً إلى ما تقدّم، ولا إشكال فيه، والأولوية بالحسنات، وجهها ظاهر، لأنّ أغلب أسبابها من الله، حيث أعطى القدرة عليها وأحبّها وأمر بها، وأولوية العبد بالسّيئات أيضاً واضح، لأنّ الله وإن أعطى القدرة عليها لكنّه أبغضها ونهى عنها.

وأمّا التّاسع، فقريب ممّا سبق من أنّه يلزم في بعض المواضع إرادة المشيئة الجازمة، وفي بعضها إرادة غيرها، ولعلّ الغرض منه ومن أمثاله الرّد على أهل التّفويض كما مرّ.

وأمّا العاشر، فكذلك، ويحتمل قريباً أن يراد منه أنّه إذا تعارضت إرادة الله الجازمة وإرادة العبد، وقع مراد الله لكن لا تتعارضان في الأفعال التّكليفية.

وأمّا الحادي عشر، فلا إشكال فيه أصلاً، بل يفهم منه ما يزيل الإشكال عمّا سبق، وأمر السّعادة والشّقاوة فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وأمّا الثّاني عشر، فهو أوضح في إزالة الإشكال وتفصيل الإجمال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

---

١. المائدة: ٤٤.

الفصل الثّاني عشر
في توجيه القضاء والقدر المتعلّقين بالسّعادة والشّقاوة والخير والشّرّ ونحوها

وأنا أذكر ـ أيضاً ـ من ذلك اثني عشر حديثاً أيضاً، ليس كلّ واحد منها يحتاج إلى توجيه وتأويل، بل بعضها تفسّر بعضاً.

الأوّل: ما رواه الكليني[1] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الله خلق السّعادة والشّقاوة قبل أن يخلق خلقه، فمن خلقه الله سعيداً لم يبغضه أبداً، وإن عمل شرّاً أبغض عمله ولم يبغضه، وإن كان شقياً لم يحبّه أبداً، وإن عمل صالحاً أحب عمله وأبغضه لما يصير إليه، فإذا أحب الله شيئاً لم يبغضه أبداً، وإذا أبغض شيئاً لم يحبّه أبداً.

الثّاني: ما رواه ـ أيضاً[2] ـ عنه عليه السلام: أنّه قيل له: من أين لحق الشّقاء أهل المعصية حتّى حكم[3] لهم في علمه بالعذاب على عملهم؟ فقال: حكم[4] الله لا

---

١. راجع: الكليني، *الكافي*: ١/١٥٢ و ١٥٣.

٢. المصدر: ١/١٥٣.

٣. حكم: حكم الله KK.

٤. حكم: إنّ الله حكم B.

يقوم له أحد من خلقه بحقّه، فلمّا حكم بذلك وهب لأهل محبّته القوّة على معرفته، ووضع عنهم ثقل العمل بحقيقة ما هم أهله، ووهب لأهل المعصية القوّة على معصيتهم لسبق علمه فيهم، ومنعهم إطاقة القبول منه، فواقعوا ما سبق لهم في عمله، ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجّيهم من عذابه، لأنّ عمله أولى بحقيقة التّصديق، وهو معنى «شاء ما شاء»، وهو سرّه.

ورواه الصّدوق في *التّوحيد*،[١] إلا أنّه قال في أدلّة علم الله: لا يقوم أحد من خلقه بحقّه، وقال في آخره[٢]: وإن قدروا أن يأتوا خلالاً[٣] تنجّيهم ... الخ.

الثّالث: ما رواه[٤] عنه عليه السلام، قال: يسلك بالسّعيد في طريق الأشقياء، حتّى يقول النّاس ما أشبهه بهم، بل هو منهم، ثمّ يتداركه[٥] السّعادة، وقد يسلك بالشّقي طريق السّعداء، حتّى يقول النّاس ما أشبهه بهم، بل هو منهم، ثمّ يتداركه الشّقاء، إن من كتبه الله سعيداً وإن لم يبق من الدّنيا إلّا فواق ناقة ختم له بالسّعادة.

الرّابع: ما رواه ـ أيضاً[٦] ـ عنه عليه السلام، قال: إنّ فيما[٧] أوحى الله إلى موسى وأنزل عليه في التّوراة أنّي أنا الله لا إله إلّا أنا، خلقت الخلق وخلقت الخير وأجريته على يدي من أحبّ، فطوبى لمن أجريته على يديه وأنا الله لا إله إلا أنا، خلقت الخلق وخلقت الشّرّ وأجريته على يدي من أريده،[٨] فويل لمن أجريته على يديه.

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ص ٣٥٤.

٢. المصدر: ٣٥٥.

٣. خلالا: حالا B.

٤. راجع: *الكافي*: ١٥٤/١؛ *التوحيد*: ٣٥٧.

٥. يتداركه: تتداركه B.

٦. راجع: *الكافي*: ١٥٤/١.

٧. فيما: ممّا KK.

٨. أريده: أريد B.

الخامس: ما رواه[١] عنه عليه السلام، قال: قال الله تعالى: إنّي أنا الله لا إله إلّا أنا، خالق الخير والشرّ، فطوبي لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشرّ، وويل لمن يقول: كيف ذا وكيف هذا. قال يونس: يعني من ينكر هذا الأمر[٢] يتفقّه فيه.

السّادس: ما رواه[٣] عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ في بعض ما أنزل الله من كتبه أنّي أنا الله لا إله إلاّ أنا، خالق الخير والشرّ، فطوبى لمن أجريت على يديه الخير، وويل لمن أجريت على يديه الشرّ، وويل لمن يقول كيف ذا وكيف ذا.

السّابع: ما رواه الصّدوق في كتاب *التّوحيد*،[٤] عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَينَا شِقْوَتُنَا...﴾[٥] قال: بأعمالهم شقوا.

الثّامن: ما رواه[٦] بإسناده عن ابن أبي‌عمير: إنّه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الشّقي من شقي في بطن أمّه والسّعيد من سعد في بطن أمّه». فقال: الشّقي من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال الأشقياء، والسّعيد من علم الله وهو في بطن أمّه أنّه سيعمل أعمال السّعداء. قلت له: فما معنى قوله: اعملوا فكلّ ميسّر لما خلق له؟ فقال: إنّ الله خلق الجنّ والإنس ليعبدوه، ولم يخلقهم ليعصوه، وذلك قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[٧] فيسّر كلّاً لما خلق له، فالويل لمن استحبّ العمى على الهدى.

---

١. راجع: *الكافي*: ١٥٤/١.
٢. الأمر: الأمر لا من B.
٣. راجع: *الكافي*: ١٥٤/١.
٤. راجع: *التوحيد*: ٣٥٦.
٥. المؤمنون: ١٠٦.
٦. راجع: *التوحيد*: ٣٥٦.
٧. الذاريات: ٥٦.

التّاسع: ما رواه[١] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿...وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ...﴾[٢] قال: يحول بينه وبين أن يعلم أنّ الباطل حقّ. وقد قيل: إنّه يحول بينه وبين قلبه[٣] بالموت. وقال أبو عبدالله عليه السلام: إنّ الله ينقل العبد من الشّقاء إلى السّعادة ولا ينقله من السّعادة إلى الشّقاء.

العاشر: ما رواه[٤] بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: قدر الله المقادير قبل أن يخلق السّموات والأرض بخمسين ألف سنة.

الحادي عشر: ما رواه[٥] بسنده عنه عليه السلام قال: لا يؤمن أحدكم حتّى يؤمن بالقدر خيره وشرّه وحلوه ومرّه.

الثّاني عشر: ما رواه ـ أيضاً[٦] ـ عنه عليه السلام، قال: قدّر الله المقادير ودبّر التّدابير قبل أن يخلق آدم بألفي عام.

أقول: هذا محمول على بيان تاريخ مجموع الأمرين وإن كان الأوّل في التّاريخ الأوّل، وقد عرفت وجه المتشابهات من هذه الأخبار من محكماتها فنزيده توضيحاً، فنقول: أمّا خلق السّعادة والشّقاوة، فالمراد من الخلق مجرّد التّقدير، أو تعلّق العلم بأنّهما سيحصلان باختيار العبد ولو مجاز التعذّر مجازاً لتعتذّر الحقيقة، وقد عرفت أنّ القضاء والقدر حقّ، وأنّهما لا يوجبان الجبر، ويظهر من أحاديث السّعادة والشّقاوة، أنّ سبب محبّة الله للعبد العاصي علمه بأنّه سيعمل من الطّاعات ما يزيد على معاصيه، وكذا بفضله للمطيع أحياناً وأنّ سبب تخلية الله بين العبد وبين المعصية هو الغضب عليه لعلمه باختياره لها،

---

١. راجع: *التوحيد*: ٣٥٨.

٢. الأنفال: ٢٤.

٣. إنّه يحول بينه وبين قلبه: إنّ الله تبارك وتعالى يحول بين المرء وقلبه KK.

٤. راجع: *التوحيد*: ٣٦٨.

٥. المصدر: ٣٧٠.

٦. المصدر: ٣٧٦ و ٣٧٧.

وقوله «ولم يقدروا أن يأتوا حالاً تنجّيهم من عذابه» يحتمل وجوهاً أقربها أنّهم بعد فعلهم المعصية واستحقاقهم العذاب لم يقدروا أن يمتنعوا منه، ولا أن يأتوا بحيلة تنجّيهم منه لثبوته عليهم، وليسوا بأهل أن تقبل توبتهم لفقد بعض شروط القبول، وأيضاً فقبول التّوبة تفضُّلٌ من الله لا واجب، وكذا سقوط العذاب معها كما هو مقرّر.

وأمّا خلق الخير والشرّ، فقريب من ذلك، ويحتمل أن يراد به غير الطاعة والمعصية، بأن يراد بالخير ما تميل إليه طباع البشر، ويشتمل على المنافع لهم كالغنى والعافية والخصب وطول العمر والصّحة ونحو ذلك، والشّرّ ما يغفر منه طباع البشر كأضداد هذه المذكورات. ومعلوم أنّه كثيراً ما أن يفعل العبد طاعاتٍ يجازيه الله عليها بطول عمره وسعة رزقه وكثرة ماله وولده، فهذا مصداق قوله: «طوبى لمن أجريت على يديه الخير»، وقد يفعل العبد معاصي يجزيه الله عليها بقصر عمره أو قلّة رزقه، فهذا مصداق قوله: «ويل لمن أجريت على يديه الشّرّ»، وحاصله تخصيص الخير والشرّ ببعض الأقسام، لدليلٍ يمنع من الحمل على الاستغراق والإبقاء على الإطلاق. وأمّا باقي الأخبار، فلا إشكال فيها، بل هي مزيلة للإشكال في غيرها. والله أعلم.



خاتمة

قد ورد في كثير من الأحاديث النّهي عن الكلام في القضاء والقدر، ووجهه أنّه يصعب فهم معناه على كثير من النّاس، فينجرون منه إلى اعتقاد الجبر، وورد الأمر في كثير من الأحاديث بالكلام في البداء، ووجهه أنّه يزيل الإشكال الحاصل من القضاء والقدر بظهور أنّه قابل للتّغيير في الجملة، فلعلّ تغييره موقوف على اختيار العبد.

وبالجملة يصير بملاحظة البداء تابعاً بعد أن كان متبوعاً على قولهم، والعجب من إنكار من أنكر البداء من العامّة مع تصريح القرآن به في مواضع كثيرة، مع أنّ معناه هو تغيير الله للقضاء الّذي ليس بمحتوم لتغيير المصلحة، أو مطلقاً. وهذا المعنى ـ كما ترى ـ لا مفسدة في إثباته وتجويزه، بل الجزم بوقوعه، كيف وقد ورد التّصريح به في الكتاب والسّنة. وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿...لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ۞ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾،[1] وقال تعالى: ﴿...يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ...﴾،[2] وقال: ﴿...يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾،[3] وغير ذلك ممّا ورد في الحديث كما

---

١. الرعد: ٣٨ و ٣٩.

٢. فاطر: ١.

٣. إبراهيم: ٢٧.

في كتاب *الاحتجاج* و*عيون الأخبار* وغيرهما في احتجاج الرّضاعليه السلام.

وأعجب من ذلك إنكار بعض الخاصّة له من المعاصرين، وذلك خلاف إجماع الشّيعة من المتقدّمين والمتأخّرين. وأحاديث ثبوت البداء كثيرة جدّاً تزيد على حدّ التّواتر ممّن تتبّع وجدها في جميع كتب الحديث الّتي ألّفتها الشّيعة، فهي أكثر من أخبار كرم حاتم بمراتب متعدّدة، ولا ريب في إيجابها لليقين، وإنّما ذكرنا ما ذكرنا في توجيه القضاء والقدر، وما يتعلّق به ما أشرنا إليه من النّهي الواقع عن الكلام فيه، لأجل ضرورة التّعليم وإرشاد المسترشد. وهذا مستثنى قطعاً، فإنّ الأئمّةعليهم السلام كانوا يخوضون في بحث القدر لأجل هذا المطلب، وقد تقدّم في حديث يونس قوله: «يعني من ينكر هذا الأمر يتفقه فيه». ولعلّ النّهي مخصوص بمن لا يفهم معناهما، أو يخشى عليه من الضّلال بسببهما، أو بصورة لا يكون الكلام فيهما راجحاً، أو واجباً عينياً، أو كفائياً، أو بمن يتكلّم فيهما من عند نفسه، فأمّا من يذكر ما فهمه من كلام الله وكلام رسوله وحججهعليهم السلام، فلا حرج عليه، فقد قال أميرالمؤمنينعليه السلام لكميل بن زياد: يا كميل لا تأخذ إلا عنا تكن منّا.[1]

وقال الصّادقعليه السلام[2]: أما والله إنّه شرّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منّا.

وقال له رجل[3]: سمعتك تنهي عن الكلام «وتقول: ويل لأصحاب الكلام. فقال: إنّما قلت: فويل[4] لهم أن تركوا ما أقول، وذهبوا إلى ما يريدون.

ولأجل ورود النّهي عن الكلام في القضاء والقدر لم يفرد لهما الكليني باباً في أُصوله، ولأجل ما ذكرناه من التّوجيه أفرد لهما الصّدوق باباً في

---

١. راجع: ابن شعبة الحراني، *تحف العقول*: ١٧١.

٢. راجع: *الكافي*: ٤٠٢/٢.

٣. المصدر: ١٧١/١.

٤. فويل: ويل B.

التّوحيد، ونقل الأحاديث المروية فيهما وفي عدم استلزامهما للجبر. وأنا أذكر من الأحاديث الواردة في الأمر بالكلام في البداء والنّهي عن الكلام في القضاء والقدر، وما يناسب ذلك اثنى عشر حديثاً:

الأوّل: ما رواه الكليني[١] بسند صحيح عن أحدهما عليهما السلام، قال: ما عبدالله بشيء مثل البداء.

الثّاني: ما رواه ـ أيضاً[٢] ـ بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لو علم النّاس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام.

الثّالث: ما رواه ـ أيضاً[٣] ـ بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ما عُظّم الله بشيء مثل البداء.

الرّابع: ما رواه ـ أيضاً[٤] ـ بسند صحيح عن الرّضا عليه السلام، قال: ما بعث الله نبياً قط إلّا بتحريم الخمر وأن يقرّ لله بالبداء. وروي معناه من عدّة طرق.

الخامس: ما رواه[٥] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ما بدا[٦] لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له. وفي خبر آخر: لم يبد لله من جهل.

السّادس: ما رواه ـ أيضاً[٧] ـ عنه قال: من الأُمور أُمور موقوفة عند الله يؤخّر منها ما يشاء، ويقدّم ما يشاء، ويمحو ما يشاء ويثبت.

السّابع: ما رواه الصّدوق في *التّوحيد*[٨] بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

---

١. راجع: الكليني، *الكافي*: ١٤٦/١.

٢. المصدر: ١٤٨/١.

٣. المصدر: ١٤٦/١.

٤. المصدر: ١٤٨/١.

٥. المصدر: ١٤٨/١.

٦. بدا: يرا B.

٧. راجع: *الكافي*: ١٤٧/١؛ *التوحيد*: ٤٤٤.

٨. راجع: *التوحيد*: ٣٦٤.

القضاء والقدر خلقان من خلق الله، والله يزيد في الخلق ما يشاء.

وعنه عليه السلام،[١] قال: إذا جمع الله العباد يوم القيامة سألهم عمّا عهد إليهم، ولم يسألهم عمّا قضي عليهم.

الثّامن: ما رواه ـ أيضاً[٢] ـ بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: إنّه جاء إليه رجل، فقال: أخبرني عن القضاء والقدر. قال: بحر عميق، فلا تلجه. ثمّ سأله عنه. فقال: طريق مظلم، فلا تسلكه.[٣] ثمّ سأله. فقال: سرّ الله، فلا تكلّفه. الحديث.

التّاسع: ما رواه ـ أيضاً[٤] ـ بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: إنّه قال: ألا إنّ القدر سرّ من سرّ الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله، مرفوع في حجاب الله، مطوي عن خلق الله، مختوم بخاتم الله، سابق في علم الله، وضع الله العباد عن علمه ورفعه فوق شهاداتهم ومبلغ عقولهم، لأنّهم لا ينالونه بحقيقة الرّبّانية، ولا بقدرة الصّمدانية،[٥] لأنّه بحر زاخر خالص لله تعالى، عمقه ما بين السّماء والأرض، عرضه ما بين المشرق والمغرب، أسود كاللّيل الدّامس، كثير الحيّات والحيتان، يعلو[٦] مرّة ويسفل[٧] أُخرى، في قعره[٨] شمس تضيء، لا ينبغي أن يطلع إليها إلّا الله الواحد الفرد، فمن تطلّع إليها، فقد ضادّ الله في حكمه ونازعه في سلطانه، وكشف عن ستره وسرّه،[٩] وباء بغضب من الله، ومأواه جهنّم وبئس المصير.

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٦٥.

٢. المصدر: ٣٦٥.

٣. تسلكه: تسلك B.

٤. راجع: *التوحيد*: ٣٨٣ و ٣٨٤.

٥. الصّمدانية: الصّمدانية ولا بعظمة النّورانية ولا بعزّة الوحدانية TS.

٦. يعلو: تعلو B.

٧. يسفل: تسفل B.

٨ قعره: قعرها B.

٩. ستره وسرّه: سرّه وستره B.

العاشر: ما رواه ـ أيضاً[1] ـ بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ما بعث الله نبياً حتّى يأخذ عليه ثلاث خصال: الإقرار بالعبودية، وخلع الأنداد، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء.

الحادي عشر: ما رواه ـ أيضاً[2] ـ عنه عليه السلام: ما تنبأ نبيّ قط حتّى يقرّ لله بخمس: بالبداء، والمشيئة، والسّجود، والعبودية، والطّاعة.

الثّاني عشر: ما رواه عنه[3] عليه السلام: لو يعلم النّاس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه.

---

١. راجع: الشّيخ الصّدوق، *التوحيد*: ٣٣٣.

٢. المصدر: ٣٣٤.

٣. المصدر: ٣٣٣.



تتمّة

ولا بأس بختم هذه الرّسالة برسالة شريفة عزيزة الوجود، لها تمام المناسبة بالمقصود في إثبات المنزلة بين المنزلتين والرّد على أهل الجبر والتّفويض، قد نقلها من علمائنا الحسن بن عليّ بن أبي‌شعبة الحلبي «رحمه الله» في كتاب *تحف العقول*،[1] عن آل الرّسول صلّى الله عليه وآله عن مولانا علي بن محمّد الهادي عليه السلام، فأنا أنقلها تبرّكاً وتيمّناً، وهذا لفظها:

من عليّ بن محمّد، سلام على من اتّبع الهدى ورحمة الله وبركاته.

فإنّه ورد عليّ كتابكم وفهمت ما ذكرتم من اختلافكم في دينكم وخوضكم في القدر، ومقالة من يقول بالجبر منكم،[2] ومن يقول بالتّفويض، وتفرّقكم في ذلك وتقاطعكم، وما ظهر من العداوة بينكم، ثمّ سألتموني عنه وبيانه لكم وفهمت ذلك كلّه:

اعلموا رحمكم الله أنّا نظرنا في الآثار وكثرة ما جاءت به الأخبار، فوجدناها عند جميع من ينتحل الإسلام، ممّن يعقل عن الله عزّ وجلّ، لا تخلو

---

١. راجع: ابن‌شعبة الحرّاني، *تحف العقول*: ٤٥٨ و ٤٧٥.

٢. بالجبر منكم: منكم بالجبر TU.

من معنيين: إمّا حقّ فيتّبع، وإمّا باطل فيجتنب، وقد اجتمعت الأمّة قاطبة لا اختلاف بينهم، أنّ القرآن حقّ لا ريب فيه عند جميع أهل الفرق، وفي حال اجتماعهم مقرون بتصديق الكتاب وتحقيقه مصيبون مهتدون، وذلك يقول رسول الله ﷺ: لا تجتمع أمتي على ضلالة، فأخبر أن جميع ما اجتمعت عليه الأمّة كلّها حقّ، هذا إذا لم يخالف بعضها بعضاً، والقرآن حقّ لا اختلاف بينهم في تنزيله وتصديقه، فإذا شهد القرآن بتصديق خبر وتحقيقه وأنكر الخبر طائفة من الأمّة لزمهم الإقرار به ضرورةً، حيث[١] اجتمعت في الأصل على تصديق الكتاب، فإن هي جحدت وأنكرت لزمها الخروج من الملّة.

فأوّل خبر يعرف تحقيقه من الكتاب وتصديقه والتماس شهادته عليه، خبر ورد عن رسول الله ﷺ، ووجد[٢] بموافقة الكتاب وتصديقه، بحيث لا يخالفه[٣] أقاويلهم، حيث قال: إنّي مخلف فيكم الثّقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما تمسّكتم بهما وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض.[٤] فلمّا وجدنا شواهد هذا الحديث في كتاب الله نصاً مثل قوله جلّ وعزّ ﴿إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.[٥] وروت العامّة في ذلك أخباراً لأميرالمؤمنين عليه السلام أنّه تصدق بخاتمه وهو راكع، فشكر الله ذلك له، وأنزل ذلك[٦] فيه. فوجدنا رسول الله بقوله[٧]: من كنت مولاه فعليّ

---

١. حيث: حين TU.

٢. ووجد: وجد B.

٣. يخالفه: تخالفه TU.

٤. راجع: مجلسي، *بحار الأنوار*: ٥/ ٦٨ و ٦٩.

٥. المائدة: ٥٥ و ٥٦.

٦. ذلك] الآية TU.

٧. رسول الله بقوله: رسول الله ﷺ قد أتى بقوله TU.

مولاه،[1] وبقوله: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبي بعدي؛[2] ووجدناه يقول: علي يقضي ديني وينجز موعدي وهو خليفتي عليكم من بعدي.[3]

فالخبر الأوّل الّذي استنبطت منه هذه الأخبار خبر صحيح مجمع عليه لا اختلاف فيه عندهم، وهو ـ أيضاً ـ موافق للكتاب، فلمّا شهد الكتاب بتصديق الخبر وهذه الشّواهد الأُخر، لزم على الأمّة الإقرار بها ضرورة، إذ كانت هذه الأخبار شواهدها من القرآن ناطقة ووافقها القرآن ووافقت القرآن،[4] ثم وردت حقائق الأخبار من رسول الله صلّی الله علیه وآله عن الصّادقين، ونقلها قوم ثقات معروفون، فصار الاقتداء بهذه الأخبار فرضاً واجباً على كلّ مؤمن ومؤمنة لا يتعداه إلا أهل العناد. وذلك أنّ أقاويل آل رسول الله صلّی الله علیه وآله متّصلة بقول الله عزّ وجلّ، وذلك مثل قوله في محكم كتابه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾[5] ووجدنا نظير هذه الآية قول رسول الله صلّی الله علیه وآله: من آذى عليّاً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن ينتقم منه. وكذلك قوله صلّی الله علیه وآله: من أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّ الله. ومثل قوله في بني وليعة: لأبعثن إليهم رجلاً كنفسي يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، قم يا علي فسِر إليهم. وقوله صلّی الله علیه وآله يوم خيبر: لأبعثن إليهم غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله عليه، فقضى رسول الله صلّی الله علیه وآله بالفتح قبل التّوجيه،

---

١. راجع: محمّد بن حسن الصّفار، *بصائر الدّرجات*: ٩٧؛ الكليني، *الكافي*: ٢٩٤/١؛ الشّيخ الصّدوق، *معاني الأخبار*: ٦٥.

٢. راجع: أحمد بن محمّد البرقي، *المحاسن*: ١٥٩/١؛ الكليني، *الكافي*: ١٠٧/٨.

٣. راجع: مجلسي، *بحار الأنوار*: ٦٩/٥.

٤. ووافقها القرآن ووافقت القرآن: ووافقت القرآن والقرآن وافقها TU.

٥. الأحزاب: ٥٧.

فاستشرف لكلامه أصحاب رسول الله ﷺ، فلمّا كان من الغداة[1] دعا عليّاً عليه السلام، فبعثه إليهم، فاصطفاه بهذه المنقبة، وسمّاه كرّاراً غير فرّار، وسمّاه[2] الله محبّاً لله ولرسوله، وأخبر[3] أنّ الله ورسوله يحبّانه.

وإنّما قدّمنا هذا الشّرح والبيان دليلاً على ما أردناه[4] وقوّةً لما نحن مبيّنوه من أمر الجبر والتّفويض، والمنزلة بين المنزلتين، وبالله العون والقوّة وعليه نتوكّل في جميع أُمورنا، فإنا الآن نبدأ من ذلك بقول الصّادق عليه السلام: لا جبر ولا تفويض ولكن منزلة بين المنزلتين، وهي صحة السّلعة،[5] وتخلية السّرب، والمهلة في الوقت، ومثل الزّاد والراحلة،[6] والسّبب المهيج للفاعل على فعله، فهذه خمسة أشياء جمع به الصّادق عليه السلام جوامع الفضل، فإذا نقص[7] العبد منها خلة، كان العمل عنه مطروحاً بحسبه، فأخبر الصّادق عليه السلام بأصل ما يجب على النّاس من طلب معرفته ونطق الكتاب بتصديقه، فشهد بذلك محكمات آياته وأحاديث رسوله، لأنّ الرّسول ﷺ لم يعد شيء[8] من قوله وأقاويلهم حدود القرآن، فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التّنزيل، فوجد لها موافق عليها ودليل،[9] كان الاقتداء بها فرضاً لا يتعدّاه إلّا أهل العناد كما ذكرنا في أوّل الكتاب. ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصّادق عليه السلام من المنزلة بين المنزلتين وإنكاره الجبر والتفويض، وجدنا الكتاب قد شهد له، وصدق مقالته في هذا، وخبر عنه ـ أيضاً ـ موافق لهذا،

---

١. الغداة: الغد TU.

٢. وسمّاه: فسمّاه TU.

٣. وأخبر: فأخبر TU.

٤. أردناه: أردنا TU.

٥. السعلة: الخلقة TU.

٦. ومثل الزّاد والرّاحلة: والزّاد مثل الرّاحلة TU.

٧. نقص: نقض B.

٨. لم يعد شيء: لا يعدون شيئاً TU.

٩. موافق عليها ودليل: موافقاً وعليها دليلاً TU.

أنّ الصّادقعليه السلام سئل: هل أجبر الله العباد على المعاصي؟ فقال الصّادقعليه السلام: هو أعدل من ذلك. فقيل له: فهل فوّض إليهم؟ فقالعليه السلام: هو أعزّ وأقهر لهم من ذلك. وروي عنهعليه السلام أنّه قال: النّاس في القدر على ثلاثة أوجه، رجل يزعم أنّ الأمر مفوّض إليه، فقد وهن الله في سلطانه، فهو هالك، ورجل يزعم أن الله جلّ وعز أجبر العباد على المعاصي، وكلّفهم ما لا يطيقون، فقد ظلم الله في حكمه، فهو هالك، ورجل يزعم أن الله كلّف العباد ما يطيقون، ولم يكلّفهم ما لا يطيقون، فإذا أحسن حمد الله، وإذا أساء استغفر الله، فهذا مسلم بالغ. فأخبرعليه السلام أن من تقلد الجبر والتّفويض ودان بهما، فهو على خلاف الحقّ. فقد شرحت الجبر الّذي من دان به يلزمه[1] الخطأ، وأن الّذي يتقلّد التّفويض يلزمه الباطل، فصارت المنزلة بين المنزلتين بينهما.

ثمّ قالعليه السلام: وأضرب لكلّ باب من هذه الأبواب مثلاً يقرب المعنى للطّالب ويسهل له البحث عن شرحه، تشهد به محكمات آيات الكتاب، وتحقّق[2] تصديقه عند ذوي الألباب، وبالله التّوفيق والعصمة.

فأمّا الجبر الّذي يلزم من دان به الخطأ، فهو قول من زعم أنّ الله جلّ وعزّ أجبر[3] العباد على المعاصي وعاقبهم عليها. ومن قال بهذا القول، فقد ظلم الله في حكمه وكذبه، وردّ عليه قوله: ﴿...وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾،[4] وقوله ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يدَاكَ وَأَنَّ اللّهَ لَيسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾،[5] وقوله ﴿إِنَّ اللّهَ لَا يظْلِمُ النَّاسَ شَيئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يظْلِمُونَ﴾،[6] مع آي كثيرة في ذكر هذا. فمن زعم أنّ الله

---

١. يلزمه: لزمه B.

٢. تحقّق: يحقّق B.

٣. أجبر: جبر B.

٤. الكهف: ٤٩.

٥. الحج: ١٠.

٦. يونس: ٤٤.

يجبر[1] على المعاصي، فقد أحال بذنبه على الله، وقد ظلمه في عقوبته. ومن ظلم الله، فقد كذب كتابه، ومن كذب كتابه، فقد لزمه الكفر بإجماع[2] الأمّة. ومثل ذلك مثل رجل ملك عبداً مملوكاً لا يملك نفسه، ولا يملك عرضاً من عرض الدّنيا، ويعلم مولاه ذلك منه، فأمره على علم منه بالمصير إلى السّوق لحاجة يأتيه بها، ولم يملكه ثمن ما يأتيه به من حاجته، وعلم المالك أنّ على الحاجة رقيباً لا يطمع أحد في أخذها منه إلّا بما يرضى به من الثّمن، وقد وصف مالك هذا العبد نفسه بالعدل والنّصفة وإظهار الحكمة ونفي الجور وأوعد عبده إن لم يأته بحاجته أن يعاقبه على علم منه بالرّقيب الّذي على حاجته أنّه سيمنعه، وعلم أنّ المملوك لا يملك ثمنها، ولم يملكه ذلك، فلمّا جاء[3] العبد إلى السّوق، وجاء ليأخذ حاجته الّتي بعثه المولى لها، وجد عليها مانعاً يمنع منها إلّا بشراء، وليس يملك العبد ثمنها، فانصرف إلى مولاه خائباً بغير قضاء حاجته، فاغتاظ مولاه من ذلك وعاقبه عليه. أليس يجب في عدله وحكمه أن لا يعاقبه، وهو يعلم أنّ عبده لا يملك عرضاً من عروض الدّنيا، ولم يملكه ثمن حاجته؟ فإن عاقبه عاقبه[4] ظالماً متعدّياً عليه مبطلاً لما وصف من عدله وحكمته ونصفته، وإن لم يعاقبه كذّب نفسه في وعيده إيّاه حين أوعده بالكذب والظّلم اللذين ينفيان العدل والحكمة. تعالى عمّا يقولون علوّاً كبيراً، فمن دان بالجبر، أو بما يدعو إلى الجبر، فقد ظلم الله، ونسبه إلى الجور والعدوان؛ إذ أوجب على من أجبره العقوبة. ومن زعم أنّ الله أجبر العباد، فقد أوجب على قياس قوله: إنّ الله يدفع عنهم العقوبة. ومن زعم أنّ الله يدفع عن أهل المعاصي العذاب، فقد كذب الله في وعيده، حيث يقول: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ

---

١. أنّ الله يجبر: أنّه مجبر TU.

٢. بإجماع: باجتماع TU.

٣. جاء: صار TU.

٤. عاقبة: عاقبه TU.

سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾،[١] وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾،[٢] وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيرَهَا لِيذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾،[٣] مع آي كثيرة في هذا الفن ممّن كذب وعيد الله، ويلزمه في تكذيبه آية من كتاب الله الكفر، وهو ممّن قال الله: ﴿...أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَيوْمَ الْقِيامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾،[٤] بل نقول[٥]: إنّ الله جلّ وعزّ يجازي[٦] العباد على أعمالهم ويعاقبهم على أفعالهم بالاستطاعة الّتي ملكهم الله إيّاها، وأمرهم[٧] ونهاهم بذلك، ونطق[٨] كتابه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يظْلَمُونَ﴾،[٩] وقال جلّ ذكره: ﴿يوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَينَهَا وَبَينَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ...﴾،[١٠] وقال ﴿الْيوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا[١١] كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيوْمَ...﴾.[١٢] فهذه آيات محكمات تنفي الجبر ومن دان به. ومثلها في القرآن كثير، اختصرنا

---

١. البقرة: ٨١.

٢. النساء: ١٠.

٣. النساء: ٥٦.

٤. البقرة: ٨٥.

٥. نقول: تقول B.

٦. يجازي: جازى TU.

٧. وأمرهم: فأمرهم TU.

٨. ونطق: نطق B.

٩. الأنعام: ١٦٠.

١٠. آل عمران: ٣٠.

١١. بما: ما B.

١٢. غافر: ١٧.

ذلك لئلا يطول الكتاب وبالله التوفيق.

وأمّا التّفويض الّذي أبطله الصّادقعليه السلام وأخطأ من دان به وتقلده، فهو قول القائل: إنّ الله جلّ ذكره فوّض إلى العباد اختيار أمره ونهيه وأهملهم. وفي هذا كلام دقيق لمن يذهب إلى تحريره ودقّته. وإلى هذا ذهبت الأئمّة المهتدية[1] من عترة الرّسولصلى الله عليه وآله، فإنّهم قالوا: لو فوض إليهم على جهة الإهمال، لكان لازماً له رضا ما اختاروه، واستوجبوا منه الثّواب، ولم يكن عليهم فيما جنوه العقاب إذا كان الإهمال واقعاً.

وتنصرف هذه المقالة على معنيين: إمّا أن يكون[2] العباد تظاهروا[3] عليه، فألزموه[4] قبول اختيارهم بآرائهم، ضرورة كره ذلك، أم أحب، فقد لزمه الوهن، ويكون[5] جلّ وعزّ عجز عن تعبدهم بالأمر والنّهي، على إرادته كرهوا، أو أحبّوا، ففوّض أمره ونهيه إليهم وأجراهما على محبّتهم، إذ عجز عن تعبّدهم بإرادته، فجعل الاختيار إليهم في الكفر والإيمان، ومثل ذلك مثل رجل ملك عبداً ابتاعه ليخدمه، ويعرف له فضل ولايته، ويقف عند أمره ونهيه، وادّعى مالك العبد أنّه قاهر عزيز حكيم، فأمر عبده ونهاه، ووعده على اتباع أمره عظيم الثّواب، وأوعده على معصيته أليم العقاب، فخالف العبد إرادة مالكه، ولم يقف عند أمره ونهيه، فأيّ أمر أمره، أو أيّ[6] نهي نهاه عنه لِمَ يأته على إرادة المولى، بل كان العبد يتّبع إرادة نفسه واتباع هواه، ولا يطيق المولى أن يرده إلى اتباع أمره ونهيه والوقوف على إرادته، ففوّض اختيار أمره ونهيه إليه، ورضي منه بكلّ ما يفعله[7] على إرادة العبد، لا على إرادة المالك، وبعثه في

---

١. المهتدية: المهدية B.
٢. يكون: تكون B.
٣. تظاهروا: ظاهروا B.
٤. فألزموه: وألزموه B.
٥. ويكون: أو يكون TU.
٦. أمر أمره أو أي: أمر وأي نهي B.
٧. يفعله: فعله TU.

بعض حوائجه، وسمّى له الحاجة وخالف[١] على مولاه، وقصد لإرادة نفسه واتبع[٢] هواه، فلمّا رجع إلى مولاه نظر إلى ما أتاه به فإذا هو خلاف ما أمره به، فقال له: لم أتيتني بخلاف ما أمرتك؟ فقال العبد: اتكلتُ على تفويضك الأمر إليّ واتبعت[٣] هواي وإرادتي، لأنّ المفوّض إليه غير محظور عليه، فاستحال التّفويض، أوليس يجب على هذا السّبب إمّا أن يكون المالك للعبد قادراً يأمر عبده باتباع أمره ونهيه على إرادته لا على إرادة العبد، ويملكه من الطّاقة بقدر ما يأمره به وينهاه عنه، فإذا أمره بأمرٍ ونهاه عن نهيٍ عرّفه الثّواب والعقاب عليهما. وحذّره ورغّبه بصفة ثوابه وعقابه، ليعرف العبد قدرة مولاه بما ملكه من الطّاقة[٤] لأمره ونهيه وترغيبه وترهيبه، فيكون عدله وإنصافه شاملاً له، وحجّته واضحة عليه للإعذار[٥] والإنذار. فإذا اتّبع العبد أمر مولاه جازاه، وإذا لم يزدجر عن نهيه عاقبه، أو يكون عاجزاً غير قادر، ففوّض أمره إليه أحسن أم أساء أطاع أم عصى، عاجز عن عقوبته وردّه إلى اتباع أمره.

وفي إثبات العجز نفي القدرة والتألّه وإبطال الأمر والنّهي والثّواب والعقاب ومخالفة الكتاب، إذ يقول: ﴿...وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ...﴾[٦] وقوله عزّ وجل: ﴿...اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٧] وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۞ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ﴾،[٨] وقوله، ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا...﴾،[١] وقوله:

---

١. وخالف: فخالف TU.
٢. واتبع: واتباع B.
٣. واتبعت: فاتبعت TU.
٤. الطّاقة: الطّاعة B.
٥. للإعذار: بالإعذار B.
٦. الزمر: ٧.
٧. آل عمران: ١٠٢.
٨. الذاريات: ٥٦ و ٥٧.

﴿...أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾.[٢]

ومن[٣] زعم أنّ الله تعالى فوّض أمره ونهيه إلى عباده، فقد أثبت عليه العجز، وأوجب عليه قبول كلّ ما عملوا من خير وشرّ، وأبطل أمر الله ونهيه ووعده ووعيده، لعلّة ما زعم أنّ الله فوّضها إليه، لأن المفوّض إليه يعمل بمشيئته، فإن شاء الكفر أو الإيمان، كان غير مردود عليه ولا محظور، فمن دان بالتّفويض على هذا المعنى، فقد أبطل جميع ما ذكرنا من وعده ووعيده وأمره ونهيه، وهو من أهل هذه الآية: ﴿...أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٤] تعالى الله عمّا يدين به أهل التّفويض علواً كبيراً.

لكن نقول: إنّ الله جلّ وعزّ خلق الخلق بقدرته وملكهم استطاعة تعبدهم بها، فأمرهم ونهاهم بما أراد، وقبل[٥] منهم اتّباع أمره، ورضي بذلك لهم. ونهاهم عن معصيته، وذمّ من عصاه، وعاقبه عليها، ولله الخيرة في الأمر والنّهي، يختار ما يريد، ويأمر به، وينهى عمّا يكره، ويعاقب عليه بالاستطاعة الّتي ملكها عباده لاتباع أمره واجتناب معاصيه، لأنّه ظاهر العدل والنّصفة والحكمة البالغة، بالغ الحجّة بالإعذار والإنذار، وإليه الصّفوة يصطفي من عباده من يشاء لتبليغ رسالته واحتجاجه على عباده اصطفى محمّداً ﷺ وبعثه برسالاته إلى خلقه،[٦] فقال من قال من كفّار قومه حسداً واستكباراً: ﴿...لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[٧] يعني بذلك أميّة بن أبي الصّلت وأبي

---

١. النساء: ٣٦.

٢. الأنفال: ٢٠.

٣. ومن: فمن TU.

٤. البقرة: ٨٥.

٥. وقبل: فقبل TU.

٦. إلى خلقه: لو أخلقه B.

٧. الزخرف: ٣١.

مسعود الثّقفي، فأبطل الله اختيارهم، ولم يجز لهم آراءهم، حيث يقول: ﴿أَهُمْ يقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِياً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.[١] وبذلك[٢] اختار من الأُمور ما أحبّ ونهى عما كره، فمن[٣] أطاعه أثابه، ومن عصاه عاقبه، ولو فوّض به اختيار أمره إلى عباده لأجاز لقريش اختيار أميّة بن أبي الصّلت وأبي مسعود الثقفي، إذ كانا عندهم أفضل من محمّدﷺ.

فلمّا أدَّب الله المؤمنين بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾،[٤] فلم يجز لهم الاختيار بأهوائهم، ولم يقبل منهم إلّا اتباع أمره واجتناب نهيه على يدي من اصطفاه، فمن أطاعه رشد، ومن عصاه ضلّ وغوى، ولزمته الحجّة بما ملكه من الاستطاعة لاتباع أمره واجتناب نهيه، فمن أجل ذلك حرمه ثوابه وأنزل به عقابه.

وهذا القول بين القولين ليس بجبر ولا تفويض، وبذلك أخبر أميرالمؤمنين‌عليه‌السلام[٥] عباية بن ربعي الأسدي حين سأله عن الاستطاعة الّتي بها يقوم ويقعد ويفعل، فقال له أميرالمؤمنين‌عليه‌السلام: سألت عن الاستطاعة تملكها من دون الله، أو مع الله؟ فسكت عباية، فقال له أميرالمؤمنين‌عليه‌السلام: قل يا عباية، قال: وما أقول؟ قال‌عليه‌السلام: إن قلت إنّك تملكها مع الله قتلتك، وإن قلت تملكها دون الله قتلتك. قال عباية: فما أقول يا أميرالمؤمنين؟ قال‌عليه‌السلام: تقول إنّك تملكها بالله الّذي يملكها من دونك، فإن يملكها إيّاك كان ذلك من عطائه، وإن يسلبكها كان ذلك من بلائه، هو المالك لما ملكك والقادر على ما عليه أقدرك، أما سمعت

---

١. الزخرف: ٣٢.

٢. وبذلك: لذلك TU.

٣. فمن: عمن B.

٤. الأحزاب: ٣٦.

٥. عليه السلام: صلوات الله عليه TU.

النّاس يسألون الحول والقوّة حين يقولون لا حول ولا قوّة إلا بالله. قال عباية: وما تأويلها يا أميرالمؤمنين؟ قال عليه السلام: لا حول عن معاصي الله إلّا بعصمة الله ولا قوّة لنا على طاعة الله إلّا بعون الله. قال: فوثب عباية، فقبّل يديه ورجليه.

وروي عن أميرالمؤمنين عليه السلام حين أتاه نجدة يسأله عن معرفة الله، قال: يا أميرالمؤمنين بماذا[1] عرفت ربّك؟ قال عليه السلام: بالتّمييز الّذي حولني[2] والعقل الّذي دلّني. قال: أفمجبول أنت عليه؟ قال: لو كنت مجبولاً ما كنت محموداً على إحسان، ولا مذموماً على إساءة، وكان المحسن أولى باللائمة من المسيء[3] فعلمت أنّ الله قديم[4] باق، وما سواه حادث، وليس القديم الباقي كالحادث الزّائل.[5] قال نجدة: أجدك أصبحت حكيماً يا أميرالمؤمنين؟[6] قال: أصبحت مخيّراً،[7] فإن أتيت السيئة بمكان الحسنة، فأنا المعاقب عليها.

وروي عن أميرالمؤمنين عليه السلام: أنّه قال لرجل سأله بعد انصرافه من الشّام، فقال: يا أميرالمؤمنين أخبرنا عن خروجنا إلى الشّام بقضاء وقدر؟ قال عليه السلام: نعم يا شيخ ما علوتم تلعة ولا هبطتم وادياً إلّا بقضاء وقدر من الله. فقال الشّيخ: عند الله أحتسب عنائي يا أميرالمؤمنين؟ فقال عليه السلام: مه يا شيخ، فإنّ الله قد عظّم أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي مقامكم وأنتم مقيمون، وفي

---

١. بماذا: بما B.

٢. حولني: خلوني TU.

٣. المسيء: المسمّى B.

٤. قديم: قائم TU.

٥. وما سواه حادث و ليس القديم الباقي كالحادث الزّائل: وما دونه حدث حائل زائل وليس القديم الباقي كالحدث الزائل TU.

٦. أميرالمؤمنين: أميرالمؤمنين عليه السلام B.

٧. قال: أصبحت مخيراً ... وروي عن أميرالمؤمنين عليه السلام ... انصرافه من الشّام فقال يا أميرالمؤمنين] ¤ B.

انصرافكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من أُموركم مكرهين ولا[١] مضطرّين، لعلّك ظننت أنّه قضاء حتم وقدر لازم، لو كان ذلك كذلك لبطل الثّواب والعقاب ولسقط الوعد والوعيد ولما ألزمت الأشياء أهلها على الحقائق، ذلك مقالة عبدة الأوثان وأولياء الشّيطان، إنّ الله جلّ وعزّ أمر تخييراً ونهى تحذيراً، ولم يطع مكرهاً، ولم يعص مغلوباً، ولم يخلق السّموات والأرض وما بينهما باطلاً، ذلك ظنّ الّذين كفروا، فويل للّذين كفروا من النّار. فقام الشّيخ، فقبّل رأس أميرالمؤمنين عليه السلام، وأنشأ يقول:

أنت الإمام الّذي نرجو بطاعته ... يوم النّجاة من الرّحمن غفرانا

أوضحت من ديننا ما كان ملتبسا ... جزاك ربّك عنا فيه رضوانا

فليس معذرة في فعل فاحشة ... قد كنت راكبها ظلماً وعصيانا

فقد دلّ قول أميرالمؤمنين عليه السلام على موافقة الكتاب ونفي الجبر والتّفويض اللذين يلزمان من دان بهما وتقلدهما الباطل والكفر، وتكذيب الكتاب، ونعوذ بالله من الضّلالة والكفر، ولسنا ندين بجبر ولا تفويض، لكنّا نقول بمنزلة بين المنزلتين، وهو الامتحان والاختبار[٢] بالاستطاعة الّتي ملكنا الله، وتعبّدنا بها على ما شهد به الكتاب ودان به الأئمّة الأبرار من آل الرّسول صلى الله عليه وآله.

ومَثَلُ الاختبار بالاستطاعة مَثَلُ رجلٍ ملك عبداً وملك مالاً كثيراً، أحبّ أن يختبر عبده على علم منه بما يئول إليه، فملكه من ماله بعض ما أحبّ، وأوقفه[٣] على أُمور عرفها العبد، فأمره أن يصرف ذلك المال فيها، ونهاه عن أسباب[٤] لم يحبّها، وتقدّم إليه أن يجتنبها، ولا ينفق من ماله فيها، والمال

١. ولا: ولا إليه TU.

٢. والاختبار: والاختيار B.

٣. وأوقفه: ووقفه TU.

٤. أسباب: أشياء B.

ينصرف[١] في أيّ الوجهين، فصرف العبد[٢] أحدهما في ابتياع[٣] أمر المولى ورضاه، والآخر صرفه في ابتياع[٤] نهيه وسخطه. وأسكنه داراً اختباراً[٥] أعلمه أنّه غير دائم له السّكنى في الدّار، وأنّ له داراً غيرها وهو مخرجه إليها، فيها ثواب وعقاب دائمان، فإن أنفذ العبد المال الّذي ملكه مولاه في الوجه الّذي أمره به جعل له ذلك الثّواب الدّائم في تلك الدّار الّتي أعلمه أنّه مخرجه إليها، وإن أنفق المال في الوجه الّذي نهاه عن إنفاقه فيه، جعل له ذلك العقاب الدّائم في دار الخلود.[٦] وقد حدّ المولى في ذلك حدّاً معروفاً، وهو المسكن الّذي أسكنه في الدّار الأُولى، فإذا بلغ الحدّ استبدل[٧] المولى بذلك المال،[٨] وبالعبد على أنّه لم يزل مالكاً للمال والعبد في الأوقات كلّها، إلّا أنّه وعد أن لا يسلبه ذلك المال ما كان في تلك الدّار الأُولى، إلى أن يستتم سكناه فيها فوفى له، لأنّ من صفات المولى العدل والوفاء[٩] والنّصفة والحكمة، أوليس يجب إن كان ذلك العبد صرف ذلك المال في الوجه المأمور به أن يفي له بما وعده من الثّواب، وتفضل عليه بأن استعمله في دار فانية، وأثابه على طاعته فيها نعيماً دائماً في دار باقية دائمة.

وإن صرف العبد المال الّذي ملكه مولاه إياه أيّام سكناه في تلك الدّار الأُولى في الوجه المنهي عنه، وخالف أمر مولاه، كذلك تجب عليه العقوبة

١. ينصرف: يتصرّف TU.

٢. العبد: المال TU.

٣. ابتياع: اتباع TU.

٤. ابتياع: اتباع TU.

٥. داراً اختباراً: دار اختبار TU.

٦. الخلود: الأولي B.

٧. استبدل: استبد B.

٨. بذلك المال: بالمال TU.

٩. والوفاء: الوفاء B.

الدّائمة الّتي حذّره إيّاها، غير ظالم له، لما تقدّم إليه وأعلمه وعرفه وأوجب له الوفاء بوعده ووعيده، بذلك يوصف القادر القاهر.

وأمّا[١] المولى، فهو الله جلّ وعزّ، وأمّا العبد، فهو ابن آدم المخلوق، والمال قدرة الله الواسعة، ومحنته إظهاره[٢] الحكمة والقدرة، والدّار الفانية هي الدّنيا، وبعض المال الّذي ملكه مولاه هو الاستطاعة الّتي ملك ابن آدم، والأُمور الّتي أمر الله بصرف المال إليها هو الاستطاعة لاتباع الأنبياء والإقرار بما أوردوه عن الله جلّ وعزّ، واجتناب الأسباب[٣] الّتي نهى عنها هي طرق إبليس. وأمّا وعده، فالنّعيم الدّائم وهي الجنّة، وأمّا الدّار الفانية، فهي الدّنيا. وأمّا الدّار الأُخرى، فهي الدّار الباقية، وهي الآخرة، والقول بين الجبر والتّفويض هو الاختبار والامتحان والبلوى بالاستطاعة الّتي ملك العبد.

وشرحها في الخمسة الأمثال الّتي ذكرها الصّادق عليه السلام أنّها جمعت جوامع الفضل وأنا مفسّرها بشواهد من القرآن والبيان إن شاء الله.

تفسير صحة الخلقة

أمّا قول الصادق عليه السلام، فإن معناه[٤] كمال الخلق للإنسان كمال[٥] الحواس وثبات العقل والتّمييز وإطلاق اللسان بالنّطق، وذلك قول الله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾.[٦]

فقد أخبر عزّ وجلّ عن تفضيله بني آدم على سائر خلقه من البهائم والسّباع ودواب البحر والطّير وكلّ ذي حركة تدركه حواسّ بني آدم بتمييز

١. وأمّا: أمّا B.
٢. إظهاره: إظهار B.
٣. الأسباب: الأشياء B.
٤. معناه: معني B.
٥. كمال: وكمال TU.
٦. الإسراء: ٧٠.

العقل والنّطق، وذلك قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾،[١] وقوله: ﴿يا أَيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَي صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾.[٢] وفي[٣] آيات كثيرة، فأوّل نعمة الله على الإنسان صحة عقله وتفضيله على كثير من خلقه بكمال العقل وتمييز البيان، وذلك أنّ كلّ[٤] ذي حركة على بسيط الأرض هو قائم بنفسه بحواسه، مستكمل في ذاته، ففضّل بني آدم بالنّطق الّذي ليس في غيره من الخلق المدرك بالحواس، فمن أجل النّطق ملك الله ابن آدم غيره من الخلق حتّى صار آمراً ناهياً وغيره مسخّر له كما قال الله: ﴿...كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ...﴾،[٥] وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾،[٦] وقال: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾.[٧] فمن أجل ذلك دعا الله الإنسان إلى اتباع أمره وإلى طاعته بتفضيله إيّاه باستواء الخلق وكمال النّطق والمعرفة بعد أن ملكهم استطاعة ما كان تعبدهم به بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا...﴾،[٨] وقوله: ﴿لَا يكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾،[٩] وقوله: ﴿...لَا يكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا...﴾،[١٠] وفي آيات كثيرة. فإذا سلب من العبد حاسة

---

١. التين: ٤.

٢. الإنفطار: ٦ و ٨.

٣. وفي: في B.

٤. كلّ: لكلّ B.

٥. الحج: ٣٧.

٦. النحل: ١٤.

٧. النحل: ٥ و ٧.

٨ التغابن: ١٦.

٩. البقرة: ٢٨٦.

١٠. الطلاق: ٧.

من حواسه[1] رفع العمل عنه بحاسته كقوله: ﴿لَيسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ...﴾[2] ـ الآية ـ فقد رفع عن كلّ من كان بهذه الصّفة الجهاد وجميع الأعمال الّتي لا يقوم[3] بها، وكذلك أوجب على ذي اليسار الحجّ والزّكاة لما ملكه من استطاعة ذلك، ولم يوجب على الفقير الزّكاة والحجّ قوله: ﴿...وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلًا...﴾،[4] وقوله في الظّهار: ﴿وَالَّذِينَ يظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾،[5] إلى قوله ﴿...فَمَنْ لَمْ يسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا...﴾،[6] كلّ ذلك دليل على أنّ الله تبارك وتعالى لم يكلّف عباده إلّا ما ملكهم استطاعته بقوّة العمل به ونهاهم عن مثل ذلك. فهذه صحة الخلقة.

وأمّا قوله تخلية السّرب، فهو الّذي ليس عليه رقيب يحظر عليه، ويمنعه العمل بما أمره الله به، وذلك قوله: فيمن استضعف وحظر عليه العمل، فلم يجد حيلة، ولا يهتدي[7] سبيلاً، كما قال الله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾،[8] فأخبر أنّ المستضعف لم يخل سربه، وليس عليه من القول شيء إذا كان مطمئن القلب بالإيمان.

وأمّا المهلة في الوقت،[9] فهو العمر الّذي يمتع[10] الإنسان من حدّ ما تجب

---

١. حواسه: جوارحه B.
٢. النور: ٦١؛ الفتح: ١٧.
٣. يقوم: تقوم إلّا B.
٤. آل عمران: ٩٧.
٥. المجادلة: ٣.
٦. المجادلة: ٤.
٧. ولا يهتدي: ولم تهد B.
٨ النساء: ٩٨.
٩. الوقت: الموقت B.
١٠. يمتع: يمنع B.

عليه المعرفة إلى أجل الوقت، وذلك من وقت تمييزه وبلوغ الحلم إلى أن يأتيه أجله. فمن مات على طلب الحق، ولم يدرك كماله، فهو على خير، وذلك قوله: ﴿...وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾[1] ـ الآية ـ وإن كان لم يعمل بكمال شرائعه لعلّة ما لم يمهله في الوقت إلى استتمام أمره. وقد حظر على البالغ ما لم يحظر على الطّفل إذا لم يبلغ الحلم في قوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ...﴾[2] ـ الآية ـ فلم يجعل عليهنّ حرجاً في إبداء[3] الزّينة للطّفل، وكذلك لا تجري عليه الأحكام.

وأمّا قوله الزّاد، فمعناه الجدّة والبلغة الّتي يستعين بها العبد على ما أمره الله به، وذلك قوله: ﴿...مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ...﴾[4] ـ الآية ـ ألا ترى أنّه قبل عذر من لم يجد ما ينفق وألزم الحجّة كلّ من أمكنته[5] البلغة والرّاحلة للحجّ والجهاد وأشباه ذلك، وكذلك قبل عذر الفقراء، وأوجب لهم حقّاً في مال الأغنياء بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾[6] ـ الآية ـ فأمر بإعفائهم، ولم يكلّفهم الإعداد لما لا يستطيعون، ولا يملكون.

وأمّا قوله في السّبب المهيّج، فهو النّية الّتي هي داعية الإنسان إلى جميع الأفعال وحاسّتها القلب، فمن فعل فعلاً، وكان بدين لم يعقد قلبه على ذلك، لم يقبل الله منه عملاً إلّا بصدق النّية، ولذلك أخبر عن المنافقين بقوله: ﴿... يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾[7] ثمّ أنزل على

---

١. نساء: ١٠٠.

٢. النور: ٣١.

٣. إبداء: إبد B.

٤. التوبة: ٩١.

٥. أمكنته: أمكنه B.

٦. البقرة: ٢٧٣.

٧. آل عمران: ١٦٧.

نبيّه ﷺ توبيخاً للمؤمنين: ﴿يا أَيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[١] ــ الآية ــ فإذا قال الرّجل قولاً واعتقد في قوله، دعته النّية إلى تصديق القول بإظهار الفعل، وإذا لم يعتقد القول لم تتبيّن[٢] حقيقته، وقد أجاز الله صدق النّية وإن كان الفعل غير موافق لها لعلّة مانع يمنع إظهار الفعل في قوله: ﴿...إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...﴾،[٣] وقوله: ﴿لَا يؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيمَانِكُمْ...﴾[٤] ــ الآية ــ فدلّ القرآن وأخبار الرّسول ﷺ أنّ القلب مالك لجميع الحواس يصحّح أفعالها، ولا يبطل ما يصحّح القلب شيئاً.[٥]

فهذا شرح جميع الخمسة[٦] الأمثال الّتي ذكرها الصّادق عليه السلام أنّها تجمع المنزلة بين المنزلتين وهما الجبر والتّفويض. فإذا اجتمع في الإنسان كمال هذه الخمسة[٧] الأمثال، وجب عليه العمل كاملاً لما أمر به الله[٨] ورسوله، وإذا نقص العبد منها خلة كان العمل عنها مطروحاً بحسب ذلك.

فأمّا شواهد القرآن على الاختبار[٩] والبلوى بالاستطاعة الّتي تجمع القول بين القولين، فكثيرة. ومن ذلك قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ[١٠] مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾،[١١] وقال: ﴿...سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾،[١٢] وقال:

---

١. الصف: ٢.
٢. تتبين: يتبين B.
٣. النحل: ١٠٦.
٤. البقرة: ٢٢٥؛ المائدة: ٩٢.
٥. شيء: شيئا B.
٦. الخمسة: الخمس B.
٧. الخمسة: الخمس B.
٨. أمر به الله: أمر الله عزّوجل به TU.
٩. الاختبار: الاختيار B.
١٠. المجاهدين: المجاهد B.
١١. محمّد: ٣١.
١٢. الأعراف: ١٨٢؛ القلم: ٤٤.

﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾،[١] وقال في الفتن الّتي معناها الاختبار: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ...﴾[٢] ــ الآية ــ وقال في قصة قوم موسى عليه السلام: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾،[٣] وقول موسى عليه السلام: ﴿...إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ...﴾،[٤] أي اختبارك. فهذه[٥] الآيات يقاس بعضها ببعض، ويشهد بعضها لبعض.

وأمّا آيات البلوى بمعنى[٦] الاختبار، فقوله[٧]: ﴿...لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ...﴾،[٨] وقوله: ﴿...ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ...﴾،[٩] وقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ...﴾،[١٠] وقوله: ﴿...خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾،[١١] وقوله: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾،[١٢] وقوله: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ[١٣] اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾،[١٤] وكلّ ما في القرآن من بلوى هذه الآيات الّتي شرح أوّلها، فهي اختبار، وأمثالها في القرآن كثيرة، فهي إثبات الاختبار والبلوى أنّ الله جلّ وعزّ لم يخلق الخلق عبثاً ولا أهملهم سدى ولا أظهر

---

١. العنكبوت: ١ و ٢.
٢. ص: ٣٤.
٣. طه: ٨٥.
٤. الأعراف: ١٥٥.
٥. فهذه: هذه B.
٦. بمعني: لبعض B.
٧. فقوله: قوله TU.
٨. المائدة: ٤٨؛ الأنعام، ١٦٥.
٩. آل عمران: ١٥٢.
١٠. القلم: ١٧.
١١. الملك: ٢.
١٢. البقرة: ١٢٤.
١٣. يشاء: شاء B.
١٤. محمّد: ٤.

حكمته لعباً، وبذلك[١] أخبر في قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا...﴾،[٢] فإن قال قائل: فلم يعلم الله ما يكون من العباد حتّى اختبرهم؟ قلنا: بلى قد علم ما يكون منهم قبل كونه، وذلك قوله: ﴿...وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ...﴾،[٣] وإنّما اختبرهم ليعلمهم عدله،[٤] ولا يعذّبهم إلّا بحجّة بعد الفعل، وقد أخبر بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا...﴾،[٥] وقوله: ﴿وَمَا[٦] كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾،[٧] وقوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ...﴾،[٨] فالاختبار من الله بالاستطاعة الّتي ملكها عبده، وهو القول بين الجبر والتّفويض، وبهذا نطق القرآن وجرت الأخبار عن الأئمّة من آل الرّسول صلى الله عليه وآله.

فإن قالوا: ما الحجّة في قول الله: ﴿...يضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ...﴾[٩] وما أشبهها؟ قيل: مجاز هذه الآيات[١٠] كلّها على معنيين، أمّا أحدهما، فإخبار عن قدرته، أي إنّه قادر على هداية من يشاء، وضلال من يشاء، وإذا أجبرهم بقدرته على أحدهما، لم يجب لهم ثواب، ولا عليهم عقاب على نحو ما شرحنا[١١] في الكتاب، والمعنى الآخر أنّ الهداية منه تعريفه كقوله ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ...﴾[١٢] أي

---

١. وبذلك: بذلك B.
٢. المؤمنون: ١١٥.
٣. الأنعام: ٢٨.
٤. عدله: عدلة B.
٥. طه: ١٣٤.
٦. وما: ما B.
٧. الإسراء: ١٥.
٨. النساء: ١٦٥.
٩. النحل: ٩٣؛ فاطر: ٨.
قول الله ﴿... يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ...﴾: قوله تهدي من تشاء وتضلّ من تشاء B.
١٠. الآيات: الآية B.
١١. شرحنا: يشرحنا B.
١٢. فصلت: ١٧.

عرفناهم، ﴿...فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى...﴾،[١] فلو[٢] أجبرهم على الهدى لم يقدروا أن يضلّوا، وليس كلّما[٣] وردت آية مشبّهة[٤] كانت الآية حجّة على الآيات المحكمة[٥] اللّواتي أمرنا بالأخذ بها، من ذلك قوله: ﴿...مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ[٦] تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ...﴾[٧] ـ الآية ـ وقال تعالى[٨]: ﴿...فَبَشِّرْ عِبَادِ[٩] * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[١٠] أي أحكمه وأشرحه ﴿...أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.[١١]

وفّقنا الله وإيّاكم إلى القول والعمل لما يحبّ ويرضى، وجنّبنا وإيّاكم معاصيه بمنّه وفضله، والحمد لله كثيراً كما هو أهله، وصلّى الله على محمّد وآله الطّيبين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

* * * * *

انتهى كلامه صلوات الله عليه وسلامه. والكتاب المنقولة منه هذه الرّسالة الشّريفة، لا يخلو من سقم، وما اشتملت عليه من بعض العبارات الّتي هي غير معهودة في هذا الزّمان، له نظائر كثيرة في الأحاديث، وذلك إمّا لتغيير بعض النّساخ عن سهو، أو اشتباه، أو لأنّ المقام كان يقضي ذلك، وفهم السّامعين

---

١. فصلت: ١٧.
٢. فلو: أي عرفناهم فلو B.
٣. كلّما: إذا B.
٤. مشبهة: مشتبهة TU.
٥. الآيات المحكمة: محكم الآيات TU.
٦. وابتغاء تأويله: وابتغاء تأويله وما يعلم TU.
٧. آل عمران: ٧.
٨. تعالى] ¤ TU.
٩. عباد] عبادي B.
١٠. الزمر: ١٧ و ١٨.
١١. الزمر: ١٨.

كان يوجبه، وكانوا يستحسنونه ويقبلونه خاصة، أو غير ذلك ممّا يراه المتكلّم البليغ مطابقاً لمقتضى الحال، ولذلك ترى في الأحاديث تفاوتاً عظيماً في العبارات، لأنّهم كانوا يكلّمون النّاس على قدر عقولهم ومبلغ أفهامهم.

والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله الطّاهرين.

تمّت الرّسالة بحمد الله على يد مؤلّفها العبد محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، عامله الله بلطفه الخفي، في أواخر شهر صفر سنة ستّ وسبعين بعد الألف من الهجرة النّبوية على مشرفها. تمّ.